وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر- 2 –

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

اشكالية التنمية الريفية في الجزائر بين البرامج السياسية و الواقع الاجتماعي

دراسة ميدانية لبلديتي معمورة و هونت بولاية سعيدة

أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه العلوم في علم اجتماع الريفي

اعداد الطالب

بومعالي رشيد

اشراف الاستاذ الدكتور

بن قرقورة شريف

السنة الجامعية 2014-2015

إهـــــداء

الى الوالدين الكريمين حفظهما الله

الى عائلتي الصغيرة زوجتي العزيزة

وولدي عبد الله و خولة

كلمة شكر و تقدير

اتقدم بالشكر الجزيل للاستاذ الفاضل **بن قرقورة شريف** على اشرافه

على هذا البحث و ما بذله من مجهود من أجل إنجاح هذا العمل

كما أشكر الاستاذ **بومظوف محمد** و الاستاذ **مصطفى الشريف**

على نصائحهم و ارشاداتهم لإتمام هذا البحث

وأتقدم بالشكر للأساتذة الزملاء

الاستاذ **صوالحية صالح** و **مسعودي أحمد** على المساعدة القيمة

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول : الاطار النظري والمنهجي للبحث

اهمية الموضوع :.....05

اهداف الدراسة :.....06

الدراسات السايقة :.....07

الاشكالية :.....17

الفرضيات :.....21

تحديد المفاهيم : 22

المقاربة النظرية : 36

نوع الدراسة و منهجها :.....43

مجتمع البحث واختيار العينة : 44

تقنيات البحث :.....47

الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية لسوسيولوجية التنمية

تمهيد.....51

1-اتجاه التحديث 52

1-1-اتجاه النماذج و المؤشرات.....54

1-2-الاتجاه السيكولوجي او السلوكي.....59

1-3-الاتجاه الانتشاري.....61

1-4-الاتجاه التطوري المحدث.....63

2-اتجاه التبعية و التخلف 67

2-1- النظرية الماركسية المحدثة.....69

3-اتجاه التنمية المستقلة 72

3-1- اعادة صياغة مفهوم التنمية.....73
3-2- التنمية المستدامة وفكر الإدارة الرشيدة.....75
3-3- استراتيجيات المشاركة في التنمية.....78
خلاصة.....82

الفصل الثالث : مسار التنمية في الجزائر

تمهيد.....84
1-مسار التنمية في الجزائر من التخطيط المركزي إلى المشاركة الاجتماعية.....85
1-1 الريف الجزائري التحولات السوسيوتاريخية.....86
1-2 الخيار الاشتراكي التنمية الشاملة.....93
1-3 مسار التنمية والتحول الاجتماعي.....97
1-4 مرحلة المراجعة والتمهيد لاقتصاد السوق.....102.
2-التنمية المستقلة –المشاركة و الاستدامة.....105
2-1 التكامل الاقتصادي و الاجتماعي.....110
2-2 الأعمال الحالية و الآفاق المستقبلية.....111
2-3 سياسة التجديد الريفي 112
خلاصة.....116

الفصل الرابع : تقديم الدراسة الميدانية

1-1 المجال الريفي في الجزائر.....118.
2-1 بنية سكان الريف.....121
1-المجال المكاني للدراسة 123
1-2 المعطيات العامة لولاية سعيدة 123
2-2 خصائص العينة.....133

الفصل الخامس: التنمية الريفية المؤشرات و الابعاد

تمهيد.....142

1- مؤشرات التنمية 143

1-1 مؤشر السكان والسكن 143

2-1 مؤشر الصحة 144

3-1 التعليم .....147.

2- الهجرة وعلاقتها بالتنمية.....152

1-2 الارتباط المهني بالمجال الري.في.....152

2-2 العودة للمجال الريفي .....158.

3-2 المشاريع التنموية والحد من اله.جرة :.....162

3- المشاركة الاجتماعية والتنمية :.....166

1-3 المستوى الثقافي والمشاركة الاجتماعية.....167

2-3 التحولات السوسيوثقافية في البنية الاجتماعية.....171

3-3 الارتباط بالمجال الريفي و التنمية.....175

استنتاج.....180

الفصل السادس: الامكانات و القدرات و التنمية التشاركية

تمهيد.....183

1- القدرات والمشاركة في التنمية : 184

1-1 الفقر والقدرات الاجتماعية في المجال الريفي.....187

2-1 القدرات والحد من المشاركة 192

2-معوقات المشاركة والقدرات.....197

1-2 الانخراط في المشاريع 197

2-2 أثر التمدرس والتكوين في الحركية السكانية.....202

2-2 الموارد والدعم ومستقبل الاستقرار.....206

3- المجال الريفي الآفاق والطموحات.....211.
استنتاج.....218
الفصل السابع :الاتصال و مشاريع التنمية
تمهيد.....221
1-العلاقات العامة و التنمية 222
2-الاتصال و دوره في التنمية.....233
3-الاتصال و الاستفادة من ا.لمشاريع 237
استنتاج.....244
نتائج الدراسة 246
خاتمة 253
قائمة المراجع.....255
الملاحق 262

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يبين توزيع البلديات حسب الصنف والمنطقة الجغرافية	128
02	جدول يبين مستويات التنمية في البلديات الريفية في الجزائر	129
03	جدول يبين تطور سكان الريف والتجمعات الريفية	131
04	جدول يبين تطور عدد السكان و التصنيفات السكانية	132
05	جدول يبين تصنيف بلديات الولاية حسب المناطق الأربعة	134
06	جدول يبين توزيع السكان	136
07	جدول يبين توزيع نوع الفلاحة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة .	140
08	جدول يبين تطور عملية إدماج المستثمرات الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي للصندوق	142
09	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب السن .	145
10	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي .	147
11	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب نوع الاستفادة	148
12	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب ملكية الأرض	150
13	جدول يبين المستوى التعليمي لأبناء المبحوثين الإناث والذكور	151
14	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب نوع السكن	155
15	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب ما تتوفر عليه قاعة العلاج	157
16	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب البعد عن مكان العلاج	158
17	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب قاعة العلاج القريبة منهم و وجود سيارة الإسعاف بها	159
18	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي لأبنائهم الذكور و الاناث	161
19	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب توفر النقل المدرسي	162
20	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب بعد مقر السكن عن مكان دراسة الابناء	163
21	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب النشاط الممارس والهجرة من المنطقة	166
22	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب مكان النشاط الممارس والهجرة من المنطقة	167
23	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب نوعية ملكية الأرض والهجرة من المنطقة	169
24	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب مدة التواجد بالمنطقة و اسباب العودة	170

25	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و أسباب العودة	172
26	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب وجود مهارات مهنية و اسباب العودة	173
27	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب سبب الهجرة والاستفادة من دعم	175
28	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب الهجرة من المنطقة وكفاية النقل المدرسي	176
29	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب الهجرة من المنطقة واستفادة النساء من دعم	178
30	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب الاستفادة من قرض أو دعم	180
31	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و استفادة النساء من قرض	182
32	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب السن و استفادة النساء من قرض	183
33	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي وسبب عدم حصول النساء على قرض	185
34	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب السن و أسباب عدم الاستفادة	187
35	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب مكان النشاط والاطلاع على البرامج التنموية	189
36	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب مكان النشاط والذهاب للإدارة	190
37	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المهارات المتوفرة والذهاب للإدارة	191
38	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب عمل افراد العائلة في الريف ووجود تحفيز للعمل في الريف	197
39	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب عمل افراد العائلة في الريف والاستفادة من دعم او قرض	198
40	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب توفر مهارات مهنية اخرى و الاستفادة من قرض	199
41	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب توفر مهارات مهنية اخرى و الاستفادة من الاعانات	202
42	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب نوع السكن و نوع ملكية الارض	204
43	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب الموافقة على مشاركة المرأة والاستفادة من دعم	206
44	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب استفادة النساء من دعم أو قرض الموافقة على مشاركة المرأة في البرامج	207
45	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب استفادة النساء من قرض أو دعم وأسباب عدم الاستفادة	209
46	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب وجود الجمعيات و تحفيز العمل في الريف	211

47	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب السن واختيار أفضل البرامج في الريف	212
48	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و البرامج الريفية المفضلة	214
49	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و مكان مستقبل الاستقرار، الجانب التعليمي و مستقبل الاستقرار	216
50	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي للذكور و مستقبل الاستقرار	217
51	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي للبنات و مستقبل الاستقرار	219
52	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب أسباب الهجرة و مستقبل الاستقرار	220
53	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب أسباب الهجرة و مستقبل الاستقرار	222
54	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب ملكية الأرض و المشاريع التنموية المساعدة على البقاء	223
55	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب الاستفادة من مشاريع التنمية و مستقبل الاستقرار	224
56	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب التمويل و اسباب التفضيل	226
57	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب السن و انتقادات لشكل التمويل	228
58	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و الانتقادات الموجهة لشكل التمويل	230
59	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب التحفيز على العمل في الريف و مستقبل الاستقرار	231
60	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و الاطلاع على برامج التنمية الريفية	240
61	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و مصدر المعلومة	241
62	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب السن ومصدر المعلومة	243
63	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و استقبال الادارة	245
64	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب السن واستقبال الادارة	247
65	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب مصدر المعلومة واستفادة النساء من قرض أو دعم	253
66	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب مصدر المعلومة و اسباب عدم استفادة النساء	254
67	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب مصدر المعلومة و الاستفادة من قرض أو دعم	255
68	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب مصدر المعلومة و نوع الاستفادة	257
69	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب النشاط الممارس و الاستفادة من قرض أو دعم	258

مقدمة:

تتميز الكثير من الدول النامية بكونها مجتمعات ريفية بالدرجة الاولى ، لذا تتجسد معظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول في القطاع الريفي ، لما يعانيه من جهل وفقر، ولعل من أبرز السمات التي تتميز بها الممارسات التنموية في الدول النامية هي في حقيقة الأمر سياسة تنموية مهتمة بالمجتمعات الحضرية أكثر من المجتمعات الريفية .

حيث استحوذت قضية تنمية المجتمع الريفي على اهتمام المختصين على اختلاف انتماءاتهم العلمية والإيديولوجية ، وما يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوما بعد يوم ، خاصة بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية وظهرت الحاجة الماسة إلى تنمية المجتمع المحلي –الريفي–.

إن أساس الرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدول هو الأمن الغذائي هذا الأخير الذي يرتبط بالأرض والتي تتمثل في المساحات الواسعة والتي من ممكن الاستثمار فيها ،والتي تقابل المجال الريفي ،ومن هذا المنطلق ومبدأ أنه ليس هناك مجال ريفي بدون مستقبل بل يوجد مجال بدون استثمار سعت هذه الدول التي لا تملك ركيزة اقتصادية تعتمد على الصناعة إلى اللجوء للزراعة ،والاستثمار في المجال الريفي ومن بينها الجزائر، فوضعت بذلك مجموعة من البرامج والسياسات التنموية الريفية والفلاحية من أجل النهوض بهذا المجال ، هده السياسات التي تعاقبت واختلفت من حكومة إلى أخرى وفق رؤية واحدة وهي بناء اقتصاد زراعي فلاحي يرقى إلى المنافسة والمواجهة في ظل التنمية الاقتصادية والغذائية التي تسعى إليها الجزائر .

إن هذه السياسات والبرامج التنموية والريفية والفلاحية التي وضعت من أجل النهوض بالمجال الريفي وأيضا لجعله قطب جاذب للمستثمرين والعاملين بهدف تأهيل هذا المجال الذي أضحى من بعد سنة 1992 شبه خالي من السكان وهذا راجع لفترة اللأمن التي مرت

بها الجزائر ، التي أدت الى انتشار ظاهرة الهجرة الريفية أي من المناطق المعزولة الى المراكز الحضرية

من هذه الزاوية نود في هذا البحث الخوض في هذا المجال وهو التنمية الريفية في الجزائر ركائزها وأساس بناء أطرها النظرية ، وفي هذا الصدد يمكن طرح تساؤل لانطلاق هذا البحث. ما هو واقع التنمية الريفية في الجزائر في الفترة الحالية ؟

وللإجابة على هذا السؤال جاءت هذه الدراسة والتي تحمل عنوان إشكالية التنمية الريفية في الجزائر بين البرامج السياسية و الواقع الاجتماعي ، وللإلمام بجميع جوانب بحثنا اخترنا تقديم الموضوع في سبعة فصول :

يتناول الفصل الأول الجانب المنهجي و النظري ويضم كل من الدراسات السابقة و اشكالية وفرضيات البحث بالإضافة الى المقاربة النظرية للبحث و التقنيات الخاصة به وكيفية اختيار العينة.

أما الفصل الثاني فيتناول الاتجاهات النظرية السوسيولوجية الكلاسيكية و الحديثة المفسرة للتنمية .

يضم الفصل الثالث مسار التنمية في الجزائر وفق التحولات السوسيوتاريخية وهو عبارة عن مدخل نظري للتنمية الريفية في الجزائر . الفصل الرابع خصص لتقديم الدراسة الميدانية من خلال المجال الريفي للجزائر و ولاية سعيدة بالإضافة إلى خصائص عينة البحث .

الفصل الخامس يحتوي على التنمية ،مؤشراتها وأبعادها بحيث تطرقنا إلى التنمية وعلاقاتها بالهجرة وتقييم للمشاركة الاجتماعية في التنمية الريفية في المنطقة محل الدراسة .

الفصل السادس تطرقنا فيه إلى مدى استغلال الموارد البشرية والمادية في المجال الريفي ومشاركة المرأة والمجتمع المدني بتحليل و تفسير النتائج الموصل اليها عن طريق الدراسة الميدانية .

أخيرا الفصل السابع الذي تناول موضوع التنمية الريفية من خلال العملية الاتصالية والعلاقات العامة للمؤسسات القائمة على التنمية الريفية . و انتهت هذه الدراسة بكتابة النتائج العامة للبحث و الخاتمة.

الفصل الاول

الاطار المنـهجي و النظري للبحث

اهمية الموضوع

اهداف الدراسة

الدراسات السايقة

الاشكالية

الفرضيات

تحديد المفاهيم

المقاربة النظرية

نوع الدراسة و منـهجها

مجتمع البحث واختيار العينة

تقنيات البحث

أهمية الموضوع :

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها ترتبط بموضوع تنمية المجتمعات الريفية ،وما يحمله المجال والمجتمع الريفيين من رهانات اقتصادية .هذه الأخيرة التي افرزت العديد من التجارب المتعاقبة من أجل النهوض بالمجال الريفي ،إن هذا البحث يسعى للكشف عن ركائز التنمية الريفية في الجزائر وأطرها النظرية المعتمدة في تنفيذها هذا وفق المستجدات العالمية لمنظور التنمية الجديد .

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع السوسيولوجية والاقتصادية في آن واحد والتي لها الاهتمام الكبير في الساحة المعرفية هذا الذي فرضته الكثير من التوجهات المعرفية في مختلف التخصصات ، إن المنظور الجديد للتنمية وخاصة الريفية منها هو الذي اعطى لها هذا الاهتمام بالاضافة إلى دخول مفاهيم جديدة في عملية التنمية الجانب البيئي والاجتماعي .

ايضا نحاول الوقوف على أهم ابعاد اشكالية البحث والمتغيرات المرتبطة بها .فهذا البحث يأتي في مرحلة انتقالية بالنسبة للجزائر وذلك بتخليها عن النظام الاشتراكي وتبنيها نظام اقتصاد السوق والذي يسعى إلى تحرير وتطوير النظام الرأسمالي. ودراسة هذا الجانب يقدم بالضرورة معرفة مهمة وتحليل للسيرورة التاريخية لقضية التنمية .

إن للمجال الريفي مكانة هامة ودور جوهري يلعبه في ظل التحولات الحاصلة في المجتمع الجزائري وعدم الاهتمام بهذا المجال انجر عنه الكثير من المشاكل الاجتماعية الديموغرافية والتي كانت نتائجها حتى على المناطق الحضرية ،ولذلك أولت الدولة الجزائرية الاهتمام الكبير لهذا المجال عبر مختلف السياسات التنموية ومن هذا المنطلق تسعى للكشف عن مدى فعالية هذه السياسات .ومدى تفاديها للإنتقادات التي وجهت للتجارب السابقة .

اهداف الدراسة :

إن من بين الانتقادات الهامة التي وجهت للسياسات التنموية السابقة التي طبقت في الجزائر هو تركيزها على الجانب الاقتصادي واهمالها للجانب السوسيولوجي والثقافي وكذا التاريخي وعليه فهذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن مدى التركيز على الجانب السوسيولوجي في المشاريع التنموية الريفية في المرحلة الراهنة ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي تعمل الدراسة على تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1-معرفة السيرورة التاريخية للسياسات التنموية في الجزائر انطلاقا من التطبيق والأثر الذي يتجلى من خلال التغيرات الحاصلة للمجال الريفي.

2-ابراز الاتجاهات النظرية السوسيولوجية في مجال التنمية والتنمية الريفية بهدف تشكيل تصور نظري .ومنهجي للدراسة .

3-التعرف على مدى الاهتمام بالجانب الاجتماعي في التنمية و تثمينه انطلاقا من أنه طاقات كامنة تساهم في النهوض بالمجال الريفي وهذا من خلال ادراك :

- المشاركة الاجتماعية ومدى انخراط الفاعلين الريفيين في مشاريع التنمية .
- مدى استغلال الموارد والكفاءات الموجودة في المجال الريفي .
- التغيرات المؤسساتية الحاصلة والتي تساير المنظور الجديد للتنمية .
- تأثير الخلفية التاريخية (التجارب السابقة للتنمية) في تعاطي الفاعلين في التنمية مع تطبيقات المشاريع التنموية الجديدة .

ولتحقيق هذه الاهداف اعتمدت الدراسة على سبعة فصول من أجل الإحاطة بالإطار النظري والبحث الميداني على نحو يخدم أهداف هذه الدراسة .

الدراسات السابقة

الدراسة الاولى:

دراسة انجزت من طرف الباحث **عمر الزعفوري** بعنوان **التنمية الريفية في ولاية سيدي بوزيد العوائق والحلول** المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية

تنطلق هذه الدراسة من رؤية نقدية لسياسات تنموية تعاقبت على البلاد على امتداد ما يزيد عن نصف قرن من الزمن لعلّ اهم ميزة لها أنها غلّبت البعد الاقتصادي على غيره من الابعاد الاخرى ان لم تكن قد غيبت هذه الاخيرة تماما .

فالدولة قد احتكرت لنفسها مهمة انجاز التنمية مطورة بذلك علاقة عمودية مع المجتمع حيث شكلته وفقا لقوالب جاهزة ولتجارب عرفت نجاحا في أُطر حضارية أخرى. هذه العلاقة عوملت بمقتضاها " الجهة " و"الريف " و "المدنية " على أنها كتل اجتماعية متجانسة تعامل في إطارها كل الفئات على انّ لها نفس الحاجيات ونفس الامكانيات وبالتالي لا بد أن توجه اليها نفس الخدمات فنتحدث بذلك عن تنمية الجهة وتنمية الريف وتنمية المدينة ، وهي سياسات لم تنجح في تحقيق ما بعثت من أجله .

على العكس من ذلك تفاقمت الفوارق بين الجهات وازدادت أوسع فئات المجتمع الريفي فقرا وتهميشا وتحولت المدن الى فضاءات للعنف والمضاربة ، وهو ما جعلنا كباحثين في علم الاجتماع نعيد النظر في هذا المفهوم المسقط للتنمية باتجاه رؤية جديدة تعطى فيها قيمة للبنى الاجتماعية والثقافية على أساس أن عوائق التنمية ذهنية وفكرية بالأساس .

من هذه الزاوية صاغ الباحث الفرضيات التالية :

- أفرزت سياسات الدولة الهادفة إلى" تنمية الأرياف "ذهنية الانتشال والاتكال لدى الشرائح المستهدفة لتنتصب هذه الذهنية عائقا أمام تنمية شاملة
- هذه الذهنية ترجمتها جملة من الممارسات الاجتماعية طورتها الشرائح المستهدفة إزاء بعض المشاريع الهادفة إلى تغيير تلك الذهنية باتجاه بث ثقافة جديدة تجعل من صغار المنتجين ومتوسطيهم شريكا فاعلا وحقيقيا في العملية التنموية.
- لم ترتق الشرائح المستهدفة إلى مرتبة الفاعل القادر على صياغة بديل تنموي حقيقي لأنها ظلت سجينة الرؤية الرسمية التي رسختها فيها الدولة من خلال برامج التنمية الريفية.

للتأكد من مدى صحة هذه الفرضيات جاءت الدراسة الميدانية على عينة مكونة من مائة وثمانية وأربعين منتجا فلاحيا (148) موزعين على بعض معتمديات سيدي بوزيد الغربية والشرقية .

لقد اعتمد الباحث على المقاربة المتعددة لان الدراسة كانت كيفية فالأمر يتعلق بالتصورات والذهنيات والممارسات و قد جاءت نتائج البحث كما يلي .

- ان صغار الفلاحين ومتوسطيهم كانوا سجناء لعقلية تعمدت الدولة غرسها فيهم إذ غلب على سلوكاتهم الانتظارية وتقديم الذات على انها ذات لا يمكن إلا أن تكون منتشلّة .
- هذه العقلية تجسدت في جملة من الممارسات لمسناها من خلال نظرتهم الى برامج التنمية الريفية والتنمية الريفية المندمجة وبرنامج الاقتصاد في مياه الري إذ لم ينفكوا عن المطالبة بمزيد الدعم والاعانات من قبل الدولة .
- أما عن البدائل التي اقترحوها لتجاوز هذا الوضع فهي بدائل تتسم بالضبابية وعدم الوضوح. فالتعاضديات والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ليست مؤسسات خلاص بقدر ما هي هياكل يلجأ إليها هؤلاء الفاعلون لتساعدهم على مجابهة أوضاع ظرفية . فهي الملاذ بالنسبة لهم عند ما تركتهم الدولة لشأنهم فتراكمت عليهم الديون وعجزوا عن توفير الامكانيات اللازمة لمواصلة مشاريعهم الفلاحية .

و من خلال نتائج البحث وضع الباحث مجموعة من التوصيات

- ان تضطلع الدولة بمهمة إعادة هيكلة المجتمع الريفي من خلال بعث جملة من الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية لتكون أطر تنشئة وتاطير لصغار الفلاحين ومتوسطيهم . هذه الشركات ، في حال بعثها ، ستكون لها انعكاسات على هيكلة سوق الجملة حيث سيكون لكل واحدة منها نقطة بيع راجعة اليها بالنظر كما انها ستقضي على السماسرة والوسطاء ليكون المستهلك أول مستفيد من ذلك تلك الشركات ستساعد على تغيير الذهنيات والعلاقات بين الريفيين وكذلك بين الريف والمدينة .
- استقلالية المؤسسة البلدية والمجلس الجهوي للتنمية من شأنها أن تكسب هذه الشركات مزيدا من الفاعلية لتتحول بذلك الى حلقة مهمة من حلقات التنمية ، وذاك

يعني أنّ تنمية المجتمع الريفي لا معنى لها ما لم يُنظر الى الفضاء الريفي في علاقته بالفضاء الحضري وبالتالي بالمجتمع في مجمله[1].

الدراسة الثانية

قدمت هذه الدراسة من طرف **الباحث عبد الهادي الرفاعي** بعنوان التنمية الريفية في المنطقة الساحلية **في تخصص السكان والتنمية، قسم الإحصاء، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، اللاذقية ، سوريا.2005** و التي عالجت مشكلة تخلف الريف في المنطقة الساحلية إحدى العقبات الأساسية التي تعترض طريق تحقيق التنمية الشاملة في هذه المنطقة; فتخلف الريف ينبثق عنه الحرمان من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤدي إلى الحرمان من الموارد الاقتصادية؛ وإلى التوزع غير العادل للإنتاج؛ وإلى معدلات ولادات عالية؛ وبطالة لليد العاملة الريفية؛ ومن هنا فمشكلة تخلف الريف تعد من أهم الأسباب التي تقف في طريق المجتمع لتحقيق التقدم والرفاهية لأبنائه. دراسة هذه المشكلة والوقوف على أهم أسبابها؛ ومن ثم إيجاد الحلول لها تعتبر ضرورة ملحة من أجل تحقيق عملية التنمية الشاملة.

تم صياغة فرضيات البحث على الشكل الآتي:

1- إن تنمية الريف تعليمياً أدت إلى انخفاض الفرق بين المستوى التعليمي للذكور و المستوى التعليمي للإناث فيه.
2- إن تنمية الريف صحياً أدت إلى انخفاض الأمراض فيه.
3- إن مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي في الريف مساوية لمساهمة الرجال.
4- إن تنمية الريف أدت إلى تثبيت العنصر البشري في الريف..

[1]- عمر الزعفوري ، **التنمية الريفية في ولاية سيدي بوزيد العوائق والحلول** ، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، تونس 2010

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع سكان ريف المنطقة الساحلية لمحافظة اللاذقية أما عينة البحث فقد سُحبت بشكل عشوائي من المجتمع حيث تم توزيع 1500 استمارة علماً أنه تم إهمال258 استمارة لعدم استجابة بعض الأسر لموضوع البحث وهذا يعني أن هناك 1242 استمارة صالحة للتحليل.

النتائج: وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1- تشكل الأسر التي يقل عدد الأطفال فيها عن أربعة أطفال 46.2 % من مجموع الأسر المبحوثة وهذا مؤشر صحي على ميل الأسرة الريفية للحد من حجم الأسرة الكبيرة وهذا أيضاً يعد عاملا من عوامل تحقيق التنمية الريفية وذلك من خلال الحد من النمو السكاني في الريف.
2- أن نسبة الأمية بين النساء ما تزال أعلى منها عند الرجال حيث بلغت عند النساء 57.6 % مقابل 42.4% للذكور من مجموع الأميّين.
3- لقد أظهرت الدراسة أن الفئة العمرية [14 – 0] سنة ما تزال تشكل نسبة كبيرة من سكان ريف المنطقة الساحلية حيث بلغت 27 % من المجتمع الريفي مما يتطلب توفير الخدمات التعليمية والصحية وفرص عمل مستقبلية.
4- ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في ريف المنطقة الساحلية حيث بلغت بين السكان من العمر 15 فأكثر 54 % من مجموع العينة.
5- ما تزال عدد من الأسر الريفية تعيش في حالة من الفقر نتيجة لعدم توفر فرص عمل لأبنائها؛ حيث وصل عدد الأسر التي يقل دخلها الشهري عن 5000 ليرة سورية (109) أسرة.
6- إن نسبة الأسر الراغبة بالهجرة إلى المدينة بلغت (16.9 %) من مجموع الأسر المبحوثة وهذا يؤثر على تنمية الريف وذلك من خلال حرمانه من اليد العاملة.

التوصيات:

1- العمل على إقامة مشاريع اقتصادية لتشغيل اليد العاملة العاطلة عن العمل في الريف؛ للحد من هجرة السكان الريفيين إلى المدينة.
2- العمل على تسريع مشاريع توفير مياه الشرب النقية لسكان الريف لحمايتهم من الأمراض التي قد تصيبهم نتيجة تلوث المياه المتوفرة.
3- العمل من أجل القضاء على الأمية في الريف خاصةً أمية النساء لأنهن أساس الأسرة؛ وهن عماد النهوض بالمجتمع الريفي.
4- العمل على إيجاد فرص عمل لليد العاملة النسائية في الريف، وذلك من أجل زيادة مشاركة المرأة في تنمية الريف.
5- الإسراع في تخديم الريف بالصرف الصحي للمحافظة على البيئة من التلوث[1].

الدراسة الثالثة :

بعنوان **العوامل المؤثرة على كفاءة برنامج التنمية الريفية المتكاملة** مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية من طرف الباحثة **وفاء يسرى ابراهيم** ، جامعة القاهرة ، مصر 2000.

انطلقت الدراسة من أن التنمية الريفية المتكاملة تعتبر من الموضوعات الهامة في الآونة الأخيرة ،وذلك بغية القضاء على الفوارق بين المجتمعات الريفية والحضرية ،ووضع استراتيجية للتنمية الريفية . ولكن هذا الاهتمام له ما يبرره . لاسيما أن سكان الريف يمثلون قوة عظمى من المجتمع الأكبر هذا بالإضافة إلى أن المجتمعات الريفية تعيش في إطار اقتصادي واجتماعي وثقافي يتسم بالتخلف والركود وغير ذلك من المشكلات التي أدت إلى قيام المجتمع المصري (الدولة) بوضع العديد من البرامج والمشروعات وتوسعت توسعا كبيرا إلى أن وصلت لمرحلة التنمية الريفية المتكاملة وبدأ العمل بهذا البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة عام 1994م حتى الان وهو البرنامج الذي تركز عليه الدراسة حيث تهتم

---

[1] عبد الهادي الرفاعي ، **التنمية الريفية في المنطقة الساحلية ،مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005**

بدراسة العوامل المؤثرة على كفاءة برنامج التنمية الريفية المتكاملة وحاولت الدراسة بلوغ الاهداف التالية:

1-وصف وتحليل التجارب والدراسات والبحوث التي اهتمت بالتنمية الريفية عامة والتنمية الريفية المتكاملة خاصة وذلك على مستوى العالم والدول العربية وكيف يمكن الاستفادة منها في المجتمع المصري.

2-محاولة التعرف على جهود التنمية الريفية عالميا وعربيا ومحليا وتطورها والخروج بإطار عمل خاص بالبرنامج .

3-محاولة التعرف على العوامل المؤثرة على كفاءة البرنامج من وجهة نظر القيادات التنفيذية والشعبية والمندوبين والخبراء والمنسقين العلميين بالبرنامج .

4-الخروج بتصور مقترح لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في برنامج التنمية الريفية المتكاملة .

وقد صيغت لهذه الدراسة فرضيتين أساسيتين

1-يوجد تأثير للعوامل المتعددة على كفاءة البرنامج.

2-يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لتأثير العوامل المتعددة على كفاءة البرنامج من وجهة نظر القيادات التنفيذية والشعبية والمندوبين

أما في الاجراءات المنهجية للدراسة فقد اعتمدت الباحثة على كل من المنهج الكمي والكيفي واستخدمت طرق بحثية كما يلي :

1-دراسة الحالة 2- المسح الاجتماعي بالعينة.

3-المسح الاجتماعي الشامل 4-تحليل محتوى المقابلات.

وأجريت الدراسة على خمس قرى أساسية من قرى الفيوم بواقع مائتي وعشرة (210) مفردة وزعت كالآتي مائة وعشرة (110)مفردة قيادات تنفيذية وخمسون (50)مفردة من القيادات الشعبية وخمسون (50) مفردة من المندوبين وجميعا من أعضاء اللجان بالقرى محل الدراسة . بالإضافة الى الخبراء والقادة الاجتماعيون في مجال التنمية الريفية

والمنسقون العلميون بالبرنامج على مستوى محافظة الفيوم وادارة التنمية الريفية والجامعية والجهاز الرئيسي .

أجابت نتائج الدراسة على الفروض كما يلي:

- ثبت صحة الفرضين الأساسين ،وكانت هناك فروق معنوية لتأثير العوامل المتعددة على كفاءة البرنامج وتركزت في العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتخطيطية والفنية والإدارية وفروق قليلة بين الثلاث فئات عينة الدراسة في العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية بين الفئات الثلاث عينة الدراسة .
- ثبت مساهمة العناصر البشرية والبيئية والمادية وعدم وجود فروق واضحة لتأثير التمويل على كفاءة البرنامج.
- ثبت تأثير المؤشرات الخاصة بالقيادات الطبيعية وبناء القوة بالفرية ولم يتضح وجود فروق في السياسة العامة للدولة بين الفئات الثلاث .
- ثبت صحة تأثير العوامل الثقافية والتعليمية على كفاءة البرنامج وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي أثرت بالقرية المصرية .

وخلصت الدراسة الى مجموعة من التصورات و المقترحات لدور الخدمة الاجتماعية في برنامج التنمية الريفية المتكاملة ويشمل على :

1-الاسس التي يقوم عليها التصور .
2- أهداف التصور المقترح .
3-الفلسفة التي يستند إليها .
4-المؤسسات التي يتعامل معها لتحقيق التصور المقترح .
5-المراحل التي يستند عليها التصور المقترح.
6-متطلبات العمل بالتصور المقترح.
7-خطوات ومراحل العمل بالتصور المقترح.
8-الاستراتيجيات المستخدمة في تحقيق التصور.
9-الوسائل والأدوات المستخدمة في التصور .
10-تصور عام لدور الخدمة الاجتماعية في البرنامج.

11-أدوار الأخصائي الاجتماعي لمواجهة العوامل المؤثرة على كفاءة البرنامج [1]

الدراسة الرابعة :

الدراسة انجزت من طرف الباجث **خروف حميد**، بعنوان **التنمية والقيم الاجتماعية والثقافية**، دراسة لبعض أنماط السلوك الاجتماعي لعمال مركب الأسمدة الفوسفاتية، بعنابة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع جامعة قسنطينة،1997 .

انطلقت الدراسة من تصور للتنمية على أساس أنها عملية شاملة لها إبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وثقافية، أدت إلى تحولات اجتماعية، أربكت النسق القيمي السائد، وساهمت في اهتزازه، وذلك وفقا للمنظور السوسيولوجي، الذي ينظر إلى نسق القيم قي ارتباطه بنائيا ووظيفيا بالأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي، في إطار التصور البنائي الوظيفي الذي أخذت به هذه الدراسة و تمحورت اشكالية الدراسة حول سؤال محوري هو هل افرز المسار التنموي في الجزائر بدائل في القيم الثقافية لدى المجتمكع الجزائري ؟ وعلى ضوء اسئلة الاشكالية صاغ الباحث الفرضيات التالية :"

الفرضية الأولى :يرتبط ظهور بعض أنماط السلوك الاجتماعي السائد لدى أفراد المجتمع بعملية التنمية.

الفرضية الثانية :يوجد ارتباط بين عملية التنمية واختفاء بعض الأنماط السلوكية لدى الأفراد في المجتمع.

الجانب المنهجي للدراسة :

جمعت الدراسة بين المدخلين الانتروبولوجي والسوسيولوجي، حيث استخدم المدخل الانتروبولوجي في الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المركزة بغرض الكشف عن العلاقات الأولية، ومعايير السلوك التي يتبعها الناس، وعاداتهم. في حين اعتمد المدخل السوسيولوجي للاستدلال عن طريق الفهم للإحاطة بالإبعاد السياسية للمشكلة موضوع الدراسة وهي البعد

[1] وفاء يسرى ابراهيم ،**العوامل المؤثرة على كفاءة برنامج التنمية الريفية المتكاملة** اطروحة دكتوراه في الخدمة الاجتماعية ،قسم تنمية المجتمع ، جامعة القاهرة ، **مصر** ، **2000**.

التاريخي) الماضي (والبعد الواقعي) الحاضر (والبعد العلائقي) استجلاء العلاقة الوظيفية بين التنمية والقيم الاجتماعية – الثقافية من خلال فهم الكل عن طريق فهم جزء وفهم صورة الجزء ضمن الكل .

اعتمدت الدراسة في جانبها الميداني على مجموعة من الأدوات لجمع المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وهي:

–الاستمارة وهي الوسيلة الأساسية التي اعتمدت في جمع المعطيات المتعلقة بعينة الدراسةالميدانية.

– الملاحظة

قام الباحث بالدراسة الميدانية على عينة متكونة من العمال في الصناعة باعتبارهم انسب وحدة للتحليل، وهم بدورهم ممثلين لأسرهم و ذلك لتتبع التغيرات التي لحقت بنسقها القيمي. وقد تم اختيار مفردات العينة استنادا إلى محكين وهما :الأقدمية أكثر من 10 سنوات أقدمية والإقامة الحضرية وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من عمال مركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة .

وخلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- بفضل عامل التنمية طرأت تغيرات عميقة في مجال القيم الاجتماعية – الثقافية للعامل الذي يشتغل بالصناعة، ويقيم في منطقة حضرية، ومنها التحول الذي أصاب حجم الأسر، ونمطها، والمراكز والأدوار الاجتماعية، والتواصل القرابي والانفتاح على العالم الخارجي.
- تغير أنماط العلاقات الاجتماعية، بالرغم من استمرار العلاقات الأولية والقرابية، إلا أن العلاقات الثانوية بدأت تغزو الحياة الحضرية
- هناك عدد من القضايا المرتبطة بالتغيير في النسق القيمي تحت تأثير التنمية ومنها:

–غياب الرقابة الوالدية الصارمة.

–ارتفاع مكانة الزوجة.

– استمرار أهمية الأسرة كجماعة أولية تتمتع بأهميتها

–يوجد تحول نظامي لأنماط المشاركة الاجتماعية

- استمرار فعالية بعض الأنماط السلوكية التي كانت سائدة في مرحلة سابقة على التنمية ضمن السياق الاجتماعي – الثقافي الراهن، مما يعني أن ثمة هناك نسقا قيميا متناقضا في طور التشكل والتبلور، وهذا النسق يرتبط بمرحلة تاريخية محددة تتميز بتناقض المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري[1]

[1]- حميد خروف، **التنمية والقيم الاجتماعية والثقافية**، دراسة لبعض أنماط السلوك الاجتماعي لعمال مركب الأسمدة الفوسفاتية، بعنابة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، غير منشورة ، جامعة قسنطينة،1997

الإشكالية :

إن مسألة التنمية الريفية والفلاحية استقطبت اهتماما كبيرا في الكثير من الدول فيما يتعلق بالجانب النظري والانشغالات الأكاديمية والإجراءات العلمية ،هذه الأخيرة تجلت في مجموعة من السياسات التنموية والتي تتجسد في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية ، هذه الأهداف التي تسعى إلى جعل المجال الريفي مجالا جاذبا للسكان و كذا استقطاب اليد العاملة اليه نظرا لما توفره من امتيازات مع هذه البرامج ،ومن خلال هذا فهي تعمل على تشجيع الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وإيجاد التوازن ما بين المجال الريفي والحضري فيما يتعلق بالجانب الديموغرافي، ان انعدم التوازن في التوزيع السكاني بين المجالين الريفي والحضري تترتب عنه مجموعة من الظواهر والمشاكل الاجتماعية وذلك في كلا المجالين .

إن الاهتمام بمجال التنمية الريفية لا يقتصر على قطر و إنما هو اهتمام عالمي ، بالمجال الريفي وساكنيه هذا الاهتمام ،أبرز مجموعة من السياسات التنموية في هذه الدول ومن بينها الجزائر و هذا راجع حقيقة للمشاكل التي تتخبط فيها هذه الدول الاجتماعية منها والاقتصادية ،حيث نجد أن نصيب الفرد في الجزائر من الإنتاج الزراعي 186دولار سنة 2003 هذا بالإضافة إلى نسبة الفقر والبطالة العالميين التي يعاني منها الريفيين . "هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد تحسن الوضع في المجال الحضري نتيجة لارتفاع مستويات الدخل وتغير النمط الاستهلاكي، هذا التغير يوافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر ، حيث يؤدي الى تراجع نسبة السكان الريفيين واستقطابهم من طرف القطاعات الأخرى، وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الفلاحي والزراعي ما لم يقابلها تحسن في مستويات المعيشة بالنسبة للريفيين [1] .ونظرا للأهمية البالغة لهذا المجال قامت الدول بمجموعة من السياسات التنموية وقد حملت بصمات تتعلق بالأنظمة و

[1]- منى رحمة ، **السياسات الزراعية في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2001 ، ص24

الايدولوجية المهيمنة في كل فترة [1] والجزائر كغيرها من الدول اتبعت مجموعة من السياسات والإصلاحات اختلفت وفق الإيديولوجية و رؤى الأنظمة الحاكمة في كل فترة .

إن الفترة التي نطرح فيها إشكالية بحثنا مرتبطة ما بعد 1989 وهذا الذي وافق الانفتاح السياسي و الاقتصادي للجزائر والذي أدى إلى خلق نمط جديد ورؤية تنموية جديدة مرتبطة باقتصاد السوق إن هذه الفترة عرفت مجموعة من البرامج تنطوي تحت سياسة الانعاش الاقتصادي والتي أشرفت عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومن بينها PPDR البرامج الجوارية للتنمية الريفية

-PRR سياسة التجديد الريفي

-PNDRA المخطط الوطني للتنمية الريفية و الفلاحية

.PNDA المخط الوطني للتنمية الفلاحية

إن كل هذه السياسات والبرامج تسعى إلى إيجاد ركيزة اقتصادية تعتمد عليها الدولة في القضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وأولى هذه المشاكل الأمن الغذائي وتوطين السكان في المجال الريفي من أجل تقليص المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالتحضر Urbanisation هذا ووفقا لتقرير التنمية في العالم لسنة 2007 يقول روبرت .ب. زوليك رئيس مجموعة البنك الدولي "يشكل الفقر الريفي نسبة عالية تبلغ 82%من مجموع الفقراء في البلدان المختلفة ،ومن ثم فإن الاهتمام بقطاع الفلاحة اولي دورا اساسيا في الحد من الفقر وذلك في ضوء الضغوط السكانية [2] .

إن الفعالية في تحقيق هذه الوظائف تستدعي أن تكون الجهود البحثية الهادفة إلى التنمية ، تراعي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذن

[1]- انطونيوس كرم ،**اقتصاديات التخلف و التنمية** ، دلر الثقافة للنشر ،القاهرة ،1993 ،ص97

[2]- تقرير التنمية في العالم ، اكتوبر ،2007

فعليها "أن تولي اهتماما خاصا للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وأن تكون على وعي كامل بأهمية عنصر الزمن لتحقيق الأهداف المنشودة في الوقت المطلوب وأن تساهم هذه الجهود في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تحسين المستوى المعيشي للقاعدة العريضة من الريفيين [1]

إن هذه الأخيرة وهي المستوى المعيشي للريفيين تشير إلى الجانب الاجتماعي لعملية التنمية ،لقد ارتبطت التنمية على انها تنمية اقتصادية غير ان هذا المدخل الاقتصادي للتنمية يتميز بنوع من القصور ولكن منذ بداية تسعينات القرن الماضي اكسب للتنمية صفة "الانسانية "وذلك للتأكيد على أن محورها الاساسي الانسان ،ومن هذا الجانب نتطرق إلى البعد الاجتماعي للتنمية والذي يتميز بعدة مداخل. تقوم على الاهتمام بالخدمات الاجتماعية و تطوير الحياة الانسانية التي تزيد بصورة مستمرة من رفاهية المواطنين .

إن عملية التنمية مبنية على مكونين ، المكون الاقتصادي المبني على اساس النمو والزيادة في الانتاج ، والمكون الاجتماعي الذي يرى أن الانسان هو محور التنمية . ان التركيز على العنصر البشري في عملية التنمية يستدعي منا التطرق إلى المتغيرات المصاحبة له الثقافية والاجتماعية والتربوية .

لقد تبين ان كل السياسات القديمة والحديثة كان اهتمامها بالشكل الخارجي للتنمية والحداثة و بصورة خاصة على الأوجه القانونية والدستورية للأنظمة السياسية والاقتصادية ، وعلى مستويات المعيشة و توزيع الدخل ، دون أن تعطى الأهمية الكافية لجوهر التنمية أي إلى أولويات التغير في العلاقات المجتمعية المدنية ، أي علاقات الإنتاج أو العلاقات السلطوية بين أفراد المجتمع في حياتهم العائلية والمهنية "[2]

[1]- عبد القادر الطرابلسي ، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي –الواقع و الآفاق** - ،مركز الوحدة العربية ، بيروت 1998ن ص384
[2]- جورج قرم **التنمية المفقودة دراسات في الازمة الحضارية و التنموية** ،دار الطليعة ، 1985 ، ط2، ص 281

و على ضوء ما سبق يمكن طرح مجموعة من التساؤلات التي قد تحدد في محتوياتها موضوع دراستنا :

- ماهو واقع التنمية الريفية في الجزائر بعد تطبيق هذه السياسات ؟
- وما مدى الاهتمام بالمكون الاجتماعي في هذه السياسات التنموية ؟
- ماهي تصورات الفاعلين الريفيين للتنمية ؟
- وما مدى اشراكهم في العملية التنموية من منطلق التنمية المستقلة ؟

الفرضيات :

الفرضية الاولى :

اختلاف الرؤى بين الفاعلين في عملية التنمية (القائمين على العملية والريفيين) ساهم في التركيز على جانب واحد في التنمية الريفية .

الفرضية الثانية :

عدم مرونة الجهاز الاداري والمحافظة على الانظمة و الاجراءات السابقة في ادارة التنمية الريفية أدى الى عدم اشراك الفاعلين الريفيين في عملية التنمية الريفية .

الفرضية الثالثة :

ضعف قنوات الاتصال المختلفة بين المشرعين و المنفذين و المستفيدين من السياسات التنموية خلق نوع من الضبابية في التطبيق الفعلي و السوي لهذه البرامج .

تحديد المفاهيم

مفهوم الريف :

يرى بعض الباحثين أن الفضاء الريفي يتميز بطابع يغلب عليه الغطاء النباتي (الحقول، المروج، الغابات وفضاءات طبيعية أخرى)، وبنشاط فلاحي أكثر أهمية نسبيا، على الأقل من حيث المساحة التي يحتلها. والحقيقة أن الفضاء الريفي في وتنظيمه وديناميكيتيه والمتنوع في وظائفه، لا يمكن تصوره انطلاقا من تعريف قائم على العلاقات مع الطبيعة تقتضي من ناحية، الحفاظ على التوازن الحيوي، ومن ناحية أخرى، الترابط بين التنمية الريفية وحماية البيئة. وإن يكن هذا التعريف جذابا فإنه غير عملي ولا يأخذ في الحسبان تنوع الأقاليم الريفية التي يطبعها في نفس الوقت، أعمال التنمية غير المنظمة، والعلاقة الخاصة مع المدينة.

فهناك من قام بتعريف المجتمع الريفي تعريفا إحصائيا مما جعل تعريف الريف مجرد اصلاح له علاقة بعدد السكان . وهناك من اعتمد في تعريفه للريف على التقسيم الاقتصادي للمهن ، في حين عرفه البعض على أنه المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم .

ومن الهيئات التي وضعت المعايير الكمية في اعتبارها عند التمييز بين الريف و الحضر ،منظمة الأمم المتحدة ،وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي حددت المعايير الكمية التي يمكن استخدامها لتمييز وتصنيف المناطق الريفية في :

نسبة النشاط الزراعي في القوى العاملة .

الكثافة السكانية .

التقسيمات الإدارية داخل المنطقة .

حجم السكان في التجمعات السكنية .

كذلك عرف مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة الريف على أنه ذلك الذي يشمل المدن الصغرى ، والقرى الصغيرة أو المشتتة والتي يقل عدد سكانها عن 10آلاف نسمة .

إن الطريقة الغالبة تتمثل في تحديد حجم معين بين المدينة والريف، حدا يتغير، مع ذلك، من بلد إلى آخر. والحد الأدنى المتمثل في 2000 نسمة في الوحدة الإدارية القاعدية (البلدية في فرنسا مثلا)، والأكثر استعمالا، تم اعتماده في بلدان متنوعة جدا مثل فرنسا، وألمانيا، واللوكسمبرغ وهولندا، وإثيوبيا وليبيريا والهندوراس وبوليفيا وكوبا.

أما الحد الأدنى القريب ، 2500 نسمة، هو الآخر متواتر، فهو معتمد في الولايات المتحد الأمريكية والمكسيك، وفنزويلا، وبورتو ريكو، والبحرين.

أما الحد الأدني 5000 نسمة فهو معتمد في العديد من البلدان الإفريقية (الكامرون، والسودان، والتشاد)، وكذا في الهند وإيران والنمسا وتشيكيا.

غير أن هذا الحد يمكن أن يرتفع إلى 10,000 نسمة (السنغال والأردن والبرتغال)، بل إلى 50,000 نسمة في اليابان، ثم ينخفض إلى 1000 نسمة في كندا زيلندا الجديدة وأيرلندا، وإلى 500 نسمة في بابوازي غينيا الجديدة، و400 نسمة في ألبانيا و200 نسمة البلدان الاسكندينافية.

في فرنسا وخلال عقود عديدة كان التقسيم الإقليمي يقوم على فكرة التجمع أو الوحدة الحضرية القائمة على تواصل المساكن. و يتعلق الأمر بمجموعة من البلديات التي تغطي إقليمها جزئيا منطقة مبنية يقطنها على الأقل 2000 نسمة. في هذه المنطقة المبنية تكون المباني مفصولة بعضها عن بعض بمسافة تقل عن 200 متر. أما البوادي أو الفضاءات الريفية فهي، نوعا ما، على النقيض من التجمعات السكانية الحضرية.

إن هذا التعريف القائم على الحد الأدنى السكاني يعتريه نقص يتمثل في اعتبار أن الفضاء الريفي يقوم جزئيا على أساس القرب من المدن ومن حجمها: فحتى وإن كان "نموذج" الريف هذا مطابق للواقع إلى حد بعيد، فهو يختزل تعقيد الريف.

فضلا عن التعريفات التي اهتمت بالمعايير أخرى وندرج بعض التعريفات التي تعتمد على معايير أخرى :

- طابع النشاط الاقتصادي(نسبة المشتغلين في الزراعة أكثر ارتفاعا مثلا)،
- كثافة السكان الأعلى(390 ساكن/كم2 في الهند)،
- نقص بعض التجهيزات (في الكامرون والهند)،

المعايير الإدارية : فالمراكز الإدارية، ابتداء من مستوى معين تعتبر حضرية، مهما كان عدد سكانها، أو تقوم الإدارة نفسها بوضع قائمة للمدن.

تعريف لوري نلسن LORY NILSON الذي عرف المجتمع الريفي على أنه ذلك الذي يتكون من تلك المناطق التي ترتفع فيها درجة العلاقات الشخصية غير الرسمية ، كما تعد الزراعة هي المهنة الأساسية لسكانه .

أما الريف في الجزائر فلم يكن هناك تعريف خاصا به وانما تعريف الريف بالرجوع إلى مفهوم المدينة.

فيكون الفضاء الريفي معرفا بالنفي : فالريفي يشمل كل ما ليس بحضري. و المدينة معرفة باعتبارها كل إقليم يضم على الأقل 5000 نسمة.اما الديوان الوطني للإحصائيات، وفي إطار الإحصاء العام للسكان، فيبدو أنه يعتمد تعريفا للفضاء الحضري يشمل مجموعة من المعايير مثل:

- المعيار الإداري، باعتباره حضريا كل مراكز الولايات والدوائر باستثناء تلك التي تضم أقل من 2000 نسمة؛

- معيار الحد الأدنى للسكان؛
- وجود حد أدنى من التجهيزات الاجتماعية التربوية؛
- معدل نمو السكان بين مختلف الإحصاءات العامة للسكان.
- وهكذا ففي الإحصاء العام للسكان والسكن لعام 1987 و1998 اعتبر الديوان الوطني للإحصائيات فضاء حضريا:
- كل تجمع سكاني يضم حدا أدنى من السكان هو 5000 نسمة؛
- وجود بعض التجهيزات مثل المرافق العمومية (المستشفيات، مؤسسات التكوين، المحاكم، مرافق التسلية)، وشبكات التطهير ومراقبة العمران؛
- إنشاء حد أدنى من التجهيزات؛
- الرتبة الإدارية (مركز ولاية، مركز دائرة).[1]

في هذه الدراسة اعتمدنا على المفهوم الاجصائي للريف و ذلك لسهولة تطبيقاته ميدانيا

مفهوم التنمية :

إن قضية التنمية معقدة والطريق لتحقيقها غير معروف علميا وبطرق مضبوطة[2] ولهذا السبب لا يمكن نقل التجارب التنموية التي وصلت إليها شعوب أخرى نامية لأنها تجارب مختلفة بالرغم من أن بينها قواسم مشتركة .ومطلب التنمية حديث بالنسبة للبلدان التي خرجت من سيطرة الاحتلال في الستينات .

و يرى WEBESTER في قاموسه اللغوي أن إصطلاح التنمية من الناحية اللغوية إنما يعني التطور في مراحل متوالية ، أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى [3] .كما تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية و الهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإداري لتوجيه

[1]- المصدر : تقرير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، الجزائر ، 2005
[2]- البشير العربي ،**الهجرة الداخلية و التنمية** ،مكتبة علاء الدين ، صفاقص ، تونس ، 2005 ، ض139
[3]- محمد عباس ابراهيم،**التنمية و العشولنيات الحضرية** ، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ، مصر ، 2010 ، ض108-109

التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وبين عوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو . ولا ينتظر هذا التعريف إلى التنمية على أنها هدف في حد ذاتها ، وإنما يؤكد على أنها وسيلة لزيارة قدرة المجتمع على النمو من خلال الإبقاء عليه وتوجيهه نحو التغيرات المطلوبة ، و هذا يؤكد هوبهاوس HOBHOUSE على أن عملية التنمية هي عملية تغير و تغيير في الوقت نفسه بحيث يتطلب التغيير الناجم عن التنمية والتنظيم والتنسيق لإعادة التكامل المجتمعي ، وهذه الوظيفة لا تتحقق في ظل التنمية الرامية إلى تحقيق إحتياجات الأفراد دون أن تقوم على الجبر و الإلزام و إنما على تضافر الجهود وتعاون أفراد المجتمع . [1]

التنمية تعني النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة أو متكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي أو الميادين الفرعية ، كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية .....الخ [2]

و تعتبر التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها ، إلى حالة مرغوب الوصول إليها و هذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغيير أساسيا في البنية الاجتماعية ، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف و تعديلا في الأدوار والمراكز ، وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل على تغيير التوجهات الفكرية و القيمية وبناء القوة ، تلك التي تعوق التجديدات والاهتمامات الجديدة .[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص109

[2]- محمد عاطف غيث .**قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، 2006 ، الإسكندرية، ص 111

[3]- المرجع نفسه ض114

ان التنمية أعم و أشمل من النمو ذلك أن النمو يفيد الزيادة في متوسط الدخل أو ارتفاعا في مستوى المعيشة فالتنمية هي تحسن في مستوى الإنتاج وتنوع في أساليبه ، وهي تطور في مجرى الحياة الاجتماعية بصورة عامة على مستوى السلوك والمواقف والقيم والعلاقات الإنسانية المتعلقة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، كالتطور في النظرة للآخر وفي مفهوم الوقت والنظرة للعمل وفي تشريك كل الطاقات والقدرات في جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية والفنية والثقافية وإشراك المرأة في ذلك كعنصر فعال داخل المجتمع [1].

مفهوم التنمية الريفية :

أكدت الدراسات على أن الدول النامية التي تشهد معدلات تحضر عالية لا تستطيع مواجهة مشكلات التحضر في ضوء نمط التنمية السائد فيها ، خاصة وان خططها التنموية تتمثل في منح المناطق الحضرية أولوية خاصة مع ما يترتب على ذلك من تجاهل وإهمال للمناطق الريفية .وإذا سلمنا بصدق نظرية العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة في تفسير ارتفاع معدلات التحضر في الدول النامية .فإن الشئ الذي يبرز في شأن هو حقيقة ان المجتمعات الريفية كانت –ولاتزال– في كثير من البلدان النامية التي تشهد معدلات تحضر عالية بعيدة عن أي برامج تستهدف تنميتها .

ولذلك أدركت كثير من البلدان أن أي إستراتيجية للتنمية الحضرية لا تستطيع ان تحقق أهدافها ما لم ترتبط باستراتيجسة متماسكة ومتكاملة للتنمية الريفية Rural Development.فعن طريق التنمية الريفية يمكن تحقيق "توازن إقليمي من ناحية ومن ناحية أخرى ، يساهم هذا في تحقيق تنمية حضرية .ولهذا تبنت العديد من الدول النامية في السنوات الأخيرة .ويشكل كبير استراتيجيات متباينة للتنمية الريفية .

[1]- البشير العربي ، سبق ذكره ،ض140

وتأتي أهمية تنمية المجتمع الريفي في تحقيقها هدفين أساسين ،فعن طريق أمالهم وطموحاتهم في بيئاتهم الريفية بشكل لا يجعلهم يهاجرون إلى مناطق أخرى لتحقيق تلك الطموحات . ومن ناحية أخرى ، فإن التنمية الريفية تعد مدخلا شخصيا للنظرة التي يبديها سكان المدينة نحو القرية عندما يطلب منهم الإقامة أو العمل فيها .فتنمية الريف تعد أسلوبا بديلا للحد من الهجرة واختيارا أمام الناس .[1]

ولهذا ، يذهب "جولجر"Gugler في مناقشاته لقضية التحضر الزائد على أن تحويل وتوجيه جانب من الموارد الحضرية إلى القطاع الريفي هو مدخل لإحداث توازن إقليمي، وهذا من شأنه يعمل على تخفيف حدة التباين بين القرية والمدينة في المجتمعات النامية .فتحسين الظروف المعيشية في الريف هو بحد ذاته وسيلة للحد من التضخم الحضري .ويدخل في إطار ذلك تدعيم الريف بهياكل إنتاجية متطورة وصناعات زراعية صغيرة و منتشرة وتقديم خدمات اجتماعية متنوعة (صحية –تعليمية –مياه نقية)، وبذلك تتحقق التنمية المتوازنة إقليميا على أوسع نطاق و إلى أبعد مدى [2] .

وكما يشير "تودارو " Todaro أنه على الرغم من أن التنمية الزراعية تمثل عنصرا أساسيا وضروريا لأي برنامج لتنمية ريفية ناجحة ،إلا أن أهداف التنمية الريفية لا ينبغي أن تنحصر في النمو الزراعي والاقتصادي ، بل ينبغي أن ينظر إليها في ضوء الأبعاد المختلفة للتنمية الشاملة بالإضافة إلى عدالة التوزيع والإسراع بإيجاد وخلق مستويات معيشية مرتفعة لسكان الريف .

فالتنمية الريفية –إذن – هي عملية تتم وفق خطة عامة بهدف إحداث تغيير متعدد ومرغوب في المجتمعات الريفية ورفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات، فهي إستراتيجة للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل ونوعية حياة جديدة في المناطق الريفية [3].

---

[1]- حمدي علي احمد،**المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري و التنمية المتوازنة** ، دار المعرفة الجامعية ، 2009 ،ص101

[2]- البشير العربي ، سبق ذكره ،ض145-146

[3]- عبد المنعم شوقي ، **مشاركة المواطنين و التنمية الريفية** ، مجلة تنمية المجتمع ،القاهرة ،1987، ص12

وتعطينا تجربة الصين مثالا بارزا في تحقيق تنمية ريفية كان لها أثرها في الحد من الهجرة إلى المدن ، فالسياسات التي اتبعتها الصين عبرت عن أهداف أيديولوجية واضحة ومصالح سياسية محددة .لقد تبنت الصين منذ ثورتها الاشتراكية عاو 1949 سياسة معارضة للنمو الحضري منطلقة من تنمية ريفية أو عدالة إقليمية .لقد سعت الصين من خلال ذلك إحداث تحولات جذرية على بنية المجتمع الصيني باسرة .فالسياسات التي اتبعتها مثل تنظيم النسل ،إعادة توزيع الأراضي الزراعية التي كان يمتلكها الأغنياء على الفلاحين المحرمين والحد من استئثار المدن على الاستثمارات الضخمة كان لها نتائجها الإيجابية على المناطق الريفية.

إن التجربة الصينية تقدم لنا نموذجا فريدا لما يمكن أن تتبعه دول نامية في مجال التوازن الإقليمي .لقد سعت هذه التجربة إلى الحد من النمو الحضري ، وتحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي في المناطق الريفية .إذ حاولت الحكومة الصينية تدعيم الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للمزارع الجماعية في الريف ،تلك المزارع لقيت وعي كبيرا مما شجعها على إقامة مصانع صغيرة لإنتاج ما يلزمها من منتجات صناعية بدلا من الحصول عليها من المراكز الحضرية.من ناحية أخرى ، حرص الصينيون على تغيير القيم الثقافية بما يخدم تنمية المناطق الريفية .إذ حرصت الحكومة الصينية على إرسال الموظفين الحضريين والشباب إلى الريف للإقامة فيه لفترات تطول أو تقصر بقصد الإلمام بالثقافة الريفية من ناحية .والتخلي عن التحيز الحضري من ناحية أخرى [1].

إن ما نود الإشارة إليه هو أنه إذا كانت التنمية الريفية مجالا متخصصا لبعض الباحثين حددوا خلاله الوسائل والأساليب والاتجاهات النظرية المرتبطة بتنمية المجتمع الريفي .فإن عرضنا لهذا الموضوع من التنمية الريفية ،ينبع أساسا من خلال العلاقة التي تؤكدها الدراسات من أن تحقيق تنمية حضرية مرتبطة أساسا بتحقيق تنمية ريفية ، لأن هذا من

[1]- السيد الحسني ، **تنمية العالم الثالث بين المركزية الحضرية و التوازن الاقليمي** ، حولية كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ،1989 ص87

شأنه تحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المجتمع من ناحية .ومن ناحية أخرى تعد التنمية الريفية اقدر الاستراتيجيات التي تستخدم لضبط النمو الحضري والحد من الهجرات المتزايدة إلى المدن الكبرى في كثير من البلدان .

إن التنمية الريفية هي عملية تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف ،وذلك بتوسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية إلى تطوير وسائل الإنتاج وزيادة فرص العمل لتحقيق دخول عالية للجماعات الريفية

ويعرف J.K.Nyerere التنمية الريفية بأنها إستراتيجية للقضاء على الفقر وتحقيق مستوى أفضل للعيش في المناطق الريفية[1] .

ويرى البعض أنها عمليات تهدف إلى تحقيق تغيرات فكرية وسلوكية ومادية في المجتمع الريفي ،وهي ضرورة حتمية لها جذورها التاريخية وقد أملتها ظروف استعمارية عاشتها مجتمعات ريفية محلية معينة [2].

إن التنمية الريفية لا تقتصر بالأساس على التنمية الفلاحية ولكن كذلك ترتبط بالحياة الاجتماعية و الأنشطة الأخرى في المجال الريفي عدا النشاط الفلاحي .إذن فالتنمية الريفية تعتمد بالأساس على الإمكانيات والفرص الخاصة بالمجال الريفي وذلك من حيث حركيته وديناميكيته وعليه فينبغي اعتباره إقليميا إذن فالتنمية الريفية تتمثل أهدافها في :

- مكافحة الفقر والتهميش والإقصاء؛
- تحفيز التشغيل وتكافؤ الفرص بتنويع الأنشطة الاقتصادية؛
- قلب تيار الزحف الريفي؛
- تدعيم أعمال الحفاظ على البيئة؛

[1] -Julius K.Nyerere **: Rural Development** , in I.F.D.A. Dossier 2 September 1979,P,P111
[2] - Ibid, P112

- الاستجابة للمتطلبات المتنامية بخصوص النوعية والصحة والأمن والنمو الشخصي والتسلية وزيادة رفاهية السكان في المناطق الريفية؛
- المساهمة بشكل فعال في سياسات التهيئة الريفية بما يسمح بتقليص الفوارق وبترقية حكم محلي راشد[1].
- فإن احتياجات الفضاءات المحيطة بالمناطق الحضرية المرتبطة أشد الارتباط بالمدن من حيث مناصب العمل والتجارة والخدمات، لا تظهر في أداء الخدمات العمومية والمداخيل بقدر ما تظهر في التنظيم والحفاظ على خصوصيتها.
- إن الأقاليم الفلاحية التنافسية احتمالا تستدعي أعمالا منتظمة لتدعيم الإنتاج وتكثيفه.
- وعلى العكس من ذلك، فإن الفضاءات الريفية المسماة "عميقة" (أو "هشة")، البعيدة عن المدن، تتميز بصعوبة الحصول على الخدمات العمومية والوصول إلى شبكات النقل، حتى وإن استطاعت إجراءات التنمية الريفية وأجهزتها – بأشكالها المختلفة وبواسطة بتكييف أفضل وتحكم أكبر في شروط تطبيقها وإدماجها ضمن أجهزة التنمية القطاعية الأخرى– أن تحدث آثارا إيجابية.
- إن الفضاءات الريفية الخالية من الحياة، غالبا ما تكون بعيدة عن المدن، وتتميز بوجود عوائق جغرافية وبشرية مهمة جدا، تتطلب القيام بأعمال مجددة تقوم على معرفة تامة بالإمكانيات والفرص المتوفرة لخلق ديناميكية تنموية[2].

مفهوم الفقر :

إن الفقر هو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية .او هو يعني عدم امتلاك أي شئ ،أي أن الملكية هي المصدر الوحيد للدخل. وهناك رأي ثالث يستند ألى معيار الدخل ، الذي إذا انخفض إلى مستوى معين في السنة ، فهو يعني وجود فقر ، ورأي

[1]- تقرير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ،ص184
[2]- نفس المرجع ،ص185

رابع يرفض الآراء السابقة ، ويؤكد أن الفقر مسألة نسبية ،فهو إحساس الفرد بأنه يعيش عند مستوى يقل عما يعيش عنده أفراد آخرون .[1]

عرف جورج زيمل الفقر بأنه تحديد الناس لمستوى عيش معين يعدون فيه ظروفهم الحياتية بمثابة حالة من الفقر .أما أوسكار لويس Oscar Lewis فقد حدد الفقر على أنه وصف المجتمع لحياة جماعة اجتماعية معينة على أنها تعيش ضمن دائرة الفقر .[2]

إن الفقر من الظواهر الاجتماعية التي شغلت اهتمام الباحثين والمفكرين منذ عصور قديمة لمفهوم الفقر .فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية ، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد والتشابك من جهة كما أن مفهومه يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية و أدوات القياس من جهة أخرى[3]. فمفهوم "الفقر" مفهوم معقد –كما يرى ميلر W.Miller إذ أصبح له مضامين متعددة فهو ظاهرة متعددة الجوانب ، إذ هو فقر اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي في آن واحد .ويحتاج كل مضمون للفقر بلا شك –إلى تحديد إجرائي دقيق يبرز ملامحه وخصائصه ويرصد مشكلاته ، ويقترح علاجاته [4] .ولذلك لا يمكن تعريف الفقر بمؤشر واحد فقط ، إذ لابد من أن نأخذ في الاعتبار معايير متعددة مثل الدخل ، الممتلكات ،التغذية ،التعليم ،إمكانية الحصول على خدمات عامة .[5]

إن مفهوم الفقر مفهوم دينامي ونسبي يرتبط ارتباطا وثيقا بقضايا التباين و إعادة التوزيع في الدخل و المرافق و الخدمات و الإسكان ...الخ ذلك من قضايا التي ظهرت في عرض آراءه "ريتشارد تيتموس Richard Titmess ، فالفقر يرتبط أساسا بفكرة "البقاء" تلك الفكرة التي تعتمد على تحديد الحاجات التي تحدد بالرجوع إلى مستويات المعيشة السائدة في المجتمع المحلي والتي –بالطبع –تتغير بمرور الوقت [6] .

---

[1]-عزيزة عبدالله النعيم ،**الفقر الحضري و ارتباطه بالهجرة الداخلية** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2009 ،ص87

[2]- معن خليل عمر ، **علم المشكلات الاجتماعية** ، دار الشروق ، عمان ،1998،ص190

[3]- عبد الرواق الفارسي ،**الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ،ص19

[4]- محمود الكردي ، **التحضر، الانماط و المشكلات** ، دار المعارف، القاهرة ،1986،ص220

[5]- جاك لوب ، تر: احمد فؤاد بلبع ، **العالم الثالث و تحديات البقاء** ،عالم المعرفة ، الكويت ،1986 ،ص205

[6] - J.B. Culling Worth, **Problems of an Urban Society**, George Alien a Unwin, Lid, London ,1973,P128

نتيجة للخصوصية المتعلقة بمفهوم الفقر فقد تعددت التعريفات له وتحديد طبيعته فنجد من يعتمد في منظوره على الجانب الاقتصادي و هناك من يأخذ الجانب الاجتماعي في التحديد .

فالفقر هو حالة معيشة لا يستطيع الفرد في ظلها الحفاظ على مستوى لائق للمعيشة يوفر القوة والقدرة المادية ويهيء له ولمن يعولهم التكيف الاجتماعي المطلوب حسب تعريف جيلين" Gilline

اما "روبرت نيسبرتر R. Nisberter" فيرى بأنه " مشكلة اجتماعية تحول دون تحقيق الإنسان مستوى اجتماعي واقتصادي مرغوب ومقبول .حيث تؤثر هذه الحالة في أعداد كبيرة من الناس. محصلة عجز الناس عن تحقيق حاجاتهم نتيجة تعقد البناء الاجتماعي ، كما يحول بينهم وبين تحقيق توقعاتهم ".

يرى "دافيد ماتزا " David Matza هذا التفسير الاقتصادي لظاهرة الفقر .فالفقر حسبما يرى –مشكلة اقتصادية أساسا تظهر نتيجة تفاوت الدخل ، وعدم توزيع الملكية توزيعا عادلا وضآلة الإنتاج الكلي في المجتمع [1] .

ويعرف على انه "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني وفقدان القدرة على مواجهة الكوارث والأزمات .[2]

أذن العامل المشترك بين جميع التعريفات السابقة للفقر السابقة يدور إذن حول مفهوم "الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع .فالفقر في معناه العام هو "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[3] .

---

[1]- حمدي علي أحمد ، سبق ذكره ،ص 75

[2]- محمد حسين باقر ، **قياس الفقر فى دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا ،دراسات ثقافة الفقر 3** ، 1996،ص 10

[3]- الامم المتحدة ، **تقرير التنمية فى العالم** ، 1995، ص41

وفي ضوء هذا التحديد لطبيعة الفقر ، تصبح الأسرة فقيرة عندما يصبح مستوى معيشتها اقل من الحد الأدنى النسبي زمنيا و ثقافيا ، أي ان الأسرة الفقيرة هي تلك التي تحصل على دخل أقل من ذلك الذي يحصل عليه الأسر في المتوسط في مجتمع معين [1] .

إن الفقراء هم الذين لا يستطيعون الحصول على ضروريات الحياة ، أي مستوى الغذاء ووسائل الراحة والخدمات التي تتيح لهم أداء أدوارهم والمشاركة في العلاقات وإتباع السلوكيات العادية المتوقعة منهم بموجب عضويتهم في المجتمع .[2]

و هنا يجب التفرقة بين محددات الفقر ومؤشراته . فالمحددات تشير إلى ربط الفقر بنمط إنتاجي ، بينما تدل المؤشرات على الخصائص المرتبطة بالأفراد مثل التواكل وعدم القدرة على الميادرة وكثرة النسل . وقد انتشر هذا التمييز في بعض الطروحات السوسيولوجية التي استندت في تعريفها للفقر إلى بعض المؤشرات الكمية والكيفية .فهناك من نظر إليه في ضوء "عيش الكفاف" ، الدخل والحاجات المطلوبة اجتماعيا ، أو "الحرمان النسبي ". وهناك من عرفه على أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي .

و عليه فيجب التمييز بين التعريف المادي والتعريف الذاتي للفقر .حيث يشير الأول إلى استخدام "مستوى المعيشة ". كعنصر جوهري في تحديد حالة الفقر .بينما التعريف الذاتي للفقر يركز على تصنيف الفرد لذاته فيما إذا كان من الفقراء أم لا .

هذا ويؤكده Townsend على البعد الاجتماعي للفقر كعنصر جوهري في تحديده ، لأن ظروف المعيشة لا تقتصر على العوامل المادية وحدها (الإسكان –الطعام – الدخل...) بل تشمل أيضا العلاقات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والصحية وفرص العمل ودرجة المشاركة والاندماج في المجتمع والبيئة وغيرها من المؤشرات التي ترتبط بدرجة نوعية الحياة .

هذا ، ويميز الباحثين المهتمين بدراسة الفقر في المجتمعات بين نوعين :

---

[1]- حمدي علي أحمد ، سبق ذكره ، ص76

[2]- بيير سترويك ، تر حسن حسين شكري ،**من الفقر الى الحرمان** ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 147، 1996 ، ص35

الفقر المطلق:

غالبا ما يطلق على هذا النوع "فقر البقاء " وهي "الحالة التي يكون فيها الأفراد في وضع لا تتوافر لهم فيه أدنى المتطلبات الضرورية للحياة أو البقاء " .فهو – كما عبر عنه ماكنمار – "الحالة التي يستحيل عندها الاستجابة للحاجات الأساسية اللازمة للفرد لكي يبقى على قيد الحياة "

الفقر النسبي :

ظهرت فكرة "الفقر النسبي" حديثا في المناقشات الأكاديمية والسياسية لمشكلة الفقر ، وخاصة تلك التي جادت مع محاولات إعادة اكتشاف الفقر في بريطانيا في بداية الستينيات وخاصة تلك الدراسات التي قام بها كل من "سميث" A.SMITH وتونسند Townsend عام 1965 و "رنسيمان "Runciman عام 1966.

وتستند فكرة الفقر النسبي في قياس الفقر لجماعة من الأفراد وتحديد عدد أفرادها ومستوى معيشتهم ومقارنة ذلك بمستوى معيشة جميع الأفراد في مجتمع ما هذا ويختلف مفهوم الفقر النسبي باختلاف الزمان والمكان ، وذلك لأن ما يعتبر فقر اليوم في الدول المتقدمة يختلف عما كان يعتبر كذلك في فترة سابقة ، كما يختلف عن المفهوم ذاته في الدول التي تمر بمرحلة النمو.

يميز "روانترى" Seebohm Rowntree في دراسة أجراها لأحد المراكز الحضرية في مدينة "يورك" York بين نوعين من الفقر ، النوع الأول سماه الفقر الأولى وهو الحالة "التي يكون فيها دخل الأسرة في حالة عدم كفاية للبقاء الفيزيقي "، وبين "الفقر الثانوي الذي يشير إلى "الحالة التي يكون فيها الدخل في حالة كفاية للبقاء الفيزيقي ، لكنه ينفق على غير الضروريات حيث ركز "روانترى" في دراسته على النوع الثاني "الفقر الثانوي ".[1]

[1] - Pete Alock**, Poverty and State Support**, Edition longman, University california , 1987,P05

المقاربة النظرية:

إن الإطار النظري يمثل الزاوية التي يرى الباحث من خلالها موضوع بحثه وواقع الظاهرة أو من منظور آخر هي النظرية التي يرى الباحث أنها الأقدر على تفسير الظاهرة موضوع البحث فيعتمد على افكارها واسسها لفهم الظاهرة كما يستعمل الباحث ادواتها المنهجية والمفهامية في البحث والتحليل فهي عبارة عن تصور نظري لدى الباحث يساعده في رؤية الظاهرة على حقيقتها أو على الأقل ينظم رؤيتنا للواقع فبدونه قد يتيه الباحث في تصورات خاطئة أو جزئية "[1]،إن هذا البحث ينتمي إلى حقول سوسيولوجية متعددة متكاملة علم الاجتماع الريفي ،علم الاجتماع التنمية .علم الاجتماع الخدمة الاجتماعية بل يتعدى ذلك على انه له من الخصوصية الاقتصادية الكثير فهو يدرج ايضا ضمن علم الاقتصاد وإذا بحثنا في الادبيات النظرية للتنمية فأغلب النظريات المفسرة إن لم نقل كلها هي اقتصادية بحتة إننا في هذا البحث نود معرفة السلوكات والممارسات وكذا التصورات المتعلقة بالتنمية الريفية هذه الأطر البحثية تعتمد على اتجاهين الاتجاه الأول ويتعلق بالتصورات الجماعية للريفيين تجاه عملية التنمية ذا المنطلق السوسيوتارخي ،أما الاتجاه الثاني نحاول من خلال البحث معرفة السلوكات الفردية داخل المجتمع الريفي على أي اساس هي مبنية ؟ أي بتعبير آخر معرفة بناء الأفعال الاجتماعية داخل هذه التجمعات والعوامل المؤثرة في ذلك.

إذن نحن نتطرق إلى تفسير هذا الواقع من خلال منظور .الأول معرفة الفعل الجماعي للأفراد .وكيف يعمل على تحديد مسار الأفراد .

وهنا نتطرق إلى نظرية الفعل الاجتماعي ونعتمد في ذلك على نظرة آلان توران **Alain Touraine** وكيف يتشكل هذا الفعل أو ماهي الدوافع لذلك ؟ والثاني نظرية الضبط الاجتماعي ل جون دانيال رينو **Jean Daniel reunaud**

[1]- عبد الله الرشدان ،**علم الاجتماع** ،دار الشروق ،عمان ، الاردن ، 1999، ص63

1- نظرية الفعل الاجتماعي عند آلان توران Alain Touraine :

إن أعمال آلان توران هي استمرارية للفكر الفيبيري ،إن المجتمع ووفق طرحه هو ما ينبغي أن يكون لديه تنظيم واستمرارية فعلى مستوى النظام ،المجتمع هو مجموعة وظائف لا تتم إلا من خلال الضبط (ضبط العلاقات من خلال الوظائف) أما على مستوى الاستمرارية فيمكن قراءة المجتمع في حركاته وديناميته لا أن ندرسه في سكونه ، فشرط التنظيم مضافا إليه شرط الاستمرارية هو ما يمنح المجتمع معناه المحتمل .فالمجتمع ينتج تاريخا ويؤثر في بنياته بشكل ارادتي (الفعل ،التغير) وعليه فهو يعطي الأولوية للفاعلين الاجتماعيين فهم يلعبون دورا اساسيا في اعادة انتاج المجتمع .خلافا للنظريات الكلاسيكية التي همشت دور الفاعلين وركزت على الزامية الظاهرة الاجتماعية كما فعل دور كايم E. Durkheim .

- المفاهيم الاساسية لألان تورين.

1) نظام الفعل التاريخي

من بين المفاهيم الأساسية التي اشتغل عليها تورين مفهوم " نظام الفعل التاريخي " الذي يحدد من خلاله مختلف الجهات الفاعلة التي تشترك في الصراعات القائمة في المجتمع خاصة الاعتراف بالقيم الثقافية [1]، وما يميز هذا الصراع حسب تورين انه يشكل نظام للرقابة على بعض القيم الاجتماعية على اعتبار أن كل الفاعلين يسعون من خلال هذا الصراع الهيمنة والسيطرة على التاريخ وبالتالي على مصير المجتمع على وجه التحديد ويعتمد الفاعلين في هذا الإطار على نظام العمل باعتباره السياق التاريخي الذي من خلاله تسعى الحركات الاجتماعية تغيير قيم المجتمع والرهان الأساسي في هذا الإطار هو السلطة التي يتوفر عليها الفاعلين الاجتماعيين والتنظيم الجيد لها [2] .

إن الحركات الاجتماعية قادرة على توجيه المجتمع بأكمله على حساب القيم الثقافية الجديدة لأنها بمثابة المحرك الأساسي وبالأحرى المنتجة للمجتمع والمغذية له ، وفي هذا الصدد

[1] - Alain Touraine**, Critique de la modernité**, Paris, Fayard, 1992, p. 271
[2] - Ibid, p. 280

يؤكد ألان تورين أن الفاعلين الاجتماعيين هم من جهة مشاركين في إنتاج المجتمع ومن جهة ثانية ملتزمون بالعلاقات الاجتماعية بحيث يمثلون طرف من العلاقات الاجتماعية إن لم نقل المنتجة لهذه العلاقات .

2) سوسيولوجية الحركات الاجتماعية

إن الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه تورين هو تحرير الذات وليس كمطابقة لمفهوم الفرد كما هو معروف في فلسفة **جون لوك وجون جاك رسو** السياسية التي تنظر إلى الأفراد كذوات منعزلة لا يلعبون أي دور في التغيير باعتبارهم خاضعين لسلطة فوقية متمثلة في سيطرة الحكام مع تغييب دور الفاعلين ، وإنما عند تورين تتجسد في مفهوم الفاعل الاجتماعي وهو المفهوم الذي يجعل من العلاقة الاجتماعية بعدا مركزيا للفرد[1] .

إن الذات بهذا المعنى تمثل اسم الفاعل خاصة عندما يكون على مستوى الفاعلية التاريخية لإنتاج توجهات كبرى معيارية للحياة الاجتماعية ، وعلى هذا الأساس فالذات هي التي تشكل عصب الحركات الاجتماعية الجديدة التي تقوم بإنتاج المجتمع هذا التصور الذي يجعل علم الاجتماع الجديد يختلف نوعيا عن علم الاجتماع الكلاسيكي كما جاء به دور كايم و أوجيست كونت الذي يتناسب مع المجتمعات الرأسمالية .

إن الأزمات التي تعرضت لها السوسيولوجية في المجتمع الصناعي زعزع من مفاهيمها، بحيث ظهرت مفاهيم جديدة في علم الاجتماع الجديد كمفهوم الحركات الاجتماعية، ولفهم هدا المفهوم جمع تورين بين موقفين سوسيولوجيين : الموقف الفيبيري ثم الموقف الماركسي ، بحيث يرى أنه لم يعد هناك سبب لهذه المعارضة في السوسيولوجية الجديدة لأنه اعتبر أن ماركس قد جاء إلى علم الاجتماع المعاصر بفكرة أن الحياة الاجتماعية مؤسسة على علاقة الصراع بين الطبقات الاجتماعية من أجل السيطرة على السلطة، بينما اعتبر فيبر Weber بدوره أن الفاعل توجهه دائما قيم معينة، وبالتالي بناء

[1] - Alain Touraine**. Le retour de l'acteur**, paris, fayard, 1984, p36

فاعلين لهم نفس التوجهات و نفس المصالح (فاعلين، متعارضين عبر علاقات سيطرة وصراعات ، لديهم نفس التوجهات الثقافية والأنشطة التي تنتجها)[1]

إن مفهوم الحركات الاجتماعية بهذا المعنى يجعلنا نقف على حقيقة أن ما يقوم به الفاعلون ليس مجرد ردود أفعال اتجاه المؤسسات الاجتماعية ولكنهم ينتجونها ويتحدون بتوجهاتهم الثقافية وبالصراعات الاجتماعية للمنخرطين فيها . وما يميز موقف تورين حول الحركات الاجتماعية انها لا تنحصر في شكلها ودورها النقابي كما كان ذلك في المجتمعات الصناعية إذ تتخذ أشكالا جديدة قادرة على التأثير في الرأي العام وفي التوجهات العامة للمجتمع.

3) سوسيولوجية المجتمعات التابعة.

يرى توران أن علم الاجتماع الغربي الكلاسيكي ليس فعالا في دراسة مجتمعات العالم الثالث كما أنه قدم للمجتمع صورة نمطية لا تتغير، ولهذا قام بتطوير سوسيولوجية التنمية بناء على نظرية التبعية ، في هذا الإطار تلعب الدولة دورا استثنائيا لأنه إذا كانت الطبقات تمثل الفاعلين الأساسيين في مجتمع ما فإن الدولة هي العامل الرئيسي للانتقال من نمط المجتمع إلى نمط آخر، في هذا السياق يعرف تورين المجتمعات التابعة بأنها المجتمعات التي يقود التنمية والتصنيع فيها برجوازية أجنبية، فعندما يكون فاعل التنمية هو البرجوازية الوطنية يكون من الصعب فصل دراسة الرأسمالية عن دراسة التنمية وفصل دراسة الدولة عن المجتمع المدني وعندما تكون البرجوازية الوطنية منسجمة بواسطة دولة بيروقراطية يحدث التغير نتيجة قطيعة في النظام السياسي يقودها حزب ثوري وهذا " دأب " العالم الثاني، أما العالم الثالث فالأمر أعقد من ذلك على اعتبار أن البرجوازية هي التي تعمل على التغيير ولكنها تابعة لنظام خارجي ، وهو ما يعزي للبرجوازية الوطنية دور تابع ويعطي للدولة مجالا كبيرا للحركة ، ولكن هذه الدولة ليست لها القدرة–لأنها تنفصل عن السلطة الاقتصادية للمراكز الرأسمالية ، هذا الوضع شديد التعقيد هو الذي يقتضي بلورة مفاهيم جديد ومعالجة منهجية مبتكرة، لأن وظائف وأدوار المكونات الاجتماعية مثل الدولة والطبقة

[1] - - Alain Touraine, **les sociétés indépendant**, paris, duculot 1976 p.14

والمؤسسات وباقي الفاعلين يختلف اختلافا جذريا عن مثيلاتها في علم الاجتماع الكلاسيكي ومن هنا الجهد الذي بذله تورين في بلورة سوسيولوجية المجتمعات التابعة.

2-جون دانيال رينو Jean Daniel Reynaud

الفعل الجماعي والضبط الاجتماعي .

إن بداية هذه النظرية هي الانطلاق من أن العمل هو مفهوم مقابل للضبط وهذا من خلال تيارين نظرين الأول مرتبط بالعلوم الاجتماعية ومدرسة الضبط الاجتماعي والثاني خاص بالاقتصاد العام هذا التوجه أوضح أن نمط الضبط داخل المؤسسات ينتج مجموعة من الأشكال المتعددة قادرة على إعادة إنتاج علاقات إجتماعية داعمة ومتوافقة مع القرارات المركزية ، يحاول جون دانيال رينو فهم الفعل الجماعي وليس فهم الأفعال الفردية المستقلة لأن هذه الأفعال تؤطرها قواعد ملازمة la regulation conjointe

ومعرفة كيف تتم عملية الضبط عن طريق هذه القواعد وهذا ما يسمح لنا بفهم الفعل الجماعي ،فهو يرى ان (الدوافع الفردية ،الضمير الجمعي والأخلاقي ، القيم والضغوطات الاجتماعية ،رقابة السلطة . . .) لا يمكن لوحدها أن تكون مصدر للفعل الجماعي وسبب استمراره وإنما يكون استمرار الفعل عن طريق عملية الضبط وعن طريق جملة القواعد التي تهيكل وتبين الفعل الجماعي ضمن المشاريع المشتركة بين الفاعلين ولذلك يمكن أن تتواجد مجموعة من نماذج الضبط تتعارض فيما بينها وتتنافس في تحديد وجهة الفعل الجماعي l`action colectife [1] .

لقد ربط (رينو) نظرية الضبط الاجتماعي بثلاث ابعاد اساسية للتحليل :

[1]- GRASSINEAU Benjamin**. Jean-Daniel Reynaud. Les règles du jeu. L'action collective et la régulation sociale**.2005

1- **الفاعل** : ويقصد به الفرد الذي يقوم بالفعل وليس بالضرورة أن يكون هذا الفعل عقلاني أو ذا توجه اقتصادي والفاعل في بحثه عن مبررات الفعل فهو ينتج قواعد الفعل.

2- **القواعد** :هي مبادئ التنظيم تعمل في حقل الرموز التي تضبط التفاعل الاجتماعي المرتبطة بالفعل الجماعي .فهي توفر اسس للتنظيم في الحياة الاجتماعية .

3- **الفعل الجماعي** :أو الفعل المشترك الذي يلتزم به الفاعلين فهو بعتير أن الفاعل في قراراته وتصرفاته في مختلف المواقف والحالات يستلزم عليه استعمال العقلانية ،لأنه ليس خاضع للحتميات فقط بل ولديه نوع من الحرية حتى وإن كانت هذه العقلانية محدودة ،فهو يتصرف تصرف وجيه ويتحذ قرارات لابد منها .وهذا الفاعل يتطور ويتفاعل مع أفراد آخرين ضمن نسق يتميز بالتجانس والكلية ،كما يفترض أن الفاعل يتصرف من خلال حساب المصلحة أو من خلال التضامن وليس هناك تعارض بين مصالح الفعليين لأن كل فاعل يكمل الآخر ،فالتضامن يعني الجفاظ على الاتفاق الأولي الذي يتطلب ضغوطات /عوائق متبادلة ، وعلى العكس تماما فالتضامن مرتبط أيضا بحساب المصلحة :فهو يعمل على الحفاظ على مصالح كل عضو داخل النسق .

ترتكز النظرية على الفرضيات التالية :

- الأفراد يتصرفون داخل النسق الاجتماعي وفق القواعد التي تهيكل سلوكياتهم.
- القاعدة (La regle) هي عبارة عن مبدأ تنظيمي يوجه الفعل ، والقواعد تتعلق بمشروع فعل مشترك .
- عملية الضبط الملازم والمستمر (La regulation conjointe) تمكن الفعل الجماعي من الاستمرار والتطور وليس القاعدة هي التي تؤطر الفعل الجماعي لوحدها .
- الفاعلين الاجتماعيين هم الذين يشكلون مصدر الضبط الاجتماعي وتأسيس قواعد السلوك .

- لا يمكن فهم الفعل الجماعي ضمن نسق من القواعد بل أكثر من ذلك ضمن ديناميكية عملية الضبط واستمراريتها ، قواعد الرقابة ، التطور ، النزاع ،المفاوضات ،الفاعلين ،المشروع . . . وهذا ما يساعد أحيانا في وصول إلى القواعد جديدة وأفعال جماعية جديدة .
- لا يوجد نسق كلي أو شخصي يؤطر جميع الأنساق ويوحد عملية الضبط وإنتاج القواعد بل يوجد عدة أنساق للضبط ويمكنها أن تتعارض في بعض الأحيان [1].

ان التنمية الريفية من منظور التنمية المستقلة هو مبني أساسا على الفاعلين الاجتماعيين و دورهم في التنمية بشكل عام ، فالتنمية هي استراتيجية لتحقيق مستوى افضل و نوعية حياة جديدة في المناطق الريفية ، و تقوم هذه الاستراتيجية على فئتين من الفاعلين فئة القائمين على التنمية و فئة الريفيين و هم يدخلون ضمن الفاعلين الاجتماعيين .

ان ما يستشف من خلال فرضيات البحث أنها قائمة على عنصرين أساسيين :

- استمرارية ما كان مطبقا في مختلف التجارب السابقة للتنمية و هذا ما يطرح تاريخنية الفعل الاجتماعي وفق ما أشرنا اله عند **آلان توران**
- اختلاف التصورات و الرؤى و هذا ما يلاحظ من خلال العلاقة بين الريفيين و مختلف الادارات القائمة على التنمية أن هناك نوع من عدم الثقة أو إن صح التعبير – صراع– و هذا ما تجده في سوسيولوجية الحركات الاجتماعية بحيث ما يقوم به الفاعلون الاجتماعيون تجاه المؤسسات الاجتماعية هي عبارة عن ردود افعال ينتجونها و يتجدون بتوجهاتهم الثقافية فهم عبارة عن فاعلين متعارضين عبر علاقات سيطرة الصراعات .

ان القول ان ردود أفعال الفاعلين هي عبارة عن أفعال تتم وفق التوجهات الثقافية معنى ذلك أن هناك فعل مشترك و متطابق لديهم ، و هذا يقودنا الى فكرة الفعل الجماعي ،

[1] - Gilbert de Terssac**. La théorie de la régulation sociale de Jean-Daniel Reynaud**. Editions La Découverte. Parais. 2003.

فالفاعلون الاجتماعيون هم متشابهون في أفعالهم و ذلك بمختلف وظائفهم الاجتماعية و انتماءاتهم الى أي الفئات الفاعلة في التنمية ، و في هذا الصدد تطرقنا الى نظرية الفعل الجماعي و الظبط الاجتماعي و المفاهيم المرتبطة بها لتفسير السلوكات الممارسة من طرف العالين في عملية التنمية الريفية .

نوع الدراسة و منهجها :

إن أي بحث علمي يتحدد نوعه وفق الأهداف المرجوة منه إن هذا البحث من النوع الوصفي التحليلي يتم التركيز فيه على واقع التنمية الريفية وأثر ذلك على الريفيين وتشخيص وتحليل الأسباب والنتائج المتعلقة بمختلف الفئات الاجتماعية لهذا الوسط مقارنة بمستويات التنمية المرجوة ومقارنة الأهداف النظرية المسطرة في السياسات التنموية مع الواقع الاجتماعي ومدى التطبيق لهذه السياسات ، والذي نتوقع منه أي هذا البحث أن يقدم قاعدة معرفية ومنطلق لدراسات أخرى أكثر عمقا يستخدم فيه نوع آخر يقيس جوانب أخرى في هذا الموضوع .

يتطلب البحث العلمي اعتماد منهج أو مناهج عديدة محددة يتم بواسطتها الوصول إلى النتائج المرجوة ، ويختار المنهج حسب الموضوع الذي تتناوله الدراسة فالمنهج هو القواعد التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى معرفة علمية .وتتعدد هذه المناهج في العلوم الإنسانية فهناك المنهج التجريبي والمنهج التاريخي ...والمنهج هو "طريقة لتناول موضوع بحث بإتباع وسائل بحثية للتقرب من مجتمع معين"([1]) .

لقد تم اختبار المنهج الوصفي ،في بحثنا هذا القائم على المسح الاجتماعي بالعينة والتي راعينا فيها التمثيل قدر الإمكان وذلك أثناء إعداد الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ، والمسح الاجتماعي هو الذي يحقق دراسة جماعات معينة في مساحات جغرافية محددة ، فهو أسلوب كمي يعتمد على التحليل الإحصائي للبيانات الكمية التي يتم الحصول عليها بأدوات معينة تتناسب معه والتي تم استخدامها في الدراسة وهي الاستمارة ،

[1] -ANGERS M ,**Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines** , Alger , Ed Casbah, 1997,p19

ودعمنا ذلك بأسلوب التحليل الكيفي عند تحليل البيانات الكيفية التي تم الحصول عليها أداة المقابلة التي تم تطبيقها على جماعات اجتماعية مشاركة في عملية التنمية بالإضافة إلى الأسئلة المفتوحة المدرجة في الاستمارة وتحليل محتواها كيفيا ثم تكميمها . وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرات التي افترضنا مسبقا أن لها الأثر في سيرورة التنمية في الوسط الريفي وذلك عن طريق تحليل الجداول إحصائيا .

مجتمع البحث واختيار العينة :

مجتمع البحث :

يعتبر مجتمع بحثنا هو مجموع الأسر الساكنة في المجال الريفي وعليه تمثل الأسرة وحدة التحليل الأساسية في هذا البحث . إن دراستنا الهدف منها نقل واقع التنمية في المجال الريفي والتي تتمظهر في مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية هذه المؤشرات هي مرتبطة أساسا بالفئة المستهدفة. حقيقة أن المؤشر التربوي هو من بين المؤشرات الاساسية لقياس التنمية الريفية يعني عدد التلاميذ المتمدرسين و أعلى المستويات لديهم ولكن يمس ضمنيا فئة أخرى وهي فئة الآباء وإذا انتقلنا إلى مؤشر آخر كالمؤشر الاقتصادي فهوة متعلق بالقوة النشطة في المجال الريفي إذا فنحن عند فئة أخرى وهي فئة الشباب ، لقد أدركنا من خلال تقسيمنا لهذه المؤشرات والفئات المستخدمة لكل مؤشر أن هناك فئة مشتركة تجمع كل هذه الفئات وهم أرباب الأسر وعليه قد حددنا مجتمع بحثنا وهذا نظرا للأسباب التالية :

1- لأن البحث يعالج مسألة التنمية الريفية بكل جوانبها .

2- يشمل البحث كل الفئات كالأطفال في الجانب التربوي والصحي والشباب في النشاط المهني والمرأة الريفية ومشاركتها والبنى التحتية وعليه تم اختيار الآباء كممثلين لهم .

3- إمكانية القيام بمقابلة الدراسة مع المبحوثين انطلاقا من مقر سكناهم وسهولة ذلك .

4- الأشخاص الذين بإمكاننا من خلالهم قياس أسئلة المحور الخامس في الاستمارة والذي يحتوي على عنصر تاريخي نوعا ما وهو الهجرة هذا العنصر هو مرتبط بفئة عمرية محددة وهم أرباب الأسر .

ونظرا لهذه الأسباب تحدد مبحوثينا بأرباب الأسر والقاطنين بالمجال الريفي الذي عرفناه وفق التقسيم الإداري لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية كما أشرنا إلى ذلك سابقا في تحديد مفهوم المجال الريفي .

عينة البحث:

لقد اعتمدنا في اختيار العينة على عينة طبقية عشوائية منتظمة حيث تم استخراجها بالطريقة الآتية:

- اختيار ولاية سعيدة وفقا للتقسيم الإداري للجزائر وهذا لم يتم عشوائيا ولكن قصديا نظرا لقربها من مكان العمل مما يوفر علينا تكاليف مادية بالإضافة إلى احتواءها على مناطق وبلديات ريفية وفق تقسيم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .
- تحديد البلديات الريفية في ولاية سعيدة المقدرة ب 08 بلديات[1] تم تقسيمهم إلى فئتين فئة بلديات الشمال (04) وبلديات الجنوب (04) نظرا لاختلاف هذين المجالين من حيث النشاط الاقتصادي الممارس والجانب الايكولوجي (البيئي) .
- تم اختيار عشوائي لبلدية من كل فئة بلدية معمورة و بلدية هونت .
- قمنا بمسح لكل دوار على مستوى كل بلدية الا اننا لم نستطع القيام باستجواب كل الاسر.

[1]- انظر الملحق رقم 05

اما توزيع العينة فكان كما هو في الجدول:

الدائرة	البلدية	الدوار	الاسر المستجوبة	عدد السكان
الحساسنة	معمورة	اولاد عواد	46	297
		حاسي الغوثي	43	236
		الغمارسة	65	442
		اولاد عميرة	51	264
سيدي بوبكر	هونت	خرسوت	42	336
		اولاد مراح	24	197
		سيدي مرزوق	25	143
المجموع			296	

و عليه تحدد حجم العينة ب296 مبحوث

تقنيات البحث :

اعتمدت الدراسة الميدانية على أدوات متعددة لجمع البيانات أهمها :

- **المقابلة الجماعية :**

تعتمد على تشجيع أعضاء المجموعة على تعبير بكل حرية عن موضوع المقابلة والتحدث عن أي شيء يدور حول محاورها وتهدف إلى تجميع معلومات وبيانات كيفية تخدم أهداف البحث وتكمل أداة الاستمارة ، لذلك تم إعداد دليل المقابلة الذي هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تفتح النقاش مع جماعات المقابلة حول جوانب البحث وقد تم مراعاة هذه الأسئلة والفرضيات المصاغة مسبقا والتي نحاول من خلالها الوصول لأهداف البحث وقد تم إجراء هذه المقابلات لتحقيق عدة أغراض هي إجراء البحث الاستطلاعي ومراجعة الإشكالية والمتغيرات المتعلقة بالفرضيات بالإضافة إلى مساعدتها لنا لتصميم أسئلة الاستمارة وقد تمت هذه المقابلات مع ثلاث مجموعات ، المجموعة الأولى المتمثلة في القائمين على التنمية وقد كانت مع أعوان محافظة الغابات لولاية سعيدة وتقنيي المحافظة السامية لتطوير السهوب، هذا بالإضافة إلى قيامنا بعدة زيارات ميدانية و إجراء مقابلات حرة مع الفاعلين في التنمية الريفية والمتمثلين في مجموعة من الساكنين بالمجال الريفي وقد تم ذلك وفق جدول زمني المحدد (كما هو مبين في الملحق رقم01) [1].

استمارة المقابلة :

إن هذه التقنية تتطلبها طبيعة مجتمع بحثنا الذي يعتبر في معظمه أميا بالتالي الاتصال المباشر به يساعد على الفهم الجيد للسؤال والتأكد من مدى صدقه في الإجابة وهذا رغم ما تتطلبه من وقت وجهد إلا أن فعاليتها جد كبيرة ، إن هذه الأداة تتيح لنا فرصة تسجيل عدة ملاحظات ضرورية تساعدنا على فهم مواقف المبحوثين كما أن استمارة المقابلة تتميز

[1]-كل اسئلة المقابلات كانت حول المحاور المذكورة في الملحق

بمباشرة سيرورة أساسية للاتصال والتفاعل البشري وهي عكس الاستبيان تتميز باتصال مباشر بين الباحث و مبحوثه [1].

لقد اعتمدنا في تشكيل الاستمارة على مبدأ الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المستخرجة من الدراسات السابقة بالإضافة إلى الأهداف المرجوة من البحث وتمثلت في مجموعات من الأسئلة وذلك بعد تفكيك فرضيات البحث إلى متغيراتها الأساسية التي بدورها فككت إلى مؤشرات للقياس والتي ترجمت في النهاية إلى أسئلة مغلقة ومفتوحة والتي تمثل 53 سِؤال موزعة على خمسة محاور المبين كالتالي :

المحور الأول ويشتمل على مجموعة من الأسئلة للبيانات الخاصة والعامة للعينة وذلك نظرا لأهميتها في الدراسة من خلال إبراز الارتباط القائم بينها كمتغيرات مستقلة والمتغيرات التابعة المتمثلة في مؤشرات التنمية وطموحات الفئة المدروسة .

المحور الثاني وقد احتوى على أسئلة تتعلق بالجانب الاقتصادي وهي الأنشطة والقدرات المهنية المتوفرة لدى أسر مفردات العينة بالإضافة إلى معرفة مدى العلاقات بين الفئة المدروسة والمشاريع التنموية وهذا من منطلق أن المؤشر الاقتصادي هو مؤشر هام في قياس مستوى التنمية .

المحور الثالث ويتعلق بمدى انخراط السكان الريفيين في برامج التنمية وقد حاولنا من خلال أسئلة هذا المحور التطرق إلى ثلاث جوانب أولا كيفية الاتصال بالمؤسسات القائمة على التنمية أما الجانب الثاني فيرتبط بوعي المجتمع المدني ومدى مساهمته في ذلك وأخيرا الآثار الاجتماعية المترتبة عن هذا الانخراط .

المحور الرابع فمرتبط بأثر البرامج الريفية على السكان الريفيين وقد راعينا في هذا المحور هدف أساسي من بين أهداف التنمية الريفية وهو إعادة اعمار المجال الريفي فحاولنا من

[1] - QUIVY R, **Manuel de recherche en sciences sociales**, Paris, Bordas, 1988,p18

خلال مجموعة من الأسئلة أن نقيس الهجرة الريفية والهجرة العكسية لذلك والأسباب المرتبطة بها .

المحور الخامس ترتبط أسئلة هذا المحور بواقع التنمية الريفية في المنطقة المدروسة وهذا انطلاقا من مجموع مؤشرات التنمية المتعارف عليها والتي أدرجنا فصلا في توضيح ذلك .

الفصل الثانـي

الاتجاهات النظرية في سوسيولوجية التنمية

1-اتجاه التحديث

اتجاه النماذج و المؤشرات

الاتجاه السيكولوجي او السلوكي

الاتجاه الانتشاري

الاتجاه التطوري المحدث

2-اتجاه التبعية و التخلف

النظرية الماركسية المحدثة

3-اتجاه التنمية المستقلة

اعادة صياغة مفهوم التنمية

التنمية المستدامة وفكر الإدارة الرشيدة

استراتيجيات المشاركة في التنمية

تمهيد:

إن موضوع التنمية والتخلف ليس وليد اللحظة الراهنة، بل على العكس من ذلك له جذور في الماضي، حيث حظيت هذه الإشكالية باهتمام العلوم الاجتماعية وخاصة منها علم الاجتماع الذي عرف بمجموعة من النظريات السوسيولوجية والمقاربات المعرفية للإشكالية ذاتها، وتدخل هذه المقاربات في إطار النظريات السوسيولوجية الكبرى، كالنظرية الماركسية والنظرية البنيوية الوظيفة

وترجع حدة هذا الاهتمام المتزايد بقضايا التخلف والتنمية إلى الطبيعة البنيوية لظاهرة التخلف الذي يتميز عن غيره من الوقائع الاجتماعية الأخرى بالتركيب والتعقيد وبالدينامية، التي تجعل منه دائما في تغير مستمر، هذا بالإضافة إلى كون مطلب التنمية هو مطلب تاريخي تتطلع إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها وشرائحها، الأمر الذي جعل موضوع التنمية من أهم قضايا العصر، مما حتم على الباحث داخل العلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع، الاجتهاد للإحاطة بإشكالية التنمية من خلال مقاربة ظاهرة التخلف من زاوية معينة والتي تختلف باختلاف توجهات الباحثين الإيديولوجية ومشاربهم الفكرية.

إن البحث في أدبيات التنمية بشكل عام يقودنا بالأساس غفى علم آخر وهو علم الاقتصاد ،إن الاتجاهات النظرية الكلاسيكية لعملية التنمية كلن تركيزها على الانتاج والنمو ،لقد بدأ الاهتمام باقتصاد الكثير من الباحثين والمتخصصين في دراسة التجارب لوضع نظريات او افتراضات لتفسير كيفية التحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم في محاولة لإيجاد سبل لنقل الدول النامية على ضوء ذلك برزت الكثير من الاتجاهات النظرية لذلك وفي هذا الفصل ستعالج الاتجاهات النظرية في سوسيولوجية التنمية

1-اتجاه التحديث

يعرف التحديث من خلال وجهات نظر متعددة في العلوم الاجتماعية . فبعض التعريفات تتسم بالنسبية المطلقة و الآخر ينطلق من مسلمة أن هذه العلوم لديها القدرة على التوجيه و النقد و كشف مواطن الخلل الوظيفي في البناء الاجتماعي . مما أدى الى ظهور تعريفات متعددة فيرى البعض بأن التحديث هو إكساب الطابع الغربي للمجتمعات النامية[1] . و لكن المنهج العلمي ساعد على صياغة تعريف مقبول للتحديث ، فأصبح يشبر الى نموذج محدد للتغير في المجتمع ، و أنه العملية المعقدة التي تستهدف إحداث تغيرات في الجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الأيديولوجية في المجتمع .و يلعب التحديث دوراً هاماً في عملية التنمية . فالتنمية و التحديث يسيران متوازيان وعند الربط بين مفهوم التحديث و التنمية . فيعني ذلك التغير في اتجاهات الأفراد و سلوكهم الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي من جهة ، و بالتغير في البناء الاجتماعي من جهة ثانية .

يختلف المفهوم باختلاف العلم الذي يدرسه . فيرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الانسان للتكنولوجيا و السيطرة على المصادر الطبيعية لزيادة دخل الفرد . في حين يهتم علماء الاجتماع بعملية التمايز و الإختلاف بين المجتمعات و درجة النمو و نوعية التغير.

و يعني علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة و تحديد عناصر التحديث الهامة . فالتحديث يعني التقدم وهو يرتبط بالتنمية. فإما أن يكون تطوراً تكنولوجياً أو إجتماعياً أو نفسياً ، كارتفاع درجة الطموح الفردي و تأكيد دور الفرد في الحراك الاجتماعي.

ان هذا الاتجاه هو نتيجة لمجموعة من الدراسات المقارنة بين المجتمعات المتقدمة و مجتمعات العالم الثالث من خلال هذه المقارنات ظهر اتجاهين .الاول عمل على تحديد السمات العامة الديموغرافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تشترك فيها

[1]- السيد الحسيني ،**التنمية و التخلف** ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2، 1982، ص 190

المجتمعات المتخلفة قيل صياغة أطروحات و نظريات لتفسير هذه الاوضاع و من ثم اقتراح نماذج و استراتيجيات محددة لتجاوز هذه الاوضاع[1] .

أما الاتجاه الثاني قدم التحديث في النموذج الخطي ، و نجد في ذلك ما قدمه George Balandier و الذي حدد اربع متطلبات لسوسيولوجيا التنمية

1-اليحث عن مجمل الخصائص البنائية لهذه المجتمعات التي توصف بالتقليدية .

2-الكشف عن آليات القوى داخل هذه البنى التي تعمل على تفعيل القدرات التي تساهم في التحول

3-اظهار و ابراز عمليات التغيير و التنظيم الاجتماعي و الثقافي التي تدعم ذلك

4-تحديد علاقات التبعية التي تجعل هذه المجتمعات غير سيدة علة مستقبلها الراهن

يعد **التحديث** نوعاً من أنواع التغير و أحد العوامل التي تؤدي إليها التنمية . فالتحديث عملية شاملة تؤثر فيها عوامل خارجية و داخلية ، مادية و ثقافية متفاعلة . يرتبط مفهوم التحديث بالتغير و التنمية ، لأنه يشير إلى الحالة التي تحول فيها المجتمع من حالة إلى حالة اخرى . تغير حضاري مقصود و مخطط و مقدرة تكاليفه و وسائله و نتائجه فالتنمية من هذا المنظور هي أداة تستطيع الدول النامية أن تواجه عوامل التخلف بتبنيها خصائص المجتمعات المتقدمة. او هي عملية الاستغلال الرشيد للموارد التكنولوجية و التساند الاجتماعي للنظم و التحضر و التعليم و الحراك، و التوحد مع التاريخ و المنطقة و الكيان القومي.وتفترض وجود خصائص معينة : الدينامية ، التغير ، التصنيع ، الاستقلال ، التأثير القوة .

لقد تعددت أوجه هذا الاتجاه ز مصادره الفكرية ، الا أنها تشترك في نقطة مهمة تتلخص في ان التخلف حالة أصلية لها أعراض و مؤشرات كل تخصص معرفي حددها وفق منظوره الخاص ، هذا ما تبلورت عنه مجموعة من الاطروحات النظرية المرتبطة بالتحديث .

[1]- زمام نور الدين، **القوى السياسية و التنمية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2007، ص47

1-1-اتجاه النماذج و المؤشرات :

يعتبر هذا الاتجاه هو الأكثر شيوعا في الدول النامية ، ويؤكد الكثير من الباحثين على ضرورة الاستعانة بالمؤشرات، ولكن من خلال ربطها بالسياق التاريخي والبنائي للدول المتخلفة، مثل ضعف التصنيع، التفاوت الطبقي، التبعية الاقتصادية، انخفاض الإنتاجية، سيطرة الازدواجية...، و ينقسم هذا الاتجاه الى اتجاهين فرعيين و هما الاتجاه المعياري و الاتجاه النمطي .

ان الاتجاه المعياري هو الذي يعتمد على مجموعة المؤشرات لتحديد التخلف ، كالمؤشرات الاقتصادية – ضعف العائد الفردي ،اولوية زراعة الاكتفاء الذاتي ، النقص في رؤوس الاموال ،..– المؤشرات الاجتماعية – الولادات ، الوفيات ، المستوى الصحي ، الامية – المؤشرات الثقافية – القيم التقليدية ، انتشار الخرافات ، االاتكال ...– المؤشرات السياسية – عدم ثبات النظم القائمة ، غياب الشعور بالانتماء – يمكن أن يقدم هذا الاتجاه تفسيرا للأسباب البنائية للتخلف اي طبيعة العلاقات بين المجتمعات النامية و المتقدمة ، فهي عبارة عن تقديم صورة لبلدان العالم الثالث او عرض احصائي ، في حين عملية التنمية تتطلب تحليلا ديناميا ، اي معرفة الانماط التي تؤمن الانتقال من تشكيلة اجتماعية الى اخرى .[1]

اما الاتجاه النمطي فقد ركز على التباين بين المجتمعات المختلفة و ذلك عن طريق تحديد الانماط التي تكشف عن تفرد النموذج الغربي المتقدم و تميزه عن النمط التقليدي للمجتمعات المتخلفة ، و هو يفهم عملية التحديث باعتبارها اكتساب لأنماط مغايرة لما هو عليه الامرفي المجتمعات المتخلفة ، أي اكتساب سمات التقدم التي تميز المجتمعات الحديثة .[2]

إن هذا النموذج من التنظيم يستند إلى:

- تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو نماذج مثالية.
- تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتخلف.
- صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

[1] -George Balandier**, Sans et Puissance**, Paris, BUF, 1977, P114

[2]- نورالدين زمام ، مرجع سابق ، ص51.

في هذا السياق يقولkindle berger كيند لبرجر يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم ، بحيث تبقى لنا السمات التي هي بحاجة إلى تنمية و التي من أجلها يجب أن نخطط المشاريع [1]

قام مؤسسو علم الاجتماع بإجراء دراسات مقارنة أمثال كونت ماركس. فيبر هذا الأخير قام تحليل مقارن لتوضيح بعض الخصائص الشائعة في مجتمع ما أو عدة مجتمعات لإلقاء الضوء على الخصائص المتشابهة و المختلفة فيها. كتحليله التوجيه الاقتصادي لديانات العالم الكبرى حين استخدمها كخلفية لتحليل بعض المجموعات الدينية البارزة في أوروبا و خاصة عند ظهور الأخلاق البروتستانتية التي اعتبرها النتيجة الحتمية لتطور الرأسمالية . كذلك ارتبطت أعماله بعناصر اخرى من التحليل المقارن كتلك التي تهتم بالسلطة الملهمة (الكاريزما) .ترتكز الدراسات التقليدية على الافتراض الثنائي : المجتمع التقليدي عكس المجتمع الحديث.،فخصائص المجتمع التقليدي : استاتيكي ، قلة تخصص ، ندرة تقسيم العمل ، انخفاض المستوى التعليم ، قلة التحضر ، الغالبية تعمل بالزراعة و هو عكس المجتمع الحضري.

لكن منذ الخمسينيات ظهر الاهتمام بالكيفية التي يتم فيها التغير و التنمية في المجتمعات النامية. لقد ظهر منهج النسق في دراسة الحياة الاجتماعية و السياسية على أساس أن المجتمعات ما هي إلا أنساق اجتماعية أو سياسية (المنهج الوظيفي : بارسونز) ترتب على ذلك المزج بين النظرية و البحث و الاهتمام بدول العالم الثالث أن ظهرت مناهج متطورة و مختلفة في التحليل المقارن.

كانت المراحل الأولى لتلك الدراسات تعنى بدراسة الخصائص الرئيسية للمجتمعات التقليدية و الحديثة و البحث عن أوجه الاختلاف بينهما و ذلك من خلال تحليل المؤشرات . و تحديدا المؤشر السوسيوديمغرافي و المؤشر البنائي . و تهدف دراسة المجتمعات التقليدية

[1]- السيد الحسيني وآخرون ، **دراسات في التنمية الاجتماعية** ، دار .المعارف،القاهرة ، 1979،ص52

من خلال مؤشرات التحديث و التنمية لمعرفة الدرجة التي وصلت إليها هذه المجتمعات من نموذج المجتمع الصناعي. و كذلك التعرف على المعوقات التي تحد من التقدم.

ان هذا الاتجاه على ضوء ما سبق يتخذ شكلين اساسين و ذلك من خلال تحديد المؤشرات المرتبطة بالمقارنة .

المؤشرات الكمية :

يركز هذا الشكل على المؤشرات الكمية التي يمكن حسابها فهذا الشكل يميل الى اختزال في مؤشرات كمية مثل :

- متوسط الدخل الفردي
- نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة.
- درجة التعليم.
- عدد الأطباء.
- توزيع الصحف

و هي عبارة عن مفاهيم معينة مشتقة من واقع الدول الغربية كما نجد **Seymour Martin Lipset** قد ربط بين مفهوم التنمية السياسية و مؤشرات مثل : الثروة. التصنيع والتحضر .التعليم ،كما اقترح البعض مجموعة من المؤشرات تعكس مستوى القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج معا. مثلا بالنسبة للقوى الإنتاجية هناك مؤشري(الإنتاج والاستهلاك) بمعنى الربط بين تحليل المؤشرات الإحصائية وتحليل الموارد. ومنه فإن هذه المؤشرات ما هي إلا متوسطات حسابية وليست اجتماعية، وبالتالي فاعتقاد أصحاب هذا الاتجاه أن الخصائص الكمية الأمبريقية تكاد تمثل أو تعبر عن الواقع الاجتماعي في كليته وشموله هو اعتقاد قاصر، لأن التنمية تتطلب أكثر من ذلك .

المؤشرات الكيفية :

ان هذا الشكل يعتمد على تحديد بعض العناصر النموذجية للتنمية ووجودها من عدمه هو أساس القياس لدرجة التنمية ، وتعتبر اسهامات بارسونز **Talcott Edger Parsons** و الدي حدد خمس متغيرات نمط ، والتي يمكن أن تنطوي على أهمية بالغة في دراسة التخلف والتنمية ، ويمكن إجمال نظرية بارسونز بالنسبة لمتغيرات النمط في أنساق الفعل في خمسة أزواج من البدائل والتي يعتبرها شاملة على أساس مستوى من التعميم، هاته الأزواج اعتبرها بديلا عن النموذج المثالي عند فيبر، وهي :

1- العمومية مقابل الخصوصية :

فقد يتعامل مع موضوع ما باعتباره موضوعا خاصا أو فريدا بوصفه صنفا عاما والفرق بينهما، فمثلا قد يحكم الفاعل على الموضوع الإجتماعي أو الفيزيقي في ضوء معايير عامة على كل الموضوعات، كالمدرس مثلا الذي يحكم على طلابه ويقيم آرائهم وفقا لبعض المعايير العامة التي تعطي لأحكامه أساسا عادلا، في حين أن الأب يحكم على طفله طبقا لمعايير خاصة بطفله تختلف عما كان مدرسا له.

2- الأداء مقابل النوعية :

فالفاعل باستطاعته الحكم على موضوع إجتماعي أو فيزيقي في ضوء ما يفعله هذا الموضوع أو ما ينجزه، ويكون الحكم هنا مستندا إلى متغير الإنجاز، أي التأكيد على تحقيق أهداف معينة.أما الحكم المستند إلى نوعية الموضوع فهو الذي يكون منعزلا عن إنجازه أو فائدته بالنسبة للفاعل، وإنما يضفي إليها أهمية في ذاته، بالاستناد إلى خصائص الشخص الآخر.

3- التخصيص مقابل الانتشار:

قد تكون للفاعل علاقة بأفراد كثيرين . وفي هذه الحالة فإن العلاقة تقوم على التخصيص، ومن ناحية أخرى فإن العلاقة تقوم على الانتشار إذا انخرط الفاعل في علاقات كثيرة، وارتبط مع الفاعلين الآخرين بروابط متعددة، واندمج في العلاقات بصفته كشخص كلي.

4-المصلحة الذاتية مقابل المصلحة الجماعية :

يتحدد اختيار الفاعل بناء على المعايير الإجتماعية أنه من الجائز سعي الفاعل وراء مصالحه الخاصة، أو قد تجبره على العمل من أجل مصالح الجماعة.

5-الوجدانية مقابل الحياد الوجداني :

يعتبر النمط وجدانيا إذا كان يتيح الإشباع المباشر لحاجة الفاعل ، بينما يعتبر محايدا من الناحية الوجدانية إذا كان يفرض النظام ويتطلب طرح المشاعر و العواطف الفردية جانبا من أجل تحقيق مصالح الآخرين "وكقاعدة عامة فإن العلاقة داخل النطاق المهني يحكمها الحياد الوجداني ، وتظهر الوجدانية بوضوح في العلاقات الاجتماعية المحدودة.

أما بيرتولد.ف.هوسلتيز **Berthold Frank Hoselitz** قام بانتقاء بعض النماذج المثالية فيرى ان المجتمعات المتقدمة تتعامل بخاصية تخصيص الدور أي التخصص الوظيفي بينما الدول النامية تتسم بالتشتت الوظيفي ، و نموذج المجتمع الحديث يمتاز بالابتكار و الفاعلية اما المجتمغ المتخلف يغلب عليه التوافق ، و في الاخير نجد العمومية مقابل الخصوصية .

غير أن بعض الدراسات بينت ، واستنادا إلى معطيات ميدانية أن العلاقات في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة يحكمها الانتماء الطبقي والمصالح المشتركة أكثر مما هو عليه الأمر في البلدان النامية .

أما فيما يخص النمط الثاني فيلاحظ أن المجتمعات المتقدمة أيضا تسودها روح التوافق والتكيف السلبي مع دون محاولة تغييره ،وذلك بسبب الخضوع الشديد لمنطق النسق الرأسمالي .[1]

[1] /السيد الحسيني ،**التنمية والتخلف** ،مرجع سبق ذكره ص 47.

1-2-الاتجاه السيكولوجي او السلوكي :

يقوم هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداها أن درجة الدفاعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية ، وأن تغيير الاتجاهات والقيم والسلوكيات يعد أساسيا لخلق مجتمع الحديث وينضوي تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منه على سبيل المثال دانيل ليرنر Daniel Lerner و دافيد ماكليلاند **David McClelland** . وإفرت هيجن Everett Hagen وشومبير Schumpeter .

يرى ليرنر **Daniel Lerner** أن تحديث المجتمع وتحوله من النمط التقليد إلى النمط الحديث ، يتم من خلال الفرد والبيئة معا .وبعبارة أخرى فإن معدل التغير الاجتماعي والتحديث في كل مكان هو نتاج لعدد الأفراد الذين يمثلون نمط أو فئة الانتقاليين ،فكلما كان هناك عدد أكبر من الأفراد الذين يحاولون جاهدين الأخذ بما هو حديث في بلد ما ،كلما كانت مستويات الأداء ومؤشرات الحداثة عالية ،وتتمثل الحداثة في المشاركة في الحياة العامة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . . .الخ) تلك المشاركة التي يكتسبها الأفراد عن طريق التعليم والقدرة على التقمص .وبذلك يتناول ليرنر التنمية أو التحديث في ضوء اكتساب خصائص التي يكتسبها الأفراد من خلال القنوات التي يقدمها لهم المجتمع يقصد مساعدتهم على تغيير أسلوب حياة يتسم بالحداثة .[1] حيث يرى إن التحديث يعني تحول أساليب حياة أفراد بقوة من الحياة الشخصية إلى حياة ذات طابع غير شخص ،أي أن التحديث اتجاه علماني ذو جانب واحد في اتجاهه يتمثل في التحول من التقليدية إلى أساليب الحياة المشاركة .

أما دافيد ماكليلاند **David McClelland** فهو من بين الذين عالجوا قضية التنمية الاقتصادية من منظور سيكولوجي ،حيث قدم دراسته الشهيرة "مجتمع الإنجاز" التي تناول فيها قضية على جانب كبير من الأهمية ،وهي قضية التنمية الاقتصادية مع التركيز بصفة

[1] كمال التابعي ،**تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية** القاهرة ،1991ص206

أساسية على البعد السيكولوجي ،كما حاول في هذه الدراسة أيضا الربط بين الدوافع النفسية ، لاسيما الدافع إلى الإنجاز والتنمية الاقتصادية ،موضحا أن الدافع إلى الإنجاز يؤدي إلى النمو الاقتصادي ، كما أن تحقيق التنمية الإقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية يعتمد بصفة أساسية على وجود مجموعة من المنظمين ذوي بناء نفسي خاص يشجعهم ويدفعهم إلى الاجتهاد والابتكار والمخاطرة والانجاز بغية تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي . ولقد اشار ماكليلاند الى ان الحاجة الى الانجاز ترتبط جوهريا بالنشاط التنظيمي للاقتصاد في ثقافة المجتمع ، و ان الحاجة الى الانجاز لا تؤثر في نمط النشاط فقط و لكنها تحدث فروقا في مستوى النشاط

اما افرت هيجن **Everett E. Hagen** حاول معرفة اهم العوامل التي تمكن المجتمع التقليدي من ان يحقق النمو الاقتصادي و يتحول الى مجتمع حديث مستندا في ذلك الى تحليل بعض نماذج التغير الاجتماعي التي حدثت في بعض المجتمعات كمحاولة لفهم عملية النمو الاقتصادي ، تلك العملية التي لم تفهم فهما متكاملا و ذلك بسبب انفصال العلوم عن بعضها البعض و لذا رأى هيجن ضرورة التكامل بين العلوم الاجتماعية و الاقتصادية و السيكولوجية و الانتروبولوجية ،هذا التكامل يمثل مطلبا لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي تفسيرا شاملا .

وتقوم نظرية هيجن على قضية اساسية هي ان المستوى العالي من الابداع و الخلق هو الدعامة الرئيسية لإحداث التنمية الاقتصادية ،أي أن الشخصية الإبداعية تمثل ضرورة أساسية في التنمية الاقتصادية ،وأن التقدم التكنولوجي يتطلب خلق تنظيم اجتماعي وسياسي واقتصادي جديد ،وشبكة علاقات اجتماعية جديدة ، أي لا بد من تغيير البناء الاجتماعي التقليدي ،وتغيير الاتجاهات بالشكل الذي يتفق وأهداف التنمية المبتغاة ، حتى يتحقق النمو الاقتصادي .وبعبارة أخرى فإن التقدم التكنولوجي في البلدان النامية يتطلب درجة عالية من الخلق والإبداع ، كما حدث في الغرب ، كما أن هذا التجديد لا يتطلب فقط تغيرات تقنية/اقتصادية ، ولكنه يتطلب أيضا تغيرات اجتماعية تفوق – في أهميتها– أهمية

المتغيرات الأخرى ، ولهذا فإن الانتقال إلى مرحلة النمو الاقتصادي يصاحبه تغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية ، ولابد من أن تضع أي نظرية للنمو الاقتصادي فيفي اعتبارها البناء الاجتماعي والشخصية والسلوك. [1]

لقد ركز شومبيتر **Joseph Aloïs Schumpeter** على أهمية العوامل الاجتماعية والنفسية التي تحيط بطبقة المنظمين ومنها المقدسات الاجتماعية والتكوين الطبقي ونظم التعليم وما شابهها ، وعلى الأخص مدى تقدير المجتمع لرجال الأعمال الناجحين والنظرة الاجتماعية لهم ، وذلك بالإضافة إلى معدلات الأرباح التي تعود عليهم كما أن هناك عامل آخر وهو مدى احترام المنظمين ذاتهم للروح الرياضية بحيث يقبلون الكسب أو الخسارة دون اللجوء إلى الغش والخداع.

كما يرى شومبيتر أيضا أن توزيع الدخول مقياس للمحيط الاجتماعي ،فأي اتجاه نحو الحد من الأرباح مثل ازدياد قوة نقابات العمال أو رفع معدلات ضرائب الدخل العام وغيرها من السياسات التي اتبعت في منتصف وأواخر عام 1930 في ظل السياسة الجديدة يعد تدهورا في الجو الاجتماعي لطبقة المنظمين ،حيث إن هذه السياسات لم تشجع طبقة المنظمين على الاستثمار.

1-3-الاتجاه الانتشاري :

يقوم على مسلمة أساسية هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل أو الصورة المثالية التي ينبغي أن تحتذى وذلك عن طريق نقل العناصر الثقافية (المادية والروحية)، من المتقدمة إلى المتخلفة ونشرها فيها. و أن التنمية هي شكل من أشكال التغير الاجتماعي تتم بواسطة الانتشار الثقافي والحضري من الغرب إلى الدول النامية. وهذا يعني أنه على الدول النامية أن تشهد عملية تثقيفية إذا رغبت في تحقيق التنمية، ويتم هذا الانتقال عبر مراحل ومستويات معينة. يبدأ الانتقال من عواصم الدول

[1]- المرجع نفسه ،ص230-231

الغربية إلى عواصم الدول النامية ثم من عواصم هذه الأخيرة إلى مناطقها الداخلية الأقل تطورا إلى أن يغمر جميع المناطق والأقاليم لدى هذه الدول. والملاحظ أن مثل هذه التصورات والأفكار ليست جديدة في الفكر الغربي بل تضرب بجذورها إلى القرن التاسع عشر، حين رأى كارل ماركس بأن التوسع الذي تحققه الرأسمالية الأوربية في مختلف أرجاء العالم وما تخلفه من نظام اقتصادي عالمي واحد يحول البلدان النامية إلى بلدان رأسمالية الطابع[1] وحسب تصور وأفكار هذا الاتجاه فإن الانتشار والانتقال يتجلى في العناصر المادية والثقافية وفي مقومات التقدم التالية

-تدفق رؤوس الأموال.

-نقل التكنولوجيا.

-نشر وترويج النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية[2].

وتعتبر عملية تشغيل نموذج التنمية بالانتشار الحل الأمثل -حسب أنصار هذا الاتجاه - لتجاوز معضلتين اثنين :

تتعلق أولاهما بالثنائية التي تطبع اقتصاديات البلدان المختلفة .

وتتعلق المعضلة الثانية بالحلقة المفرغة للفقر .

وتعد هذين المعضلتين نقطة انطلاق هذا الاتجاه عند صياغة وبلورة رؤيته للتحديث ،فمن خلال تحليله لأسباب استمرار التخلف حدد أنصار هذين الاتجاهين الفرعيين تصورهم لعملية التحديث وفق التالي :

1-التخلف كنتيجة للثنائية والتفكك بيت القطاعات :

---

[1]- كعباش رابح ، **النظام السياسي والتحولات الاجتماعية في الريف الجزائري** ، رسالة دكتوره الدولة غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة ،2000 ص176

[2]- رشيد زوزو ،**الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية في الجزائر**، ، رسالة دكتوره الدولة غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة ، 2008 ص108

من التناقضات الغربية التي وقعت فيها المدارس الغربية المختلفة هو تأكيدها من جهة على تجانس المجتمعات التقليدية وتماثلها ، من خلالل تأكيدهم على اتسامها ،في أغلبها ،بالتكامل الآلي إلى درجة الركود.[1]

وتأكيدها من جهة أخرى ،وذلك في معرض مقاربتها لإشكالية تأخرها على الازدواجية واللاتكامل بين القطاعات ، فأغلب "نظريات التخلف تشير بهذه الطريقة إلى وجود قطاعين متنافرين هما : القطاع التقليدي والقطاع الرأسمالي . . . قطاع الكفاف وقطاع إنتاج البضائع."

2-الحلقة المفرغة للفقر :

لم يكن واضعي هذه الأطروحة ينوون رسم خطة أو ابتكار تدابير خاصة لدفع عملية التحديث ..فهدفهم هو اجراء تفسير لأسباب التأخر بوجه عام ،وأسباب استمراره بوجه خاص.

وكانت النتيجة التي انتهى إليها بحثهم هي :أن التخلف لا يرجع إلى سبب أو عامل واحد بل إلى جملة أو شبكة من العلاقات الدائرية التي تشكل في نهاية المطاف عائقا أمام النمو .وقد أطلق "ر.نركس R.Nurkse على هذه العلاقات " الحلقة المفرغة للفقر.

1-4-الاتجاه التطوري المحدث :

هذا الاتجاه هو استمرار للنظريات التطورية الكلاسيكية و تقوم هذه النظريات على فكرة مؤداها ان المجتمعات الانسانية تماثل الكائنات العضوية في أنها تمر بسلسلة من المراحل المرتبة والحتمية في نموها ، بحيث تترتب كل مرحلة على المراحل التي سبقتها ،كما تهيئ كل مرحلة قائمة للمراحل التي تتلوها في سلم التطور .وتتمثل هذه النظريات التطورية في أعمال كل من لويس هنري مورجان ،فيكو ،جان جاك روسو،ترجو ،كوندرسيه ، شبنجلر ،توينبي. . . .،أعاد بعض المفكرين الاجتماعيين المعاصريين إحياء فكرة المراحل التطروية التي تمر بها المجتمعات محاولين الإستفادة منها في دراسة التنمية والبلدان النامية ،

[1] نور الدين زمام ،مرجع سبق ذكره ، ص56.

وصاغوا نظريات تطورية حديثة .وتتمثل أهم هذه النظريات في أعمال كب من والت ويتمان روستو W.W. Rostow تالكوت بارسونز ، وولاس ،وسنلقي الضوء فيما يلي على أهم إسهامات هؤلاء العلماء المعاصرين كنماذج لهذا الاتجاه .

قدم روستو نموزجا تاريخيا لعملية التنمية الأقتصادية و قسمه إلي 5 مراحل و هم :

1-المجتمع التقليدي :

يعرف المجتمع التقليدي أو مجتمع التقاليد بأنه المجتمع الذى يحده إطار محدود من الاتتاج ولا يستطيع فيه الانتاج إلا القيام بمهام محدودة و يرتكز على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم و التكنولوجيا الحديثة

2-.مرحلة ما قبل الانطلاق :

تمثل المرحلة الثانية حقبة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر لقد نشأت هذه الظروف في بريطانيا و أوروبا الغربية ببطأ منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى بدايات القرن السادس عشر أى خلال فترة إنتهاء العصور الوسطى وظهور الحقبة الحديثة. يمكن القول أن الشروط اللازمة للتصنيع المستمر وفقا لأفكار روستو تتطلب تغيرات جذرية في القطاعات الأخرى و هي :

- احداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لرفع الانتاجية في مواجهة الزيادة في عدد السكان.
- توسيع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ و التسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير.

3- مرحلة الأنطلاق :

تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتخديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة .الشروط اللازمة لمرحلة الأنطلاق

- ارتفاع الأستثمار الصافي من نحو 5%الى مالايقل عن 10%من الدخل القومي

- تطوير بعض القطاعات الرائدة ،بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الأنطلاق .وينظر روستو لهذا الشرط بأعتبارة العمود الفقري في عملية النمو .
- الأطار الثقافي واستغلال التوسع ،بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة . اجمالافأن مرحلة الأنطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد

4-مرحلة الأتجاة نحو النضج :

عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة . يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية: أ. تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن . ب. تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء و يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شئ جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

5- مرحلة الأستهلاك الكبير :

تتصف هذة المرحلة باتجاة السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع .في هذة المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب

أما فيما يخص تالكوت بارسونز فقد سبقت الإشارة إلى مدى تقديره لأهمية وضع نظرية في التغير الاجتماعي ،بعد أن أكمل بناء صرحه النظري فيما يخص نظرية النسق الاجتماعي يرى أن العملية التطورية –هي في حقيقتها –زيادة أو (تدعيم) القدرة التكيفية للمجتمع ، وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها .اما المكونات الأساسية للتطور فهي في –نظر بارسونز– عمليات التباين والتكامل والتعميم (في داخل نطاق النسق القيمي) ويواصل بارسونز تحليله فيحدد ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها

وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة :المرحلة الاولى (وهي البدائية) والمجتمع البدائي عند بارسونز–يتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دورا بالغ الأهمية ، ويأتي بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التي تشهد نسقا للتدرج الاجتماعي ، وتنظيما سياسيا يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبيا .أما المرحلة التطورية الثانية (وهي الوسيطية) فتضم أيضا نمطين فرعيين من المجتمعات :

أ– المجتمعات القديمة Archaic التي تتميز بوجود (تعليم حرفي) أي :تعليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية .

ب–النموذج المتقدم من المجتمعات القديمة ، وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم ، بحيث يكسب المجتمع ما أطلق عليه بيلاه Bellah الدين التاريخي ،كما هو الحال في الصين والهند والإمبراطورية الرومانية والدولة الإسلامية ،أما المرحلة الثالثة والأخيرة (أي: المتقدمة) فتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة .

ديناميات التحديث :

هناك اربع مراحل اساسية لعملية التحديث وهذه المراحل هي :

1- تدور عن التحدي الذي يفرضه التحديث ، بمعنى ان المجتمع التقليدي حينما يواجه افكارا ونظما وخبرات حديثة تظهر بداخله اصوات تطالب بالتجديد والاصلاح وهذه تسمى مرحلة الايقاظ

2- مرحلة تكامل قيادة التحديث وهي تمثل مرحلة الكفاح لاسيما على المستوى السياسي اذ تشهد القيادة خلالها انتقالا من التقليدية الى مرحلة تتطلع فيها الى الاصلاح والتحديث.

3- المرحلة التي يتحقق فيها بالفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فينتقل المجتمع من مجتمع ريفي يعتمد على الزراعة بوصفها طريقة في الحياة الى مجتمع صناعي حضري .

4- مرحلة متقدمة الى ابعد حد ، اذ لم تصل اليها الا اربع عشر دولة فقط في القرن العشرين منها اميركا وبريطانيا وفرنسا والدول الاسكندنافية ، وتتمثل هذه المرحلة

في ظهور عملية اعادة تنظيم اساسي للبناء الاجتماعي ككل نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع يمكن ان نلخص ابرز الافكار التي جاء بها اتجاه التحديث فيما ياتي: – اعطاء اهمية كبيرة للجوانب السوسيولوجية فضلا عن الجانب السيكولوجي والاقتصادي في التنمية فانظمة القيم ودوافع الافراد مع تراكم راس المال تعد اهم شروط التغير الاجتماعي – .التحديث بواسطة الانتشار يشجع على وجود الاسرة النووية والقضاء على الامية وانتشار التعليم وتطور وسائل الاتصال لتشجيع الوعي السياسي والمشاركة الشعبية في الحكم واستبدال نمط السلطة التقليدية بنظام عقلاني قانوني وايجاد حكومة وطنية قائمة على الانتخابات البرلمانية.

– هناك مراحل متعددة ومتباينة في خصائصها تمر بها المجتمعات التقليدية في طريق التنمية المنشودة وتباين تلك المجتمعات في تبني خصائص المجتمعات المتقدمة.

2– اتجاه التبعية أو التخلف :

ظهرت الكتابات التي تمثل اتجاه التبعية في الستينات من القرن العشرين ويستمد هذا الاتجاه افكاره من تحليلات النظام الاقتصادي الراسمالي ، لذا فانهم يرفضون اراء وافكار اتجاه التحديث التي تؤكد ضرورة انتشار خصائص وقيم المجتمعات الغربية وتبنيها من قبل المجتمعات النامية او الاقل تقدما.

ويرى دعاة هذا الاتجاه ان التنمية يمكن ان تحدث فيما اذا اتيحت الفرصة المناسبة للبلدان النامية ولكنها مادامت تابعة فان تخلفها وفقرها سيستمران ولا يمكن ان تنمو وتتطور الا اذا تحررت سياسيا واقتصاديا وخرجت من دائرة التبعية .وهم يرون ان التنمية تعني تحسن حقيقي في المستوى العام للحياة عن طريق التغذية الكافية و الاسكان والرعاية الصحية والتعليم و....الخ وفيما يتعلق بجميع السكان وتقليل التفاوت الهائل في توزيع الثروة والدخل والتوسع في خلق الفرص لاسيما ما يتعلق بمعظم اقسام السكان المحرومة. او هو التحول التقدمي والمتتابع الذي يصيب مختلف انواع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع . ان

اتباع هذا الاتجاه يرون ان التخلف نقيض التحول التقدمي بل هو ركود تتعرض له كل جوانب المجتمع بشكل يؤدي الى اعاقته عن تحقيق اهدافه .

لقد ساهمت ظروف التشوه البنياني الناجم عن الاندماج الكامل في السوق العالمي في استمرار امتصاص الفائض الاقتصادي من دول الإطراف, وهذه العوامل مجتمعة شكلت مظاهر التبعية المتعددة الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية والتكنولوجية وتبعية القوى العاملة وأنماط الاستهلاك الى جانب التبعية الثقافية والاجتماعية والسياسية ، والملاحظة النى ترد على مدرسة التبعية , انها استقت حججها وأفكارها من مناهج مختلفة منها الهيكلية والماركسية والنيو ماركسية و النيوكلاسيكية ، كما أن النتائج التي توصلت اليها تخص ميادين مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية دون ضمان لاندماجها مع بعضها البعض. ان تعدد وتنوع التعريفات التي طرحتها مدرسة التبعية وكتابها إلا أنه يمكننا التمييز بين اتجاهين رئيسيين يحاول كل منهما الكشف عن بعض جوانب الظاهرة

الاتجاه الأول ينظر إلى التبعية على أنها علاقة بين اقتصادين أحدهما مسيطر والآخر تابع. ومن أبرز التعريفات التي تنتمي إلى هذا الاتجاه ، التعريف الذي قدمه الاقتصادي البرازيلي دوس سانتوس. الذي يرى أن التبعية هي علاقة بين اقتصادين يتوسع أحدهما (الطرف المسيطر) ويواصل نموه الذاتي في حين لا يمكن الطرف الأخر (التابع) من تحقيق ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع أي يتوقف نمو أحدهما (التابع) على توسع الآخر(المسيطر)

ويوضح هذا التعريف انقسام الاقتصاد العالمي بين مجموعتين من الدول،الأولى تتمتع بمركز مسيطر والثانية في مركز تابع و تعاني الثانية من آثار توسع المجموعة الأولى في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

ومن الواضح أن أنصار هذا الاتجاه الذين ينظرون للتبعية، كعلاقة سيطرة من ناحية وخضوع من ناحية أخرى يولون أهمية كبرى للعوامل الخارجية .

أما الاتجاه الثاني فهو يعتبر التبعية تعبيرا عن مجموعة من الأنساق أو التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة الرأسمالية. ويتزعمهم عالم الاجتماع

البرازيلي فرناندو كاردوشو، الذي يرى أن ظاهرة التبعية لا يمكن إرجاعها إلى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية فحسب. بل أنها تتبع من التوافق بين مصالح الطبقات المسيطرة المحلية والدولية كما يتحداها من الناحية الأخرى المجتمعات والطبقات الواقعة تحت السيطرة

2-1- النظرية الماركسية المحدثة :

لا ينظر هذا الاتجاه إلى قضية التخلف والتنمية كمرحلتين مختلفتين في تاريخ الانسانية ،ولكن كجزأين لا يتجزأن في النظام الاقتصادي العالمي ، وان الأشكال التي يتخذها الفقر الاجتماعي والركود الاقتصادي في العالم الثالث في الوقت الحاضر بصفة عامة ،تنجم عن التوسع الرأسمالي العالمي ،أي أن التخلف –طبقا للاتجاه الماركسي الجديد –لا يعتبر مرحلة تخلف سابقة للرأسمالية ،ولكنه يعتبر نتاجا أساسيا لنشأتها وتطورها ،كما أن التخلف ينجم أيضا بصفة أساسية عن التبعية التي تغرق فيها بلدان العالم الثالث ،تلك التبعية التي ينبغي أن نفهمها على أنها ليست نتاج الظروف الخارجية فحسب ، بل هي وليدة الظروف الداخلية أيضا ،حيث لا تفرض التبعية للأجانب اليوم من خلال جيوش الاحتلال ،كما تذهب إلى ذلك الروايات الساذجة ،ولكن تنفذ التبعية في البداية من خلال طبقة ببورجوازية محلية راغبة في ذلك .وهذا ما يعبر عنه Torres Rivas بقوله "لا تكون مثل هذه القوة التابعة التي تخضع لقوة إمبريالية ،إلا من خلال سلوك الطبقات الحاكمة والمسيطرة التي تخضع لهذه القوة الإمبريالية قبل المواجهة ، وهذا نتيجة ضعف هذه المجموعات نفسها "، وينظوي تحت لواء هذا الاتجاه

Paul Baran بول باران :

يعتبر باران من أشهر الاقتصاديين السياسيين الماركسيين المحدثين الذين عالجوا قضية التخلف بقصد تجديد طبيعته والعوامل الأساسية التي تشكله ، حيث يذهب إلى أن القوى الدولية والطبقات الحاكمة تحاول المحافظة على اقتصاديات بلدان العالم الثالث ، واستمرارية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في البلدان النامية، وذلك حتى تظل هذه

الدول مستمرة في القيام بدورها كمنتجة للمواد الخام اللازمة للصناعات الغربية .كما تعارض البلدان المتقدمة أن تتجه البلدان النامية إلى التصنيع وتنمية نفسها ذاتيا ،لأن ذلك من شأنه أن يقلل اعتماد البلدان النامية على الدول المتقدمة في تصريف المواد الخام التي تنتجها ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه يؤدي إلى تقلص دور هذه البلدان النامية كسوق لتصريف المنتجات الأجنبية ، حيث يرى أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد تتبنى استراتيجية أخرى لضمان استمرار تخلف الدول المتخلفة ،تقوم على تأييد ودعم "الجماعات المحافظة أو الرجعية "في الدول الأخيرة بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية ،وهكذا نجد باران يؤكد –شأنه في ذلك شأن أغلب الماركسيين المحدثين – الآثار السلبية التي أحدثها التغلغل الرأسمالي الغربي في المجتمعات الأخرى (باستثناء أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلنده) فهم يؤكدون ضرورة تحطيم الاقتصاد الزراعي التقليدي ،والعمل على القضاء على الصناعات الحرفية ، وخلق طبقة عاملة قوية ، وتطوير العلاقات القانونية ، وعلاقات الملكية الضرورية لظهور سوق اقتصادي ، وتحسين المواصلات (السكك الحديدية ، الموانئ والطرق..الخ)[1].

شارل بتلهايم **Charles Bettelheim** :

اهتم بقضايا العالم الثالث اهتماما بالغا ، و قدم رؤية ماركسية جديدة في دراسة و تحليل ظاهرة التخلف تنطوي على جانب كبير من الأهمية ،حيث بدأ تحليله لظاهرة التخلف بتبديد وإزالة الغموض والخلط في مفهوم الدول المتخلفة موضحا أن اصطلاح "البلاد المتخلفة " اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبيا ،وقد ولد هذا التعبير داخل الهيئات الدولية غداة الحرب العالمية الثانية .كما انتشر استخدامه بسرعة فائقة ،وهو اليوم كلمة جارية في الصحافة اليومية .وليس من شك في أنه إذا كان استخدام اصطلاح البلاد المتخلفة قد ذاع على هذا النحة ،فإن ذلك يرجع إلى أن المشكلات التي تواجهها تلك البلدان هي من أكثر المشكلات إلحاحا في النصف الثاني من القرن العشرين ،إلا أن إصطلاح "البلاد المتخلفة " بوحي في الواقع بعدة أفكار خاطئة علميا ،فهو يوحي بأن البلدان المتخلفة تعاني "مجرد

[1]- كمال التابعي ، مرجع سبق ذكره ، ص306 .

تأخر" عن تلك التي تسمى "البلاد المتقدمة" وتلك النظرة التي تجعل لكل بلد مكانا متقدما أو متخلفا في سلم التقدم الاجتماعي والاقتصادي نظرة سطحية تماما .هذا بالإضافة إلى أن الاعتماد عللى الملاحظة الإحصائية في الوقوف على ارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة ، وإغفال التفسير التاريخي في تحليل ظاهرة التخلف تعد نظرة قاصرة أيضا.

كما اتجه بتلهايم الى تحليل و تفسير ظاهرة التخلف في بلدان العالم الثالث ،وخلص إلى أن ظاهرة تخلف بلدان العالم الثالث تعزى إلى أسباب عديدة تتمثل في :

1- التبعية التي تعيش فيها هذه البلدان ،والتي تظهر في مستويين : المستوى السياسي، والمستوى الاقتصادي ،فعلى المستوى السياسي نجد أن الشكل المطلق للتبعية هو تبعية المستعمرات .أما على المستوى الاقتصادي فتجد أن تبعية بلد ما اقتصاديا لبلد آخر في الغالب تكون ثمرة لتبعيته السياسية له من قبل ، ولكن من المعروف أن التبعية الاقتصادية يمكن أن تنشأ دون أن يكون البلد التابع مستعمرا للبلد الذي يتبعه.

2- الاستغلال الذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكاري ، أي : تحقيق أقصى قدر من استغلال البلاد التابعة بواسطة رأس المال الاحتكاري الإمبريالي ،ويتخذ الاستغلال صورا عديدة أيضا ،تتمثل في الاستغلال المالي الذي يتم عن طريق رأس المال الأجنبي ،ويظهر هذا الشكل من أشكال الاستغلال للوهلة الأولى في حجم ما يقتطعه رأس المال الأجنبي من الناتج القومي للبلد المستثمر فيه .وتلك الاقتطاعات عبارة عن أرباح محققة ،وفوائد مدفوعة وعائدات محصلة ، والاستغلال التجاري الذي يعد نتيجة للتبادل غير المتكافئ.

التجميد ويعني أن يظل النمو الاقتصادي للبلدان المتخلفة مقيدا بشكل دائم ،وذلك بفضل عوامل خارجية كالاقتطاعات المفروضة على البلاد التابعة ، تلك الاقتطاعات التي تشكل عاملا تلقائيا من عوامل التجميد ،والجهد المنتظم الذي يبذله رأس المال الكبير الأجنبي للوقوف في وجه نمو القوى الإنتاجية في البلاد التابعة ،والدافع إلى ذلك هو أن استغلال تلك البلاد يكون أيسر كلما كانت ضعيفة ،وقليلة الصناعة وأكثر

تخصصا في إنتاج نوع أو نوعين من المنتجات .ويتخذ هذا الجهد المنظم أشكالا متعددة مثل الاستيلاء على أجود الأراضي ، الاستيلاء على المناجم وتصدير منتجاتها كمواد أولية ،واستخدام إمكانيات التأثير التي تمنحها السيطرة على الأجهزة السياسية والمصرفية والنقدية والمالية والتجارية ...الخ.

و يرى ان هناك عوامل داخلية اجتماعية تتمثل في الحفاظ على الدور الهام الذي تلعبه الطبقات و الجماعات التي تميز الاقتصاد السابق للرأسمالية ، بالإضافة الى أن هناك علاقة بين هذه الطبقات و الامبريالية .[1]

3-اتجاه التنمية المستقلة:

استطاعت بعض المجتمعات ان تحقق التنمية الشاملة بالاعتماد على النفس من خلال توظيف الموارد المحلية بشكل عقلاني وعلمي والاستفادة اقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية والبشرية ، فحققت التنمية الشاملة بشكل مستقل عن الخارج ، مثل المجتمع الياباني و الاتحاد السوفيتي السابق ، يعتقد هذاالاتجاه ان تحقيق التنمية في العالم الثالث يمكن تحقيقه بعيدا عن الايديولوجيات وذلك بالاعتماد على الموارد المحلية الذاتية وان من المهم استعادة الهوية المفقودة .

حاول البعض من العلماء تطوير مفهوم التنمية المستقلة ولكنهم انقسموا على انفسهم منهم يؤيد الراسمالية ومنهم يؤيد اللاراسمالية رغم ان مفهوم التنمية المستقلة لم يتبلور في كتاباتهم ولكنهم اتفقوا على ضرورة اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير افراده وتعبئة موارده الطبيعية والبشرية وتاهيلها ليكون التغير ارادي مقصوديحرر البلد من التبعية والاستغلال وما ينشا عنهما من اثار تتمثل بالفقر والجهل والمرض والتخلف .

مفهوم التنمية المستقلة يتعدى الجانب الاقتصادي الى الجوانب الاجتماعية والسياسية والتركيز على استقلالية القرار الخاص باستخدام الموارد المحلية وتحديد صيغ التعامل مع العالم الخارجي وتحقيق المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات

[1]- المرجع نفسه ، ص 315.

3-1- اعادة صياغة مفهوم التنمية :

يتضح مما تقدم أن هناك حاجة إلى إعادة صياغة مفهوم التنمية على نحو يحقق عدة أمور:

- شمول الأبعاد المختلفة للتنمية دون الاقتصار على البعد الاقتصادي (تنمية شاملة لا اقتصادية)
- التركيز على الجانب الكيفي لا الكمي (تنمية لا مجرد نمو)
- مراعاة التفاعل بين الأبعاد المختلفة دون الاكتفاء بصيغة تجميعية .
- الموازنة بين الحركة الذاتية والدفع الخارجي.
- تعريف التواصل الذاتي على نحو يرتبط بالناس دون قصره على عنصري الطبيعة ورأس المال
- تصحيح معايير التقييم ،وتصويب مفاهيم الكفاءة والعدالة .

ويترتب على تجاوز البعد الاقتصادي أمران :الأول هو أن العبرة في التنمية لا تقتصر على مستوى المعيشة المعبر عنه بسلة من سلع وخدمات الاستهلاك ،يتيح الدخل المتحقق (المتوسط) الحصول عليها ،بل يتعداه إلى رفع "نوعية الحياة " ،وهو مفهوم يشمل الجوانب المادية والمعنوية والمنظومة الثقافية التي تحكم النمط المعيشي الذي يوفر للفرد حاجاته الذاتية ويحدد له شبكة علاقاته مع المجتمعات الإنسانية المحلية والوطنية والعالمية .ويتخلص هذا المفهوم مما يشوب النظرة المادية من تطلع إلى محاكاة أنماط الاستهلاك السائدة في الدول المتقدمة وما تؤدي إليه من استلاب ثقافي ،كما أنه تجاوز حدود "الأخذ " الذي انطوى عليه مصطلح "التنمية الإنسانية " وفق مفهوم توسيع خيارات الناس الذي أرساه آمارتيا سن**Amartya Kumar Sen** وأخذ به البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) في تعريفه التنمية الإنسانية بأنها "عملية توسيع تطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد ،وأهم هذه الخيارات المتشبعة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل ، وأن يتعلموا ،وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل مستوى معيشة كريمة .ومن بين الخيارات الأخرى :الحياة السياسية ،وحقوق الإنسان المقررة ،واحترام الإنسان لذاته "[1]، فنوعية الحياة بانطلاقها

[1]- محمد محمود الامام ، **الفكر التنموي و التحديات ، آفاق التنمية في الوطن العربي** ، دار الطليعة ، بيروت ، 2006، ص22

من أن الفرد عضو في مجتمع تشمل كلا من "الأخذ والعطاء" من خلال علاقات مجتمعية دائبة التطور، وتبرز دور الإنسان في صنع التنمية بتوسيع قدرته على "العطاء" إضافة إلى الاستفادة منها عن طريق "الأخذ" .كما أنها توجه التنمية مباشرة إلي الإنسان بجعله موضوع التنمية ، أي أنها تشمل الأبعاد الثلاثة التي تنسب إلى التنمية الإنسانية :تنمية الإنسان بواسطة الإنسان ومن أجل الإنسان.

ويستدعي توسيع نطاق التنمية إلى تجاوز توسيع الهيكل الاقتصادي بمؤسساته ومتغيراته ، وشمول التنظيم المجتمعي بكافة جوانبه وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية على نحو مترابط ، الأمر الذي يجعل من التنمية "نهضة حضارية" وفي هذا التنظيم تلعب المنظومتان الثقافية والإدارية دور البنية الأساسية التي كيفية تدفق العلاقات بين الجوانب الثلاثة **الفرد** ، **المجتمع** ، **الدولة** .

3-1-1 مفهوم التنمية المستدامة:

لقد عرفت التنمية المستدامة وفق أحد أكثر تعريفاتها شيوعا بأنها:

"عبارة عن نمط من أنماط استخدام الموارد المتاحة بهدف تلبية الحاجات البشرية ، مع الحفاظ في نفس الوقت على البيئة، وبحيث تكون الاستجابة لهذه الحاجات ليس من أجل الحاضر أو المستقبل القريب فقط ، بل من أجل المستقبل بجميع أبعاده. " ..ويرجع هذا التعريف للتنمية المستدامة إلى اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية(WCED) التي شكلتها. منظمة الأمم المتحدة عام 1983 كما يبين الشكل رقم (1) أدناه موقع عملية التنمية المستدامة بين اعتبارات التنمية المختلفة.

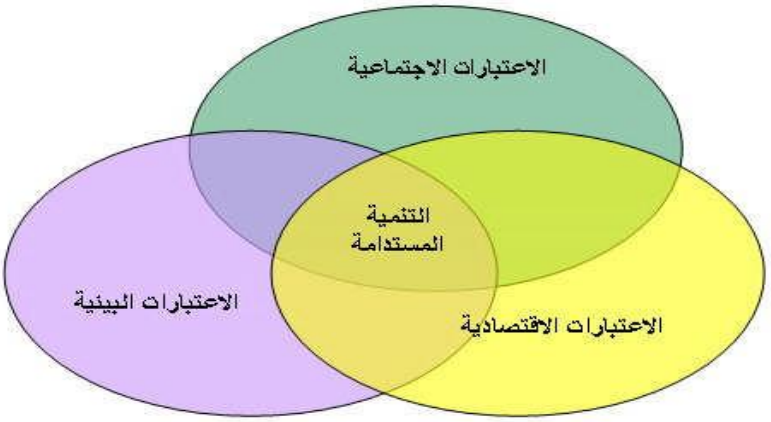

3-2- التنمية المستدامة وفكر الإدارة الرشيدة:

دور الإدارة الجيدة في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع ، يمكن النظر إلى الاهتمامات الأدبية المتنامية بقضايا التنمية الاقتصادية ؛ حيث أنه ا كانت المفهوم الأكثر شيوعا خلال تلك الفترة ، و لم تحتل التنمية الإدارية وقضاياها أي مكان في كتابات رواد تلك الحقبة من أمثال **جون ماينارد كينز**John Maynard Keynes–

و**ج .شومبيتر** وغيرهم ، الذين كان اهتمامهم منصباً بشكل أساسي على القضايا الاقتصادية ودورها في إحداث التنمية ا لمستدامة في داخل المجتمع ، وتم الحديث على أن الإدارة تمثل فقط أحد عناصر العملية الاقتصادية .ونظرا لوجود الحلقة المفقودة في آلية تحقيق التنمية المستدامة ، والتي أغفلها الجانب الاقتصادي ؛ فقد أدت كتابات بعض رواد الفكر الإداري من أمثال الأمريكي فريدريك **تيلور**، والفرنسي هنري **فايول** إلى بروز الحد يث عن دراسة الدور الأساسي الذي تلعبه الإدارة في .تحقيق التنمية

من هنا ظهر البعد الجديد للنظر إلى عملية التنمية المستدامة من منطلق إداري ، وبرز كتّاب معاصرون اهتموا بهذا البعد الإداري ، وخاصة الجانب المقار ن منه ، من أمثال **كونتز بارنارد** ، **ريتشمان** ، و **ليكرت** وغيرهم من كتّاب الثورة الإدارية المعاصرة وخاصة في

الولايات المتحدة الأمريكية[1] وقد تجلى البعد الجديد في النظر إلى عملية التنمية المستدامة من منطلق إداري من خلال مظاهر التحول الأساسية وفق النظرة الحديثة لدور الإد ارة في إحداث التنمية المستدامة كالآتي-:

- مظاهر تكيف الفكر الإداري مع متطلبات التنمية المستدامة.
- الدعوة إلى التركيز على الدور الحاسم للإدارة الرشيدة القوامة في إحداث التنمية المستدامة في المجتمع ككل من خلال منظور الإدارة الرشيدة

وقد أفضى التصور المتعلق بالمكونات الأساسية للإ دارة الرشيدة القوامة في داخل المجتمع إلى فهم و إدراك جملة الخصائص الأساسية للإدارة القوامة الرشيدة التي تفضي إلى إحداث التنمية المستدامة في داخل المجتمع ، ومن أهم تلك الخصائص[2] :

المشاركة :شريطة أن تكون هذه المشاركة منظمة وواقعية وفعالة ، وهذا ما يتطلب قدراً كافياً من حرية الرأي والتعبير وتكوين المؤسسات وتنظيم المجتمع المدني بحيث يضطلع بدوره في هذه العملية.

سيادة القانون :إن الإدارة الرشيدة تتطلب أطراً قانونية عادلة يتم تطبيقها دونما تحيز إن تطبيق القوانين بدون تحيز يتطلب جهاز اً قضائي اً مستقلا ً ، وكذ لك أجهزة شرطة وأمنٍ خالية من الفساد وغير منحازة لفئة من فئات المجتمع دون أخرى.

الشفافية :إن الشفافية تعني في شكلها العام أن القرارات التي يتم اتخاذها في المجتمع وكذلك عملية تنفيذ هذه القرارات ، تتم وفقا للقوانين واللوائح ، كما تعنى الشفافية أيضا ضرورة توفر المعلومات بحرية للجميع ، وأن يكون من حق كل فرد الوصول إليها بشكل كامل.

الاستجابة :إن الإدارة الرشيدة تتطلب أن تقوم جميع المؤسسات ذات العلاقة بخدمة أصحاب المصالح المرتبطين بها ضمن إطار زمني معقول.

---

[1]- أبو بكر مصطفى بعيره ، **مبادئ الإدارة : المفاهيم والتطبيقات** ، الطبعة السادسة ، دار الفضيل للطباعة والنشر، بنغازي ، 2004، ص10

[2]- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لآسيا و المحيط الهادي ، **ماهو الحكم الراشد؟** PDF، ص3

التوافق :حيث أنه يوجد العديد من الأطراف في المجتمع يسعى كل منها نحو أهداف خاصة به . وعليه ؛ فلابد هنا من خلق آلية للتوافق بين هذه الأطراف المختلفة بحيث يسعى الجميع إلى تحقيق أهداف المجتمع وتغليبها قدر الإمكان على أهدافهم ومصالحهم الخاصة.

العدالة والمساواة :إن تقدم أي مجتمع إنما يعتمد على مدى شعور أفراده بأن لهم نصيبهم في ذلك المجتمع ، وأنهم غير مستثنيين منه تحت مختلف التصنيفات التي غالبا ما تكون مفتعلة وغير منطقية وترمي إلى تصفية حسابات خاصة بين مختلف الأطراف.

الكفاءة والكفاية :إن الإدارة الرشيدة القوامة تكون حاضرة عندما تحقق المؤسسات نتائجها المرجوة منها مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

المشاركة الاجتماعية في التنمية :

تلك العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسات عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالإعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب كل منها قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه المعطيات[1] "، وإذا كان مفهوم المشاركة بمدلوله العام يشير إلى أنها : "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك في إختيار أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف "، فإنه يقصد بمفهوم المشاركة في التنمية المحلية: "إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية "، فمشاركة الأفراد في التنمية المحلية، تعني وفق هذا التعريف، إسهامهم بشكل كبير أو قليل في تصميم الخطط التنموية المحلية وتنفيذها بعد ذلك، سواء كان ذلك بالإعتماد على أنفسهم أو بمساعدة الحكومة، حيث تعتبر المشاركة بمثابة همزة الوصل التي تربط جهود الأفراد

[1]- سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الإسكندرية، 1988 ، ص13

المحليين بمساعي الحكومة المركزية وهذا ما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي[1].

3-3- استراتيجيات المشاركة في التنمية :

إن دعم المشاركة المحلية من قبل المواطنين يعتبر وسيلة لضمان نجاح المشروعات الخاصة لتنمية المجتمع ،ودعم مشاعر الانتمائية إلى المجتمع .كما إن مشاركة المواطنين أنفسهم بمثابة استراتيجية لتنمية المجتمع ،وتختلف النظرة إلى المشاركة ، حيث تعتبر في بعض الاحيان تأييد لسياسة المنظمة وحمايتها والحفاظ استقرارها ، وفي أحيان أخرى تكون أداة علاجية ، أو تكملة لتغيير الاتجاهات ،وفي أحيان ثالثة تعتبر المشاركة من الوسائل المساعدة لتحديد أهداف المنظمة .

ويمكننا أن نحدد أهم استراتيجيات المشاركة الاجتماعية في[2] :

1-استراتيجية التعلم العلاجية :

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل سويا لحل مشكلات المجتمع ،ولتقييم ولتدعيم التعاون كأسلوب لحل المشكلة وهذا بدوره يدعم الجهود الحكومية في التنمية ،ويقود المجتمع إلى تحقيق النمو ، مع الانتمائية إلى المجتمع والتعرف على مشكلاته المختلفة وعلاجها .

2-استراتيجية تغيير السلوك :

يمكن عن طريق المشاركة تعديل السلوك وتغييره عن طريق تأثر الأفراد بالجماعات والمنظمات التي ينتمون إليها ، وتعديل وتغيير السلوك يتم كلما كان المشاركون لديهم شعور

[1]- محمد خشمون ، **المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية** ، مجلة الباحث الاجتماعي ، العدد 10، 2010 ،ص173 .
[2]- محمد عبد الفتاح محمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 80

قوي بالتوحد مع الجماعة كما يجب ان يشعر المشاركون بالفائدة من وراء المشاركة نفسها وأنها جدوى بالنسبة لأنفسهم وللجماعة في آن واحد .

وتقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة مسلمات هي :

- إن من السهل إحداث التغيير في السلوك لدى الأفراد ،عندما ينتمون إلى جماعة ،أكثر من محاولة التأثير عليهم وهم فرادى .
- إن الأفراد و الجماعات لا يمكن أن يقبلوا القرارات التي تفرض عليهم ولكنهم يحبذون دعم القرارات التي يشعرون من خلالها بالمساواة ويعملون على تنفيذ القرارات النابعة منهم لاسيما إذا كان ذلك عن اقتناع بجدوى التغيير الذي سوف يقوم على عملية اتخاذ القرارات النابعة منهم .

3-استراتيجات استكمال هيئة العاملين :

وتقوم هذه الاستراتيجية على المشاركة بالجهود التطوعية في عملية التنمية ،فهي تعتمد على الجهود التطوعية ،لكي تسد العجز في هيئة العاملين وندرة الموظفين ،لدرجة أن هناك بعض المؤسسات والمنظمات الأهلية تعتمد بالكامل على المتطوعين ،لانجاز أهدافها وأعمالها بأقل تكلفة .

4-استراتيجية التعزيز والتعاون :

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة الأهلية تمنع وجود بعض العقبات عند تنفيذ خطة التنمية ، وأن تعاونهم وإسهامهم أمر ضروري للتغلب على بعض الصعوبات.

وبذلك فإن استراتيجية التعزيز والتعاون تعتبر عملية يمكن عن طريقها تأمين عناصر جديدة ، تسهم في بناء سياسة المنظمة ،بما يحول دون وجود ما يهدد استقرارها واستمرارها .

5-استراتيجية الحصول على تأييد المجتمع :

تعد القوة هي الأداة أو الوسط الذي يتحقق من خلاله الأهداف ، وذلك على الرغم من مقاومة الآخرين لذلك ، فالأفراد يجاهدون في سبيل الحصول على القوة والتأثير من خلال اقتناء وتملك الثروة والمكانة الاجتماعية ،وتمركز القوة قد يكون خارج البناء السياسي الرسمي للمجتمع وأن هناك مراكز مؤثرة في صياغة قرارات المجتمع . وتحاول كافة المنظمات

المجتمعية أن تحصل على القوة والتأثير بل والإنفراد بها للمشاركة في القرارات المجتمعية. وهناك استراتيجيان للمشاركة في التنمية تستندان إلى نظريات القوة في المجتمع هما :

أ/ محاولة الإستيلاء على السلطة والنفوذ والتأثير من خلال ضم المشاركين في المنظمة من ذوي النفوذ في المجتمع وهي بذلك تمتلك نفوذا غير رسمي .

ب/ تقوم أحداث التغيير عن طريق مواجهة وتحدي مراكز القوة عن طريق قوة العدد المنظم وجماعات المواطنين في مراكز قوة جديدة لا تقوم تملك الثروة أو المكانة و لكن قوة الحجم أو التخصص .وهذا النوع من المنظمات له القدرة على تحقيق التوافق من خلال مراكز القوة الموجودة سواء من داخلها أو من خلال أسلوب عملها.

تعقيب :

ان تحقيق التنمية في العالم الثالث لا يمكن ان يتحقق باتخاذ التجربة الاوربية كنموذج للعالم الثالث كما يهدف اتجاه التحديث ، كما ان هذا الاتجاه لا يدعو الى الثورة الشاملة كما يعتقد اتجاه التبعية ، بل يقدمون حل وسط يسمح بدرجة معينة من السيطرة على توجيه الانتاج الراسمالي ويرون ان مشاكل العالم الثالث التنموية يرجع الى ادخال تكنولوجيا غير ملائمة للمجتمع. يحث هذا الاتجاه على تنمية المشاريع الصغيرة الحجم او ما تسمى(بالتكنولوجيا البديلة) والتي لها اربع سمات:

1-العمل على ان تكون المشاريع في المناطق التي يعيش فيها الناس.

2- ان لاتكون رؤوس الاموال كبيرة.

3- طرق الانتاج بسيطة جدا بحيث لا تدعو الى مهارات عالية.

4- يحاول هذا الاتجاه ان يعتمد انتاجه على الموارد المحلية وان يكون الاستعمال محلي.

اهم دعاة هذا الاتجاه (شوماشر)E.F. Schumacher في كتابه الصغيرة اجمل (small is beautiful) يقول انه طبق هذه الافكار في الهند عام 1961م وكان يركز على في ذلك

على الهدف الاساس من استخدام التكنولوجيا الوسطية ولكن بشكل يرتبط بحاجات الناس الفعلية ولذلك كان يحث على تنمية المشاريع الصغيرة الحجم . وهو يقترح ان ان الشركات الصناعية يجب ان يكون راسمالها عن طريق ما اسماه) المجالس المحلية)وهي تسمح بامتلاك الناس 50% منها ، وتتكون المحليات من اعضاء نقابات العمال وارباب العمل وافراد المجتمع الاخرين وهؤلاء يستخدمون عائدات الاسهم ليستثمروها في الحاجات الاجتماعية الحيوية للمجتمع.

من دعاة هذا الاتجاه البارزين ، مجموعات الضغط البيئية والاحزاب التابعة للحركة الخضراء واولئك الذين اسسوا مراكز التنمية البديلة في كل من الشمال والجنوب ومنظمات الخدمات الطوعية لما وراء البحار وهي منظمة ترسل متطوعين للعمل في الجنوب للتشغيل والتدريب في مهن وحرف محلية في العالم الثالث.

ان امكانية تنمية العالم الثالث تقتضي بالضرورة معرفة تاريخ وثقافة تلك الدول والبناء الاجتماعي لها في الماضي والحاضر ، كما لابد من وجود ضرورة لتبني قيم ومفاهيم وخصائص جديدة تسهم في تفعيل العملية التنموية مع الاعتماد على النفس نظرا لامتلاك الموارد الطبيعية والبشرية ، والاستثمار العقلاني لتلك الموارد.

خلاصة:

ان الدراسة السوسيولوجية المعمقة لقضية التخلف والتنمية في بلدان العالم الثالث ،تتطلب مدخلا تكامليا شاملا يضع في اعتباره كافة المكونات والمتغيرات التي تساهم في تشكيل هذه الظاهرة وإفرازاتها .ومن الضروري أن يستند هذا المدخل إلى فهم عميق للعناصر البنائية والتاريخية التي شكلت الظاهرة ،وألا يقتصر في تحليله لظاهرة التخلف على العوامل الداخلية التي يحتويها البناء والسياق الاجتماعي ، بل ينبغي أن يمتد اهتمامه إلى العوامل الخارجية قدر اهتمامه بالعوامل الداخلية .

هذا فضلا عن أنه من الضروري النظر إلى التنمية نظرة تكاملية شاملة ،باعتبارها عملية تغيير حضاري شاملة لها أبعادها المتداخلة والمترابطة ، تلك الأبعاد التي تتحدد في الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والسوسيوثقافية و السيكولوجية ، والتي ينبغي أن يضعها المخططون في اعتبارهم ، لا سيما البعد الاجتماعي الثقافي الذي يعتبر من أهم هذه الأبعاد وأكثرها حسما في عملية التنمية ، والذي يتكون من عناصر عديدة اهمها العنصر القيمي الذي يساهم في تحديد وتشكيل اتجاهات الأفراد وأنماطهم السلوكية

الفصل الثالث

مسار التنمية الريفية في الجزائر

1-مسار التنمية في الجزائر من التخطيط المركزي إلى المشاركة الاجتماعية

الريف الجزائري التحولات السوسيوتاريخية

الخيار الاشتراكي التنمية الشاملة

مسار التنمية والتحول الاجتماعي

مرحلة المراجعة والتمهيد لاقتصاد السوق

2-التنمية المستقلة –المشاركة و الاستدامة

التكامل الاقتصادي و الاجتماعي

الأعمال الحالية و الآفاق المستقبلية

سياسة التجديد الريفي

تمهيد :

إن عملية التنمية في الجزائر لا يمكن فصلها عن التصورات الإيدولوجية والسياسة للدولة ولذلك فهي خاضعة للأولويات السياسية ، إن المتتبع للتجارب المرتبطة بتنمية المجتمع الجزائري (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا) والتي مرت بها الجزائر يرى ذلك الارتباط الوثيق بين التغيرات العالمية والسياسات التنموية المنتهجة في الجزائر ،إننا في هذا الفصل نحاول توضيح هذه العلاقة الارتباطية ،إن خيارات الدولة الجزائرية في التنمية انطلقت من رؤية سياسية بحتة ،فالتجربة الأولى للجزائر التي انتهجت فيها النظام الاشتراكي كانت مبنية على عنصرين الأول هو ايجاد نموذج مخالف للدول الاستعمارية والثاني هو الاستقلال الكامل (السياسي والاقتصادي والايديويوجي)،إن التغيرات العالمية والتي افرزت فشل النظام الاشتراكي وبروز نظريات جديدة للتنمية اعتمدت عليها الجزائر لصياغة شكل آخر للتنمية ومن ابرز ذلك التنمية المستقلة .

إن الخلفية التاريخية للمجتمع الجزائري لها الدور الكبير في بلورة نمط التنمية المتبع في الجزائر .فهي في الاساس تعطي لها تلك الصبغة المحلية، بحيث الأطر النظرية للتنمية المتبعة من طرف الدول هي نفسها ولكن تختلف في ارهاصاتها ونتائجها من دولة إلى أخرى وهذا ما نود طرحه في هذا الفصل من خلال اعطاء الصورة السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري وكذا أهم المحطات التنموية التي مرت عليها الجزائر بمختلف توجهاتها.

مسار التنمية في الجزائر من التخطيط المركزي إلى المشاركة الاجتماعية :

تعتبر إدارة التنمية عاملا أساسيا في نجاح أي استراتيجية تتبع .ففي الخمسينات والستينات اعتقد أن التنمية ستؤكد الاستقلال الوطني وستدعمه ، فإذا بها تنتهي بعلاقات تبعية واعتماد ، واعتقد أنها ستخلص المجتمع من علله الموروثة ، فإذا بها تنتهي بمزيد من سوء توزيع معظم الأشياء ، وبحرمان نسبي بين شرائح عريضة من السكان، واعتقد أنها ستقود إلى مزيد من الشرعية والاستقرار فإذا بها تنتهي بمزيد من عدم الاستقرار و بإضعاف الشرعية ، واعتقد أنها ستدعم"الاندماج القومي "فإذا بها تنتهي بإضعاف أوصاله .ذلك أن إدارة التنمية التي اتبعت –بصورة مدركة أو غير مدركة ، بصورة واضحة أو ضمنية –هي كالآتي :

– بسطت المستهدف من عمليات التنمية ، فإذا به في جانبها الاقتصادي ، يعني زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، ويتطلب الأخير التصنيع ،وهذا بدوره يتطلب تكنولوجيا حديثة .وفي جانبها الاجتماعي يعني تحقيق مجتمع العلاقات النقدية ، وفي جانبها الثقافي يعني مجتمعا أكثر علمانية ، وفي جانبها السياسي يعني مزيدا من تغلغل الحكومة ومزيدا من الاستقرار ولو كان ظاهريا .

– قامت على افتراض ان السكان المحليين غير قادرين على مساعدة أنفسهم ، ولابد من اضطلاع الحكومة بالدور الأساسي في عمليات التنمية ، حتى ولو اقتضى ذلك الدخول في مجالات يمكن أن يقوم بها المواطنون أفرادا أو جماعات .

– اختصرت جهود التنمية وإدارتها في التخطيط المركزي ، بينما الجهاز الإداري في كثير من الأحيان – غير قادر على لداء مهامه التقليدية ، ويعاني من نقص في الكوادر.

– قامت على اعتقاد أن الأساليب الإدارية محايدة ، ويمكن استيرادها سواء عن طريق الخبراء الأجانب أم عن طريق التدريب في الخارج ، وكذلك الحال بالنسبة للتكنولوجيا.

– قامت على اعتقاد أن المطلوب هو مؤسسات جديدة تحل محل المؤسسات القائمة ، وأن فشل هذه المؤسسات يتطلب إعادة تنظيميها مرة تلو المرة .[1]

الريف الجزائري التحولات السوسيوتاريخية :

تميز المجتمع الجزائري قبل مرحلة الغزو الفرنسي بوجود بنية اجتماعية متميزة ، ذلك أن الجزائر كانت تتصف بأنها بلد زراعي ، إذ كان اقتصادها يستند إلى نشاطين أساسين هما : زراعة الحبوب وتربية الماشية ، وكانت نسبة هذين النشاطين تتغير تبعا للاتجاه شمالا أوجنوبا للبلاد .أما في السهول الداخلية المرتفعة ، فقد كان النشاطان متشابكين ،يدعم الواحد منهما الآخر[2] .

لقد كان الواقع الاجتماعي أثناء المرحلة ماقبل الاحتلال الفرنسي يتسم بازدواج نمط الحياة الحضري والبدوي ، غير أن الحياة الحضرية ليست مدينيه بوجه الحضر ، بل ريفية إلى حد كبير ، بحيث أن البلد ريفي مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدينيه [3].

إن سكان الريف في هذه الفترة كان يتميزون بسواد النظام القبلي والعشائري هذا النظام الذي كان يحدد نظام الملكية باعتبار أن النشاط الاقتصادي المهيمن في تلك الفترة لذلك يمكن التركيز بشكل كبير على هذا المتغير من أجل إيضاح سيرورة التنمية وحركية المجتمع الريفي إلى يومنا هذا .وعليه فقد مارس سكان الريف عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية فقد كان نظام الملكية بسيطا يعتمد على العرف والعادات والمرجعية الدينية الإسلامية ويقوم على أربع فئات : الأرض الجماعية (أرض العرش) وارض الحبوس ،أرض البايلك ،الملكية الخاصة .

---

[1]- عبد المطلب غانم،**ادارة التنمية المستقلة –ابعاد و تخوم – دراسات في التنمية العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998،ص72.

2- Addi el Houari , **De L'Algérie Précoloniale a L'Algérie coloniale ;Econome et Société** ,Alger, ENL, 1985,P18

[3]- حميد خروف ،**سياسة التنمية في الجزائر –رؤية سوسيولوجية** – مركز الطباعة الرغاية ، الجزائر ، 1986، ص187

فأما أرض البايلك فهي الأرض الوحيدة التي كانت لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة وهذا النوع من الأرض ليست له قيمة في نظر الفلاح الجزائري ، والنوع الثاني من الملكية هو الأرض الجماعية المشعة (العرش)وتسود في المناطق التي استقر بها البدو وشبه البدو وحيث يمارسون فيها الزراعة والرعي وتتميز بأن النمط الزراعي السائد فيها هو الملكية الجماعية للأرض وهي الملكية السائدة لدى غالبية أفراد المجتمع الريفي الجزائري وتمتد على مساحة واسعة وتقوم باستغلالها مجموعات تعاونية تقوم بزراعتها عن طريق التعاون .أما أرض الوقف (الحبوس)فكانت وقفا على المساجد والمؤسسات الخيرية أو الأشخاص .والنوع الرابع وهو الأرض التي يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة كما أن أخصب هذه الأراضي تملكها العائلات التركية ويتركز معظمها في منطقة متيجة والساحل إلا أن الملكية التي تعود إلى الجزائريين تمثل أساسها اتجاها جماعيا يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات كما يلاحظ أنه نادرا ما توجد ملكية لفرد واحد [1].

لقد كان للعملية الاستعمارية ابتداءا من 1830 نتائج واضحة على البنية الاجتماعية للجزائر –فقد أدت الرغبة في خلق مستعمرة استطانية بإعلان الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية بحيث توضح تحت نظام قوانين البلاد الأم فرنسا ([2]) .فقد تحولت البلاد من منطقة مأهولة فعلا بالسكان الاصليين الى مستعمرات استطانية من خلال اتباع سياسة طرد الشعب المحلي من أفضل الأراضي الصالحة للزراعة .ولاشك أن هذه العملية آلت إلى تغيرات جوهرية تتعلق بنظام الملكية (علاقة الأفراد بملكية الأراضي)، ومؤسساتية (انهيار بعض المؤسسات القبلية كالزوايا بوصفها مؤسسة خيرية)

وعليه فقد أدى هذا التحول القسري لوسائل الإنتاج بصورة محتومة إلى انتقال ما كان حتى ذلك الوقت ملكية لا تقبل التقسيم .وأصبحت عمليات البيع أكثر انتشارا ، حتى أن

---

[1]- محمد السويدي:،**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري–تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1990،ص73

[2]– – .أسعد السحمران،**مالك بن نبي " مفكرا إصلاحيا**، دار النفائس " ، بيروت ، 1984 ،ص30

أولئك الذين لم يكن باستطاعتهم بيع حقوقهم كانوا يؤجرونها للأوروبيين ،وتدريجيا أصبح الفلاح – الذي كان في وقت من الأوقات يملك أرضه –مجرد خماس أو حصاد مشارك عليها ، وأولئك الذين كانوا عاجزين عن التكيف مع وضعهم المادي الجديد نزحوا إلى مناطق نائية داخل البلاد .لقد كان لهذه الإجراءات الأثر الكبير في التغيير الجذري في بنية الملكية الجزائرية ومن ثم في التنظيم الاجتماعي للقبائل ، إذ إن عملية التشتيت هذه اكتملت بواسطة الإجراءات الإدارية التي هدفت إلى إحلال قبائل تربط بينها علاقة الدم [1].

بالإضافة إلى ذلك فقد تم سن مجموعة من القوانين التي تسمح ببيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية وتشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضي القبائل وأراضي العائلات وسواء كان هذا الاستيلاء نتيجة فرض الحراسة أم المصادرة أو البيع الاختياري فإن النتيجة كانت واحدة في جميع الحالات إذ تقلصت أراضي الفلاحين الجزائريين وطردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة وأقل مردودا[2]

هذا رغم المصادقة على القانون المتعلق بالملكية في الجزائر في 16 يونيو 1851 الذي يؤكد أن الملكية "حق للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم" ونص كذلك على أن "حقوق الملكية وحقوق التمتع العائدة للأفراد والعشائر "معترف بها قطعا على ماهي عليه أثناء حرب الاحتلال أو بعد انتهائها ، ولكن لم تمض بضع سنوات على صدور هذا القانون حتى اتخذ قرار تعسفي بحصر الأراضي وتحديدها وذلك " من أجل تلبية متطلبات التوسع في استعمار البلاد" وقد عقد مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ 9 مارس 1863جلسة لمناقشة مشروع القانون الإمبراطوري الشهير الذي وضعه الجنرال (ألارد ALLARD) .

[1]- –مغنية الأزرق، ترجمة " سمير كرم " ، **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي –السياسي**، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1980 ص70

[2]- محمد السويدي ،مرجع سابق ،ص 75.

ومما جاء في شرح الأسباب الداعية لتقديم المشروع:

"لقد وقع على اثر هذه العمليات أمر مهم يستحق التنويه و هو أن العرب بعد ما آلت أراضيهم إلى الدولة نتيجة تطبيق قرار حصر الملكية استعاد البعض منهم تلك الأراضي التي انتزعت من عشيرتهم.

أما الذين لم تتوفر لديهم الإمكانيات الما دية للشراء ، فقد طلبوا من الأوروبيين أن يسمحوا لهم بالبقاء في أراضيهم كمزارعين " و في نفس هذه المقدمة المخصصة لعرض الأسباب ، كشف هذا المشروع عن نوايا أصحابه المسترة وراء ثوب الليبرالية ، كما كشف عن نوايا الإمبراطور نابليون الثالث الذي أيد المشروع و مما جا ء فيه بالعبارة الصريحة " : وأخيرا على الحكومة أن تستعمل ما لديها من سلطة مع بعض العشائر التي رغم خضوعها للحكم قد تمنع الأوروبيين من الدخول إلى أراضيها ، و بذلك يمكن تقسيم أراضي الشمل ... و من أنجح الوسائل للقضاء على نظام أراضي الشمل ، إقرار الملكية الفردية ، و توطين الأوروبيين في العشيرة ... و هذا أمر أصبح مسموح به بعد إلغاء الفقرة الثانية للمادة 14 من قانون 1851 (المادة السابعة من قرار مجلس الشيوخ).

ومما جاء في هذا القرار أيضا " : أن المادة السابعة تلغي الفقرتين الثانية و الثالثة للمادة 14من قانون 16 يونيو 1851 و بموجبها كان ممنوعا على أي شخص باستثناء الدولة يسلب حق الملكية أو حق التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة ، لصالح أشخاص غرباء عن العشيرة . وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن استملاك الأراضي التابعة للعشيرة ، و هذا الأمر يفتح مجالات واسعة للأوروبيين و للشركات الراغبة في امتلاك الأراضي "[1].

هكذا فقد أدت الانعكاسات الأولى لهذا القانون الذي كان يهدف إلى تفكيك أراضي الشمل الجزائرية وكذلك انعكاسات القوانين التي صدرت منذ 1844 أدت إلى وقوع مجاعة دامت

[1]- مصطفى الاسرف، ترجمة حنفي بن عيسى،**الجزائر الامة و المجتمع** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1983 ،ص14.

حوالي سنة ، فهلك فيها ما لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر ، و هذا أمر لا يستغرب لأن الملكية أصبحت تنتهك و تغتصب بمختلف الصور و الأشكال من طرف المعمرين ، كما انها تعرض للتجزئة العقارية مما كان له أسوأ الأثر في الحالة الاقتصادية الزراعية و في ظروف الفلاحين المعاشة [1].

وهكذا أدت هذه السياسة إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان و أصبح الريفيين لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم عمال أجراء في مزارع المعمرين و باقتطاع الاحتلال أقساما من الأراضي التي لا غنى عنها في حياة

الجماعة اضطر الفلاحون البحث عن أراضي جديدة أخرى أقل خصوبة بل و أصبح الكثيرون منهم مجرد خماسين مما تسبب في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية و التضامن الاجتماعي في الريف و كان ذلك بداية لظهور(الفردية) في الإنتاج الزراعي.

إنه لمن الطبيعي أن يؤول مثل هذا الوضع المتردي للحالة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر إلى نهوض الحركة الوطنية والقيام بالثورة .ولاشك أن جذور هذه الحركة في الجزائر تقع عند التناقض بين البنية السياسية الفرنسية والقهر الاقتصادي والاضطهاد الاجتماعي الممارسين من قبل السلطة الإحتلالية ،فعن طريق تحويل التوكيد في الصراع من الجانب الاقتصادي إلى الجانب السياسي ،كانت النزعة الوطنية الجزائرية –إلى حد ما –ردا سياسيا على القهر السياسي ، ومع ذلك فإن مطالب الوطنيين كانت تتعلق بالوضع الاقتصادي العام للجزائر ن وكانت تتطور وفقا لذلك ، ولم يكن الوطنيون بأي حال مجموعة متجانسة من الأفراد فقد كانوا يعتنقون وجهات نظر مختلفة بشأن مستقبل الجزائر ، كما كانوا يدافعون على مصالح متباينة [2].

[1]- المرجع نفسه ، 16.
[2]- مغنية الازرق ، سبق ذكره،ص 70

وضمن هذا السياق يذهب "مصطفى الأشرف" إلى القول بأن تلك هي بعض الجوانب من مقومات النزعة الوطنية التي غلب عليها الطابع الريفي فهي ريفية لأنها انطلقت من الأرض في نطاقها المحلي ثم توسعت حيث شملت أراضي البلاد على المستوى الوطني ، وكان الاهتمام هو الاحتفاظ بالحقل والملكية وغيرهما ، وهي من القضايا التي هددها الغزو الأجنبي بالدرجة الأولى واستولى عليها الاستعمار ، ولاشك أن الأرض في نظر الكثير من الناس هي قضية حياة أو موت بالنسبة إلى الفرد والجماعة والأمة على حد السواء.[1]

ولقد تميزت الحياة في الريف الجزائري في مطلع الخمسينات بالعمليات الكثيفة لتجريد الفلاحين من أراضيهم حيث استولى الاستعمار بعد ما يزيد على قرن من الزمن ما يقرب ثلاثة ملايين هكتار(2.706.130هكتار سنة 1950) و تضم هذه المساحة أجود الأراضي الزراعية و لا سيما الأراضي الساحلية و السهول الداخلية . و لم يكن ذلك نتيجة لإنشاء المساحات المخصصة للمعمرين في أخصب الأراضي فحسب بل كان أيضا نتيجة صفقات عقارية تمت في إطار تطبيق مختلف القوانين التي أخذت في هذا الشأن . وحسب إحصائيات سنة 1954 فإن 2.726.700 هكتار يملكها 22.037 مستثمر أجنبي [2] .

ويبرز التوزيع على الصعيد الجهوي تفاوتا بين غرب البلاد ووسطه و شرقه ، إذا كان توطين المعمرين أقوى في القطاع الوهراني حيث تقل تعاريج الأرض ، و حيث تم تشتيت بين العشائر والقبائل بصورة أسرع و أشمل نتيجة المقاومة الطويلة التي خاضها الأمير عبدالقادر و بومعزة و أولاد سيدي الشيخ ، وقد ارتفعت المساحة التي استولى عليها هؤلاء المعمرين إلى 1.355.000 هكتار في حدود1950 أي ما يعادل نصف المساحة الإجمالية .ولم تبلغ هذه المساحة في القطاع الأوسط من الجزائر سوى 538.000هكتار أما في القطاع القسنطيني فقد سجل 813.00 هكتار منها جزء كبير من أراضي البايلك حول قسنطينة .

[1]- مصطفى الاشرف ،سبق ذكره ، ص 93-94,

[2] -BENAMRAN Djilali, **AGRICULTURE ET DEVELOPPEMENT EN ALGERIE**,SNED,ALGERIE,1980,P51.

كانت نسبة % 80 من المساحة الكلية أي جميع الملكيات التي تزيد مساحتها على 100هكتار تملكها أقليات تتولى أنشطة اقتصادية أخرى.

لقد كانت عملية ترحيل الفلاحين ، و هجرة الناس المطاردين البالغ عددهم حوالي 500.000شخص ولا سيما هجرة سكان الحدود إلى تونس و المغرب كل ذلك ساهم في إخلاء الريف الجزائري. إن الإسراع في هجرة الريف مهد ل " أريفة المدن " الذي اشتد حين استقلال الجزائر باكتساح الريفيين للمدينة لشغل العقارات التي هجرها الأوروبيون.

ويمكن القول أن إمداد ا لحرب و دعم الفلاحين المتزايد لجيش التحرير الوطني دفعا الإدارة الفرنسية إلى وضع برنامج إصلاح زراعي تمنح الفلاحين الذين لا أرض لهم عقارات حتى تجعل لنفسها سندا من الفلاحين ، و لا يفوتنا أن نذكر أن هذه المرة ليست المرة الأولى التي تبدي فيها الإدارة الفرنسية رغبتها في إصلاح زراعي ، فمنذ الحرب العالمية الثانية اتخذت سلسلة من التدابير لتبني أساليب حديثة في الفلاحة و لإيجاد أعمال نذكر منها : مكافحة انجراف التربة و توسيع الصناعات الغذائية ، لكنهم أبوا أن يطرحوا المشكلة العقارية وظنوا أ م قادرين على تمرير المسألة ببعض الإصلاحات [1] .

فقد سجل تراجعا في قطاع الفلاحة إلى % 34 عام1954 [2] لكن سرعان ما اضطرت الثورة السلطات إلى أن تتصور برنامجا أكثر جرأة فقررت سنة 1956 إيجا د "صندوق للاستغلال الريفي" معد لمنح المسلمين أرض ا، وما هذا بجديد فقد كانوا قد أطلقوا سنة 1945ما سموه " أقسام التحسين الريفي" التيس ينبغي لها أن تمكن الفلاحين من الأرض . و كان هناك حوالي 220 قسم من " أقسام التحسين الريفي " في اليوم الأول من شهر جانفي سنة1956 [3].

[1]-حافظ ستهم،ترجمة مروان القنواتي، **التحولات في الريف الجزائري بعد الاستقلال** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص13.
[2]- ادريس بولكعيبات ،**تجربة الجزائر في التنمية** ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 17 ، جامعة قسنطينة ، جوان 2002 ، ص115.
[3]- حافظ ستهم ، سبق ذكره ،ص70.

لم يكن أمام السلطة الفرنسية في هذه المرحلة إلا انتهاج سياسة مغايرة مجسدةفي جملة من الاجراءات والإصلاحات التي تهدف إلى تهدئة المناطق الريفية من السخط عليه ، ودعو تراكم رأس المال .ولعل أهم تلك الإجراءات مخطط قسنطينة (1959-1964)الذي كان يعد جزءا من إستراتيجية سياسية تقوم على افتراض أن المجهود الفرنسي للتنمية سيجعل بنهاية الحرب ، بحيث تتمكن فرنسا من تحويل جزء من تكاليف العمليات الحربية إلى مساعدة اقتصادية تسمح في نهاية الأمر بإحلال الشركات الاحتكارية ووكلاء الاستعمار الجديد محل الجنود والضباط المقاتلين الجزائر[1] .

الخيار الاشتراكي التنمية الشاملة:

إن الخوض في مسألة التنمية و التنمية الريفية منها خاصة كان لابد علينا من التطرق إلى المراحل التي مرت بها الجزائر والريف الجزائري بغية منا إعطاء تشخيص لسيرورة هذه التنمية فما هو حاضر اليوم بالضرورة نتاج الماضي وكيف لا وهو إلى غاية يومنا هذا نسمع في مجتمعنا مجموعة من التمثلات تجاه أشياء لها تلك الجذور التاريخية وعلى سبيل المثال لا الحصر كلمة **رزق البايلك** ولذلك لابد علينا التطرق إلى الجزائر بإعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة سياسية وعلى ضوء هذه الأخيرة تبرز سياسات التنمية المطبقة، إن أي سياسة تنموية هي مرتبطة أساسا بالإمكانيات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية .

إن المجتمع والدولة الجزائرية بعد الاستقلال كانت تحمل مخلفات استعمارية ثقيلة بحيث هاجر ما يقارب "مليون معمر إلى فرنسا في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم (**50000** إطار عالي، **35000** إطار متوسط، **100000**عامل متوسط)، وسد الجزائريون ذلك الفراغ بالوسائل المتوفرة لديهم و هي جد قليلة علما أن أغلبية السكان

[1]- اسماعيل العربي : **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب** ، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1974،ص

الجزائريون يقيمون في الأرياف و أميين و أثناء هجرتهم أخد المعمرون مدخراتهم رؤوس أموالهم ناهيك عن التحولات غير البنكية .

قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك " و هكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها .

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية و الصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف **1962** ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر **1963** بهدف تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي و تم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو **22037** مزرعة بمساحة تقدر ب **2,4** مليون هكتار .

و في هذا السياق اتخذت سلسلة من المراسيم في مارس 1963 نص على إحداث هيئة وصاية للجان التسيير الفلاحية تسمى " الديوان الوطني للإصلاح الزراعي " وهو يرتبط بوزارة الفلاحة، وهذه الهيئة كما يدل اسمها مكلفة بإعداد الإصلاح الزراعي للحكومة و إعانة لجان التسيير المؤلفة في الأملاك الشاغرة إعانة مالية ريثما يتم الإصلاح الزراعي ، و تعتبر شركات الاحتياط الفلاحية بمثابة الوسيط بين الديوان الوطني و لجان التسيير وعلاوة على ذلك فوض أمر أراضي صندوق الاستغلال الريفي إلى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وكان على هذا الديوان أن يرسم صورة جديدة لتسيير هذه الأراضي و يمثل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في كل ولاية هيئة تموين الولاية للإصلاح الزراعي [1].

[1]- حافظ ستهم ، سبق ذكره ، ص15

ولقد اعتمدت السياسة الزراعية للتسيير الذاتي لإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة ، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هجرها الفرنسيون [1].

إلى جانب ذلك كانت(السياسة الزراعية) تتضمن تسليم الدولة للأراضي التي كان يملكها المستوطنون و التي لم يتم إخلاؤها بعد ، و تأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين إبان ثورة التحرير ، و كذلك الملكيات الكبيرة و إنشاء لجان التسيير الذاتي و ليس ملكيتها [2].

لقد طرحت مسألة الاختيار بين بدائل السياسة التنموية المتباينة في محتواها والمختلفة في منطلقاتها الأيديولوجية ، وطرحت معها كذلك مشكلة بناء الإنسان الجزائري ، إلا أن هذه القضية ليست وليدة الاستقلال ، بل تعود بجذورها إلى ما قبل الحرب التحريرية : فالسياسيون من قادة الحركة الوطنية يرون أن تغيير المجتمع غير ممكن في ظل السلطة الاستعمارية الفرنسية لأنها هي التي تمتلك وسائل التغيير حسب مبتغاها [3] .ومهما يكن من أمر ، فإن السؤال الرئيسي الذي يبرز كإشكالية هو هل يتم تغيير الإنسان أو لا لجعله قادرا على تغيير محيطه أم يتم البدء باللجوء إلى تغيير محيطه وبالتالي يتغير الإنسان تلقائيا نتيجة تأثره بتغيير هذا المحيط ؟.

طرحت هذه المسألة كقضية أساسية تشكل الإجابة عنها منطلق الاختيار ، وضمن هذا السياق تبنت الجزائر الاختيار الاشتراكي كأسلوب لبناء المجتمع الجزائري في المجالات المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .ولم يكن هذا الاختيار وليد الصدفة ، بل نجد له إرهاصات في تطلعات الحركة الوطنية مثل :

– إقامة نظام اجتماعي جديد يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية .

---

[1]-محمد السويدي ، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائرن 1986، ص142.

[2]- المرجع نفسه ، ص133.

[3]- عبد الله شريط ،**المشكلة الأيديولوجية و قضايا التنمية** ، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1981،ص77

- إقامة العلاقات الاجتماعية على أسس ديموقراطية .
- تحقيق مجانية التعليم وإجباريته على جميع الأطفال من كلا الجنسين .
- النهوض بالعمل والعمال مع الاهتمام بقضايا الأجور .
- مصادرة الأملاك الكبيرة وإعادتها للفلاحين .
- ملكية الدولة للهياكل الأساسية للاقتصاد [1].

وضمن هذا المنظور ، لجأت الجزائر بعد الاستقلال السياسي إلى محاولة تطبيق سياية تنموية شاملة تبلورت رؤاها ضمن النصوص الأساسية والمواثيق .

إن ظاهرة الهجرة الداخلية وانتقال السكان من المناطق الريفية إلى الحضرية " حرمت القرية من قوتها العاملة و من عدم استقرار عناصرها الحيوية المتخصصة في العمل الزراعي في مقابل الضغط السكاني على المدينة التي اختفت ضواحيها و لم تعد قادرة على تقديم خدماتها لهؤلاء النازحين وعموما فإن أهم ما ميز هذه الفترة:

- تراجع قطاع الفلاحة إلى 15 % عام 1968 ، ثم10 % عام 1971 ، بالنسبة للدخل العام.

- تناقص القيمة المضافة الفلاحية للهكتار الواحد ب 4.7% و ب 3.5% حسب الأصول الفلاحية.

- تدهور جهاز الإنتاج ألفلاح (قدم البساتين، عدم تجديد التجهيزات لري الفلاحي وتجهيزات كل قطعة أرض، نقص العتاد الفلاحي....)

- إلا أن الصادرات الفلاحية و الغذائية كانت عالية حيث أنها تمس أكثر من ثلث منتوجات القطاع[2].

[1]- مصطفى زايد : **التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1986،ص176

[2]- ادريس بولكعيبات ، سبق ذكره، ص116.

2-مسار التنمية والتحول الاجتماعي :

للنهوض بالريف الجزائري عملت الدولة الجزائرية في مطلع السبعينات على إتباع سياسة تنمية الريف في نطاق تطبيق الثورة الزراعية و بناء القرى الفلاحية بالإضافة إلى محو الأمية و نشر التعليم الإجباري والوعي الصحي.

وقد جاءت الثورة الزراعية استجابة لمطامح شعبية عميقة و رفعا لمظلمة تاريخية كان الريف الجزائري يعاني منها خصوصا بعد أن أبتلي بالاستعمار ، و أدخلت هذه الثورة تغييرات على العالم الريفي –بغض النظر عن حجم هذه التغييرا ت – كانت تمثل تجديدا ثوريا أريد له أن يضع حدا لاستغلال الإنسان في المجال الزراعي [1].

إن الثورة الزراعية التي بدأ تطبيقها في الريف الجزائري منذ 17 جوان 1972 كانت بمثابة عملية تنمية مخططة استهدفت تنمية و تحديث الريف بقطاعيه الزراعي و الرعوي ، و تقديم الخدمات لأبناء الريف في المكان عينه. و بعبارة أخرى العمل على تقليص الفوارق بين الريف و الحضر و إيجاد نوع من التوازن بين هذين القطاعين المتناقضين . و قد حدد هذا بوضوح ميثاق وقانون الثورة الزراعية " عن الأهمية السياسية و الاجتماعية للثورة الزراعية و السعي المبذول للإسراع في التنمية يفرضان إنجاز الثورة الزراعية في نطاق مخطط و عمل متماسك . لأنها تشمل على نواحي المعيشة و العمل في الزراعة فهي ترمي إلى تصفية التخلف الاقتصادي و الثقافي السائد في الأرياف [2] .

إن الجزائر من أجل اجتياز أسباب التخلف ، ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة ، وبالتالي إحداث تغييرات اجتماعية شاملة ، أي محاولة تحديث مجتمعاتها من خلال توجيه اهتمامها لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة بين الأفراد ، وذلك من منطلق الأخذ بأسلوب التنمية الشاملة والاهتمام على الخصوص بالاتجاه نحو التصنيع ، الذي تنظر إليه هذه الدول نظرة متميزة ، باعتباره يمثل أفضل الحلول المتاحة لاستغلال مواردها الطبيعية

[1]- الميثاق الوطني ، المؤسسة الوطنية للطباعة ، 1986،ص70.

[2] - BENAMRAN,OP CIT, 162

واستثمار طاقاتها البشرية ، إذ يوفر لأفراد المجتمع المزيد من فرص العمل المنتج ، وبالتالي يمكنها من تقليص الفجوة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية القائمة حاليا بينها وبين المجتمعات المتقدمة .

ولقد تبنت الجزائر هذا الاتجاه ، إذ وجهت القيادة عنايتها إلى وضع إستراتيجية للبلاد ن تميزت بتنوع السياسة الاقتصادية المعتمدة . وقد ارتكزت عملية التنمية أساسا على التصنيع ، وذلك نتيجة لظروف وبواعث اقتصادية واجتماعية أحدثها التطور العام ، وعليه فقد اجتاز مجتمعنا المعاصر خلال أكثر من ثلاثة عقود ، تحولات تظهر للعيان في الكثير من المجالات ، وأن هذه التحولات التي تحدث في المجتمع إنما تفصح عن نفسها في أفكار الأفراد وقيمهم من خلال الممارسات والسلوكات المختلفة ، وذلك على اعتبار أن أي تغير يطرأ على أي نسق من أنساق المجتمع ، لابد أن يمس بشكل أو بآخر بقية الأنساق الأخرى المشكلة لبناء المجتمع مما يؤدي في النهاية إلى حدوث تحول ملحوظ في مكونات البناء الاجتماعي .

إن المنهج التنموي الذي تم إتباعه بعد الاستقلال هو نتيجة طبيعية لمسار كفاح التحرير الوطني الذي يعد يدوره استمرار للحركة الوطنية .ومهما يكن من أمر فإن ما يميز أساسا المجتمع الجزائري المعاصر هو بالتأكيد إشكالية التحول التي نجدها على مستوى كافة نظمه ، سواء أخذنا كل نظام على حدة أم في مجملها ن ولهذا فإن التجربة التنموية في الجزائر في المجال الاقتصادي والاجتماعي هي بدون شك تبرز بوضوح هذه الاشكالية.

استنادا إلى ذلك ، فإن المجتمع الجزائري قد تميز بفترتين متباينتين من حيث التوجه السياسي والاقتصادي وما ترتب عنه من تحولات مختلفة :

-الفترة الأولى ، وهي تمثل العشرينية الأولى من بداية الاستقلال السياسي ، إذ عرفت الجزائر توجها ذا أبعاد اقتصادية و اجتماعية وثقافية ارتبطت فلسفته بالنظام الاشتراكي .

وهذا النظام أفرز أنماطا سلوكية معينة ، محددة بقيم كان لها تأثير كبير في توجيه سلوك الفرد الجزائري في الحالات المختلفة ، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

–أما الفترة الثانية فهي التي تمتد من الثمانينات حتى الوقت الحالي ، وتتسم بتحول سياسي واقتصادي مغاير ، يتمثل في انتهاج أسلوب الإصلاحات والمرور إلى نظام اقتصاد السوق .

جاءت مرحلة إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم **14** الصادر في **14** مارس **1981**المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، و من جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، و هذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات و التنمية، و اتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك و خاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق إستثمارات الدولة المتزايدة .

و كانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة إقتصادية بحتة منها :

– تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة .

– إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة .

– استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين .

– رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل و تداول السلع و إعادة تقويم الدخول الزراعية.

– وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و التاطير و الري .

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي و البحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ **1983/08/13**و الذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، و ذلك بهدف زيادة الإنتاج و ضمان الأمن الغذائي .

كان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أن أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهي وحدات فلاحية منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية.

المزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي:

التخصص في النشاط–لامركزية التسيير– مشاركة المنتجين في التسيير إلا أن عجز إصلاح سنة **1981** على إدخال تغييرات كبيرة على القطاع الفلاحي الحكومي و بقاء الأوضاع على حالها، إن لم نقل أنها ازدادت سوءا في بعض المناطق(ضعف الإنتاج و الإهمال...) دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى فبموجب القانون **(87-19)** المؤرخ في **09/08 /1987** تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية و فردية ذلك بهدف:

–القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية .

–إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية و المنتجين في العمل .

–وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج و نتائج عمله.

و عليه تم إنشاء حوالي**27000** مستثمرة فلاحية جماعية و فردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، ثم وصلت سنة **1989** إلى نحو **29000**مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها يقدر بحوالي **47506**مليون سنة **1993**، بمساحة تقدر ب**2**مليون هكتار و متوسط المستثمرة الجماعية هو **61,7** هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية ب**9,4** هكتار .

دور الدولة هنا انحصر في التوجيه العام للأنشطة الزراعية، تحديد المحاور الكبيرة للخطة الزراعية التحفيز على التنمية ولامركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي

وهكذا استيقظ القطاع العام من نوعه، و أصبح في سنة **1988** ينافس بكفاءة القطاع الخاص ويفك الاحتكار الذي يتمتع به .

وقد جاء ميثاق 1986 يؤكد على أن الفلاحة ستظل تحتل مكانة مرموقة في مخططات البلاد التنموية نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد في المجال الزراعي و نظرا لضرورة إعطاء الأولوية لتأمين الاحتياجات الوطنية من المواد الغذائية . و في هذا المنظور يدرج الميثاق سياسة التنمية الريفية ضمن الأهداف التالية:

-التحويل الجذري للعلاقات الاجتماعية في الريف.

-تحديث مناهج الإنتاج و تقنياته.

-التزام الفلاحين بأهداف سياسة التنمية.

-تنظيم المنشآت و الخدمات ا لمتصلة بالإنتاج و بسياسة تسويق تضمن للمنتج الدخل اللائق بالجهد المبذول.

-رفع شأن المجهود الشخصي للمنتج باعتباره عنصرا حاسما في نجاح معركة الإنتاج و من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية.

-تحفيز الفلاحين على الاستمرار في الارتباط بالأرض و الأعمال الزراعية.

- مكافحة النزوح الريفي الذي يدفع بأحسن المزارعين إلى قطاعات أخرى

– جعل الفلاحة مصدر تراكم للاقتصاد الوطني ، علاوة على ما تؤديه من دور في تغطية احتياجات البلاد إلى المواد الغذائية .[1]

إن كل هذه الأهداف تتمحور حول فكرتين أساسيتين وثيقتي الارتباط هما تدعيم القواعد المادية و الهيكلية للإنتاج الفلاحي ، و الاستجابة للتطلعات الرئيسية لسكان الريف . و فيما يخص السكن الريفي ينص الميثاق على ضرورة مشاركة الفلاحين في إنجاز البرامج المخصصة لهم . إذ الأمر يتعلق بتهيئة التجمعات السكنية الموجودة و توسيعها و تجهيزها ، و السهر على ضرورة ربط التجمعات الجديدة بالحاجات الحقيقية لتنمية شاملة .كما يشير الميثاق إلى ضرورة تكفل المنشآت الأساسية في الوسط الريفي بإنجاز هياكل التربية و الثقافة و التكوين المهني و الصحة و الحماية الاجتماعية التي لابد منها لتحسين إطار المعيشة في العالم الريفي[2].

مرحلة المراجعة والتمهيد لاقتصاد السوق:

استنفدت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري و المركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشرينات السابقة ، ففي خضم إصلاحات1989 و خاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي تم الشروع في إصلاحات مهمة:

–إزالة القيود الكمية على استراد المواد و الخدمات و تفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة و تحرير الأسعار و تخفيض الإعانات ، و تخفيض قيمة الدينار ، و الانتقال إلى نظام صرف مرن تدريجيا.

وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي (1995–1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة بمتابعة و تعميق الجهود الجارية . و قد كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بما يلي:

[1]- الميثاق الوطني 1986، ص163

[2]- المرجع نفسه ،ص164.

*نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ4 %.

*النمو المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى 3.3% للفلاحة مقابل 1%للصناعة و 2.3% للخدمات.

*محاولة إنهاء تشتيت الهياكل و تبعثر الوسائل و الجهود المخصصة للتنمية الفلاحية.

رغم أن القطاع الفلاحي قد تعرض لإصلاح عميق مع إعادة هيكلة القطاع العمومي المنتج و الهيئات ومصالح الدعم الفلاحي في بداية الثمانينات و بداية التسعينات ، و لتحرير المبادرات ، فإنه ظل يواجه ضغوطا ما تزال ماثلة نذكر منها ما يلي:

**عدم كفاية الاستثمارات في المستثمرات والتأخر المسجل في تحديث نظم الإنتاج

**عدم الاحتياط المسبق بإنشاء هياكل الإسناد للفلاحين لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني بسبب عدم انتظام الأمطار حسب المناطق والفصول) تطوير السقي التكميلي تسويق بذور ونباتات مكيفة مع ظروف الجفاف والمناخ الشبه الجاف في الجزائر وتكييف تقنيات الزراعة والجدول الزمني الفلاحي....).

**قصور خدمات دعم المستثمرات الفلاحية كميا وكيفيا و عدم استكمال إعادة تنظيم هذه الخدمات من طرف الدولة لتحسين الإرشاد الفلاحي و التكوين و التسيير و تعميم منتجات البحث وعلاقة المستثمرات الفلاحية بالأسواق و التحكم في المعلومات الاقتصادية و التجارية(الأسعار وحالة السوق) ، و القرض و التأمينات الفلاحية.

**ضعف تعبئة الموارد المائية (وضع هياكل أساسية لري الأراضي الزراعية قيد الاستغلال بتكاليف عالية جدا، و بطيئة جدا وهندسة غير ملائمة ،سواء كان الري كليا أو جزئيا ، سوء برمجة وتنسيق المستثمرات المخصصة لجلب المياه و تجهيزات الرش متأخرة عن إقامة أشغال تعبئة الموارد المائية. . .الخ).

**قصور جهاز مكافحة المخاطر و صيرورة تدهور الموارد الطبيعية الناجم عن الضغط على أراضي العبور و كثرة عدد الحيوانات في المرعى الواحد و انحسار الغابات ، و التلوث الحضري والصناعي (التعرية التصحر ، التملح ...).

**مطابقة النصوص التشريعية مع حركية الإصلاحات و إعادة الهيكلة (النصوص التي تحكم الوضع القانوني للأراضي الفلاحية للأملاك الخاصة للدولة ...الخ).

لقد تميزت هذه المرحلة بإعادة النظر في الاقتصاد الوطني وتغيير هياكله التي تأسست في مراحل سابقة ، وإن كان الهدف من كل هو تحسين الأداء الإنتاجي والتكثيف من قطاعات الاستثمارات ، الأمر الذي أدى إلى عدة انحرافات عن مبادئ الاشتراكية حيث انفرد المخطط الخماسي الأول 1980-1984 بالبحث عن حلول جذرية للمعضلات التي نجمت عن الثورة الزراعية وفي المؤسسات الصناعية الكبرى.

عرف هذا التوجه ظهورا أثناء المخطط الخماسي الثاني ،سيما أنه تزامن مع انخفاض سعر البترول الذي كانت له انعكاسات سلبية على تحريك القطاعات الاقتصادية ، مما أدى إلى بروز أزمة اقتصادية واجتماعية في البلاد ، لذلك يلاحظ بأنه بالرغم من اعتماد الجزائر على سياسة التخطيط التي تهدف إلى خلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أنها لم تتمكن بما وصلت إليه في بناء المجتمع من مواجهة الأزمة التي مست آثارها البناء الاجتماعي بمكوناته المختلفة ، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا الأمر ادى إلى التراجع عن مكاسب التجربة التي خاضتها الجزائر منذ الاستقلال ، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري في التسعينات أكثر استعدادا لإعادة النظر ، أي بمعنى آخر في حاجة إلى تغيير هياكله ضمن مسار أيديولوجي جديد ، ترتبط فلسفته بتطبيق سياسة اقتصاد السوق والتوجه نحو الليبيرالية[1] .

فقد عرفت هذه الفترة حل الشركات القابضة وتقليص عددها من 11 إلى5 وتعويضها بمجموعاتتسيير الأموال، ومباشرة مسار الخوصصة بعد إعداد قائمة بالمؤسسات العمومية المدرجة للبيع والتي بلغ عددها 88 مؤسسة سنة1998

لكن على الصعيد الاجتماعي استمر الوضع على ما هو عليه، من خلال مجموعة من المؤشرات الأساسية كالبطالة، والخدمات الصحية والتعليمية بالإضافة إلى نصيب الفرد من

[1]- ناصر **يوسف : الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد01 1995

الدخل القومي، لما لهذه المؤشرات من أهمية قصوى من الناحية الاجتماعية .فقد عرفت ظاهرة البطالة تزايدا مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال بلغت 519881عاملا، بفعل إجراءات حل المؤسسات العمومية، وخاصة المحلية منها والتي بلغت985 مؤسسة .وبالتالي التحاق عدد كبير من العمال) وهم من أرباب الأسر في معظمهم (بجيوش البطالين من الشباب اقل من 25 سنة، وطالبي العمل لتصل نسبة البطالة إلى % 29.2 سنة 1999 . مما نجم عنه صعوبات في الحياة اليومية في ظل ارتفاع الأسعار، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي PIB إلى ما دون 1500 دولار أمريكي سنة1999[1]

التنمية المستقلة –المشاركة و الاستدامة–

إن الإرهاصات المتعلقة باستراتيجيات التنمية في الدول النامية والمتعلقة بالفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية التي اتسعت ولم تنعكس الزيادة في متوسط الدخل الفردي على الرفاهية نتيجة تنامي سوء توزيع المداخيل وعدم ارتباط المنتجات بالحاجات الإنسانية الأساسية ، والنتيجة هي تزايد البؤس –باستثناء أقلية استفادت من ثمار التنمية –فقد تزايدت القوة الشرائية ولكن تدهورت نوعية الحياة ، فتزايدت البطالة وتدني التوظيف ، وحدث النمو من دون تنمية [2] . وقد تولد من هذا السجال انتقادات أخرى عديدة على يد الماركسية الجديدة ، واستخدمت فيها مفاهيم جديدة ، مثل : التبعية ، تنمية التخلف ، الهامشية ، التنمية اللامتساوية، التراكم على نطاق عالمي[3].

إن الدولة لم تعد هي اللاعب الوحيد للأدوار في النظام الدولي .فقد ظهرت جماعات داخلية تلعب دورا ذا أهمية وخارجية كالمنظمات الدولية ونذكر منها "نادى روما" الذي

---

[1]- محمد بومخلوف ، **التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والأفاق**، دارالأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 الجزائر، 2001،ص 38

[2]- عبد المطلب غانم ،**ادارة التنمية المستقلة -دراسات في التنمية العربية** -، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيرقت ،1998 ص73

[3]- المرجع نفسه ،ص74

أشار 1974 إلى التضور الجماهيري يتطلب الحل الوحيد المجدي لموقف الغذاء في العالم :

(1)اقترابا عالميا للمشكلة ،

(2)معونة استثمارية أكثر من المعونة السلعية –باستثناء الغذاء ،

(3) تنمية متوازنة لكل الأقاليم ،

(4)سياسة سكانية فعالة ،

(5) تنوعا عالمي النطاق في مجال الصناعة مما يقود إلى خلق نظام اقتصادي عالمي حقيقي "[1] .

وفي 1976 اشار إلى الحاجة الى اعادة تفسير السيادة القومية قائلا :" تقترح المشاركة و الضبط الاجتماعي تفسيرا وظيفيا اكثر منه اقليميا للسيادة ، او اختصاصا على استخدامات محددة اكثر منه على نطاق جغرافي ، و سيجعل هذا التفسير من الممكن تدويل كل موارد العالم – مادية و انسانية – و التشارك فيها على اساس مبدأ الميراث المشترك للإنسانية و سيسمح أيضا ينسج الاختصاص القومي في الاختصاص الدولي في إطار المعنى الإقليمي [2]

من هذا المنطلق ظهر ما يسمى بالتنمية المستقلة .وعلى الرغم من التحولات الواضحة في دراسة التنمية الاقتصادية ، وفي دراسة العناصر الغائبة أو المفقودة في عملياتها ، إلا أنه لم تتحدد بعد التوجهات الإدارية التي تتطلبها التنمية المستقلة . وتجدر الإشارة إلى تنامي مجموعة من الدراسات حول التنمية الريفية والتنظيمات المحلية وتنمية المجتمع ، يمكن أن توفر نقطة بدء في تحديد هذه التوجهات ودراستها ، ويمكن أن نحدد أربع توجهات اعتمدت عليها إستراتيجية التنمية التقليدية :

– بناء القدرات لا بناء المؤسسات .

[1] -MESAROVIC.M and POSTEL.E, **Mankind at the Turning Point** , New York, E.P, Dutton, 1974, P127

[2] -Tinbergen Jan**, Reshaping the international order**, New York, E.P, Dutton, 1974, P83-84

- المشاركة الشعبية لا الدور المتعاظم للحكومة .
- التخطيط الاقليمي والمحلي لا التخطيط المركزي .
- الاعتماد على الجهود المتاحة لا مزيد من التكنوقراطيين.

إن الجزائر باعتبارها كجزء من هذا النظام العالمي فهي أيضا كانت مسايرة لهذه التحولات العالمية وعليه فقد نحت هذا التوجه المتعلق بالتنمية المستقلة وقد برز هذا ابتداءا من 1999 ويتجلي في شكلين للتنمية الريفية والفلاحية وهما المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية وسياسة التجديد الريفي .إن هذه الاستراتيجيات الجديدة .تتوافق والمستجدات العالمية ونتطرق إلى كلا الاثنين بالتفصيل فيما يلي :

1 –**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** :

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالانتاج الوطني، و تنمية قدرات الانتاج للمداخيل الفلاحية من بذور و شتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية, بهدف تنمية مستدامة . و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة .

ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل:

* تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و ادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

* تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

* تطوير الإنتاج الزراعي و الحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية و الموجهة للتصدير.

* الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الإستثمار الفلاحي.

* تحسين شروط الحياة و المداخيل الفلاحية، و الإستقرار السكاني.

* تحسين الميزان التجاري الفلاحي و التحضير لإندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية،... **OMC**) .

* زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية.

* تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة و المسقية.

* مكافحة التصحر.

* إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

كما يهدف المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز (**FMVC**) الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والحافظة عليها و تطوير

الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب, وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج ب **600000**هكتار .

يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية و المعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة و التعاضديات الفلاحية و كذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد.

و يتم تنفيذ المشاريع(تكثيف, تحويل الأنظمة الزراعية, استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) بدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية(**FNRDA**) وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز (**FMVC**) .

ومن وجهة أخرى :

* المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة, سوف يتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع, مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي **2000**, الذي يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها.

* إن وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج متطابقة لمبادىء العقلنة و النجاعة، حيث أن الأسعار و التبادلات للسلع و المدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق.

* في هذا النظام المؤسساتي, فإن المهنة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية, الشركاء الاجتماعيين و الغرف الفلاحية)تبقى الشريك المفضل للدولة في إعداد و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

يركز المخطط الوطني للتنمية الريفية أيضا على لا مركزية القرار الاقتصادي على مستوى الاستغلالية الفلاحية نفسها في ما يتعلق باختيار الاستثمار، وعلى مستوى الهياكل الإدارية المحلية في ما يتعلق بمنح مساعدات الدولة . وهذا أحد أهم أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الذي سيتم توسيع إجراءاته المتعلقة بالمساعدة والحث على الاستثمار إلى كل جهات الوطن في تنوعها وخصوصياتها ،والذي يستجيب لانشغالات مجمل المزارعين مهما كان نمط استغلالهم للأرض.

وفي هذا المجال يمثل المخطط أداة مفضلة لتنمية الإنتاج الفلاحي وعنصرا في هيكلته حسب الفروع وكذا أداة لإدارة الفضاءات.

إن النتائج الواعدة للحركة المسجلة ميدانيا بارزة حيث أمكن تحقيق إنعاش فعلي للاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية(حوالي 200.000 مشروع استثماري تم إطلاقها)، و للنمو الفلاحي %كمعدل سنوي للسنوات الثلاثة الأخيرة).

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية ، خاصة في المناطق المعزولة و المهمشة ، و قد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية باعتباره ردا

(PNDA)الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDRA) (باعتباره ردا شاملا و منسجما للتحديات الرئيسية و الضغوط الطبيعية و التقني ة و التنظيمية و المؤسساتية التي تم حصره ا، و التي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا و في تدهور الموارد الطبيعية و في انقطاع التلاحم و الس لم الاجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.

***المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDRA):**

التكامل الاقتصادي و الاجتماعي :

يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية كذلك مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلاليات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية و لكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية و ب يئوية مهمة، و بين السلطات العمومية و المستثمرين و الفاعلين الاقتصاديين الآخرين مع احترام خصائص النظم البيئية و الفضاءات الريفية و خصوصيتها . و قد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمفصل أساسا حول:

**تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي و الغابي و الرعوي.

**مرافقة تعددية النشاطات و تشجيعها و ترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مدا خ يل العائلات في الريف أو لخلق مدا خيل جديدة(رد الاعتبار للمهن الريفية ، خلق أنشطة اقتصادية جديدة).

**تحسين الحصول على الخدمات العمومية ، و الحصول على السكن و فك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.

**القطيعة مع الجم ود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة ، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها ، والتشجير المفيد والاقتصادي . وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.

**تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية و التكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة و المتوسطة التي لم يتم

استكمال تأهيلها بعد ، و التي مازالت تحتاج –خلال فترة انتقالية –إلى مساعدات الدولة ومرافقها التقنية.

–الأعمال الحالية و الآفاق المستقبلية:

***متطلبات التنمية التشاورية**

بفضل توسيع مهام قطاع الفلاحة إلى التنمية الريفية ، تم الشروع في عمليات شملت إعداد طروحات و مساعي و طرق تنموية مكيفة مع تنوع الأقاليم و مع مؤهلاتها و عقباتها الخاصة . و قد تم استكمال هذه المقاربات القائمة على تقييم أولى و عام للوضعية السائدة على مستوى الجهات المحرومة المتسمة بهشاشة ظروف معيشة السكان ، تم استكمالها تدريجيا مع مقابلتها مع واقع الميدان . و يقع في مركز إجراءات المرافقة المخصصة للسكان التزام هؤلاء السكان و تحملهم المسؤولية هم و السلطات المحلية في المبادرة بأعمال التنمية المبرمجة و تنفيذها.

*المشاريع الجوارية و التحسيس على كل المستويات : في هذه الظروف تم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية تقوم على فكرة مشروع" التنمية الريفية الجواري " الذي يعطي إمكانية التكفل باحتياجات و انشغالات السكان المستهدفين انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية (أنشطة فلاحية غابية رعوية) و توسيعها إلى أنشطة أخرى (رد الاعتبار للمهن الريفية وخلق أنشطة اقتصادية أخرى ...)، قصد تحسين دخلهم و منه ، تحسين ظروف معيشتهم.

ومشروع التنمية الريفية الجواري أيضا إطار للعمل الميداني في ا لوسط الريفي فضلا عن الأعمال المنهجية لمقاربة الميدان وهو ما شكل تفكير ذات أولوية ، فإن محاور العمل المنفذة شملت خصوصا التشاور مع السكان و السلطات المحلية ، و شرح الأهداف الخاصة بمسعى متجدد للتنمية الريفية و الإجراءات التي تدعمها ، وكذلك توعية السكان حول ضرورة الالتزام القوي و الانخراط الكامل في هذا المسعى.

*إجراءات الدعم : شمل إعداد أجهزة دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية :

**تكييف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الريفية ، للتكفل أفضل بدعم فروع الإنتاج الفلاحي و دعم التصدير.

**استعمال صندوق إصلاح الأراضي بواسطة التنازل بصفة انتقالية حتى نهاية 2002 استجابة للحاجة إلى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة ، ثم استعمال صندوق التنمية الريفية وإصلاح الأراضي بواسطة التنازل الذي أنشأه قانون المالية2003 .

**وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر و تطوير الرعي و السهوب.[1]

سياسة التجديد الريفي :

لقد تشكلت هذه السياسة نتيجة لتراكمات المراحل السابقة و ايضا وفق التوجهات العالمية، و إبتداء من سنة 2004 تقرر ترقية و إعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق إطلاق العديد من النشاطات الإقتصادية وتثمين الموارد البشرية، مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم.

يهدف التجديد الريفي المرسوم ضمن إطار سياسة وطنية و المتفاعلة مع مجموع المؤسسين الفاعلين (المحليين والوطنيين) إلى تجديد الرؤية تجاه العالم الريفي ورسم معالمه في المستقبل بغية اكتشاف قدراته من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية واجتماعية قوية ولا سيّما العمل على إدراج طرق تناول جديدة ومناهج تأطير مرافقة و مدعمة لطاقات السكان والمؤسسات الملتزمة بسياسة الإقليم هذه.

ويأخذ التجديد الريفي في الحسبان الأبعاد الأربعة للسياسة الدينامكية للتهيئة العمرانية وهي :

- التوجيهات والخيّارات المعبر عنها في المخططات التوجيهية المعروضة للتهيئة العمرانية
- سياسة التصنيع

[1]- الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية 2002.

- سياسات القطاعات
- سياسات الأقاليم.

و لقد تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي تم إنشاؤها بواسطة أربعة برامج لكل هدف. وإن كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة تدور حول أربعة مواضيع موحدّة وهي :

- تحديث أو إعادة الإعتبار لقرية ما أو قصريتمثل في تحسين نوعية و ظروف الحياة في الوسط الريفي.
- تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي بإبراز الإقتصاد المحلي و إحداث العمليات التجارية والسياحة الريفية والصناعة الحرفية و تثمين المنتجات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة المتوسطة والصغيرة من جهة، و تحسين الإقليم الريفي بجعله مطمح أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان لما يحمل من منشآت جديدة من جهة أخرى.
- حماية و تثمين الموارد الطبيعية مثل الغابات و السهوب و الواحات والجبال والسواحل.
- حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف مثل المنتجات المحلية الزراعية وحماية المواقع والمنتوجات التاريخية والثقافية وتثمين المواقع الثقافية وضمان التظاهرات التقليدية...

إنّ مشاريع التنمية الريفية هذه هي مشاريع متكاملة موحدة تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية و المنتخبين المحليين و المواطنين و الهيئات الريفية.

فهي توحّد أهداف برامج الدولة و تجعل سياسات القطاعات الموجودة تتآزر لتواكب و تلازم ديناميكية الإقليم ضمن سيرورة دائمة و اقتصادية حيوية مع قبول اجتماعي لها.

إنّ هذا البرنامج هو فضاء تنشأ فيه شراكة ما بين القطاع العمومي (تمويل الإستثمارات ذات الإستعمال الجماعي) والقطاع الخاص (استثمارات ذات استعمال فردي) . كما أنه يجند المصالح العمومية و أصحاب المشاريع و المؤسسات

و يعمل هذا البرنامج على توافر كفاءات الفاعلين المحلين (أعوان قطاعات الإدارة و الأشخاص المؤهلين) ضمن خليّة تنشيط تحت قيادة رئيس الدائرة لملازمة أصحاب المشروع في سعيهم من أجل التنمية الإجتماعية و الإقتصادية.

المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI

إنّ المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة يعني كل مشروع يحتوي على أنشطة ترافق السكان و المؤسسات في الوسط الريفي و التي تعمل لبلوغ هدف مشترك (موضوع موحد) يسعى إلى :

- تحقيق ظروف نوعية لحياة السكان عن طريق إعادة الإعتبار للقرى و القصور من جهة، وترقية الهياكل القاعدية والتجهيزات الإجتماعية الإقتصادية و الثقافية ذات الإستعمال الجماعي من جهة أخرى.
- الزيادة و التنويع في مداخيل السكان بواسطة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للخيرات و الخدمات وكذا ترقية النشاط التعددي.
- تحفيز الإستغلال العقلاني و الحثّ على التثمين الأمثل للموارد الطبيعية و للممّلكات.
- دعم قدرات المؤسسات الريفية و السكان

مخطط لتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة[1] :

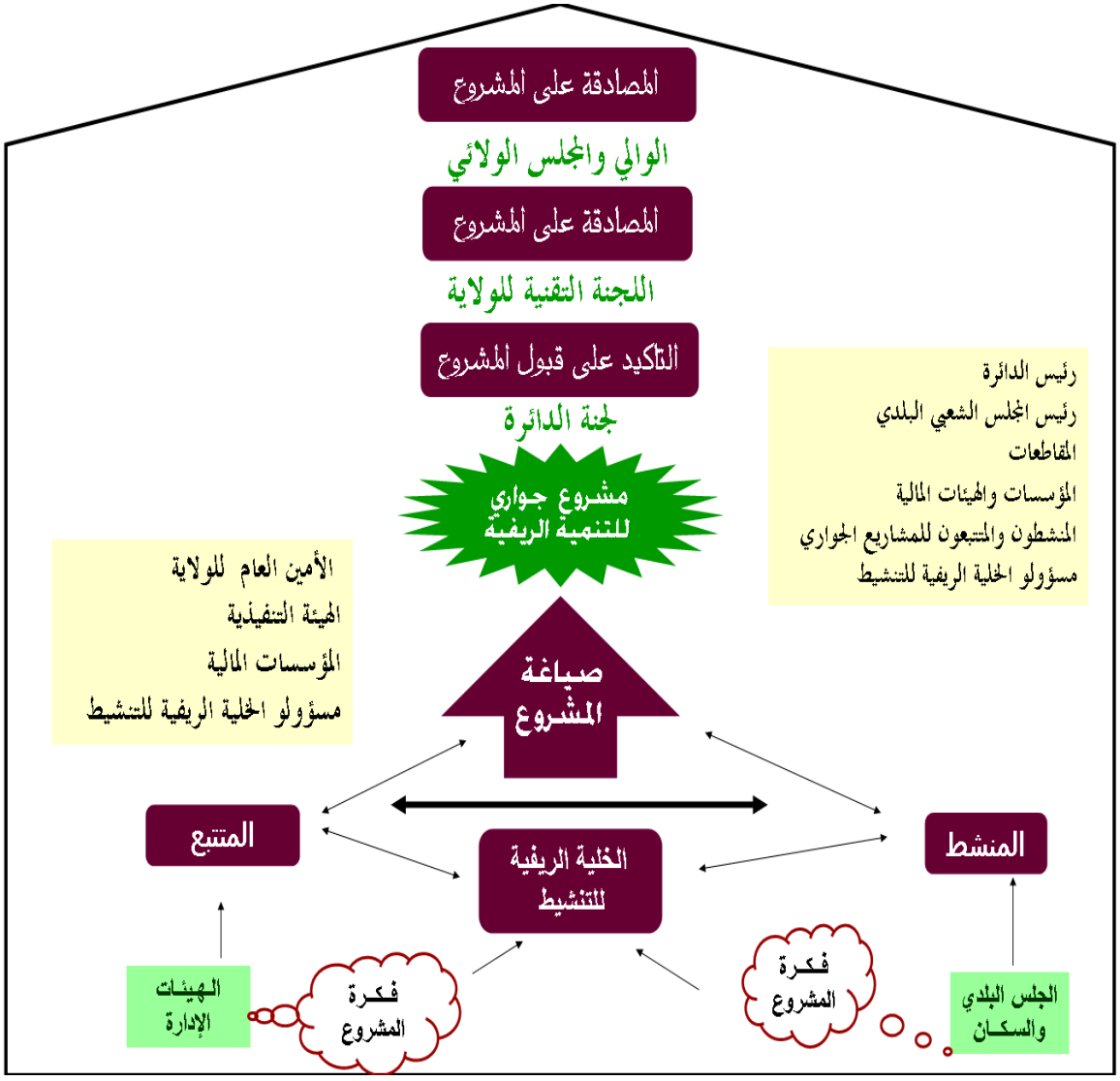

[1] - http://www.mddr.gov.dz

خلاصة :

تميزت التجربة الجزائرية في التنمية بإرادة و رغبة قوية للخروج من التخلف ، فقد طهرت كتجربة واعدة على صعيد البناء الاقتصادي و الاجتماعي و المؤسساتي ، خاصة الاستثمار الواسع في التصنيع و في مجال الصحة و التعليم و تشكيل بنية تحتية ، غير أن هذه التجارب في مختلف مراحلها باءت بالفشل و ذلك عندما عجزت عن تشكيل ديناميكية اجتماعية و ثقافية تسمح بتحقيق رصيد معرفي للمحافظة على المكتسبات الاقتصادية .

لقد أحدثت السياسات المتعاقبة اختلالا في سلم المعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره ويتجلى هذا الفشل في التأسيس لنماذج سلوكية فعلية من خلال الممارسة ولعل من أهم القيم السلبية التي افرزها هذا النموذج تدهور قيم العمل، والأداء والفعالية والكفاءة على الصعيد الاقتصادي بالإضافة إلى ظهور أنماط جديدة للاستهلاك والإنفاق وظهور بعض الممارسات السلبية مثل الرشوة والمحسوبية وتنامي الشعور بالإحباط والدونية لدى فئات عريضة من المجتمع وخاصة فئة الشباب حيث أصبح الكثير منهم يؤمن بالحلول الفردية .

إن مختلف التجارب التنموية التي تعاقبت على الجزائر ما هي إلا نقل لتجارب دول أخرى و هي بمثابة تطبيقات لإديولوجيات بعينها دون مراعاة الخلفيات السوسيولوجية و الثقافية و التاريخية للمجتمع ، فهل هذه السياسة التنموية المطبقة في العقد الاول من الالفية الثالثة هي كمثيلاتها من التجارب السابقة ؟ فأسس هذه التجربة ما هي إلا تطبيق لمنظور جديد للتنمية بشكل عام .

الفصل الرابع

تقديم الدراسة الميدانية

المجال الريفي في الجزائر

بنية سكان الريف

المجال المكاني للدراسة

المعطيات العامة لولاية سعيدة

خصائص العينة

المجال الريفي في الجزائر:

من أجل إعطاء نظرة شاملة عن الريف الجزائري كان علينا التطرق إلى مجموعة التصنيفات التي وضعتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية حيث أن عدد سكان الريف يقدر بحوالي 13مليون و400 ألف نسمة تتوزع على 979 بلدية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 01 يبين توزيع البلديات حسب الصنف والمنطقة الجغرافية [1]:

المنطقة / التصنيف	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	المجموع
ريفية	562	287	130	979
حضرية	384	120	58	562
المجموع	946	407	188	1541

رسم بياني يوضح توزيع البلديات حسب الصنف و المنطقة الجغرافية

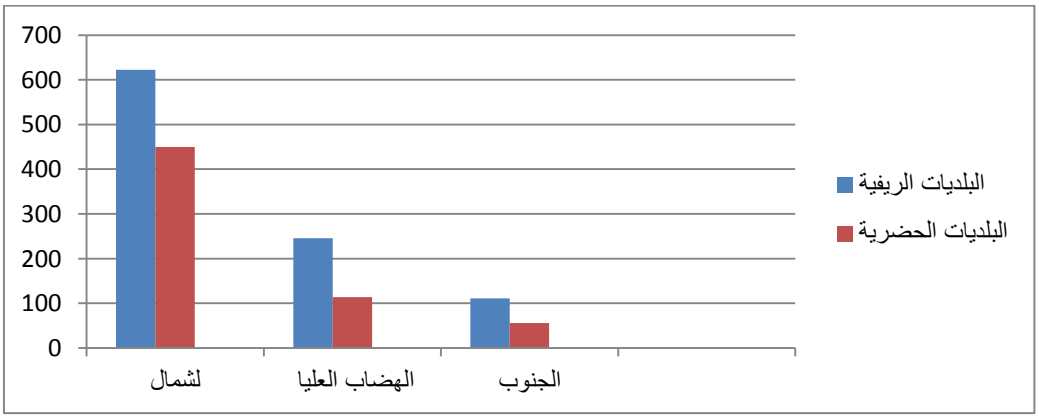

و لقد أوجد هذا التصنيف تبعا لمجموعة من المؤشرات الجديدة التي تتمثل في قياس مستوى التنمية وهي :

- مؤشر التنمية الفلاحية .

[1]-وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، **تشخيص شامل للوسط الريفي، سياسة التجديد الريفي**، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية - أوت 2006 - ص 105

- مؤشر التنمية الاقتصادية غير الفلاحية .
- مؤشر التنمية الصحية .
- مؤشر التنمية التربوية .
- مؤشر التنمية البيئية .
- مؤشر مشاركة المرأة .

جدول رقم 02 يبين مستويات التنمية في البلديات الريفية في الجزائر حسب مؤشرات التنمية المستدامة [1]

مستوى التنمية	عدد البلديات	النسبة المئوية
1-(0.615-0.687)	260	%26.55
2-(0.593-0.615)	232	%23.69
3-(0.593-0.566)	233	%23.79
4-(0.566-0.385)	254	%25.94
المجموع	979	%100

إن الملاحظ لسيرورة التراجع المستمر لعدد سكان الريف عبر السنوات التي تلي الاستقلال في الجزائر يدرك الفرق الواضح بين زيادة سكان المراكز الحضرية و الانخفاض في عدد الريفيين 40%من عدد السكان الكلي وتبرز الاحصائيات هذا الاتجاه وهو انخفاض سكان الريف ، من خلال التعدادين العامين للسكان والسكن لسنتي 1987-1998 نجد أصناف من الوضعيات التي تخص الحركات الديموغرافية للمناطق الريفية ، تتكون المجموعة الأولى

[1]- الجدول من اعداد الباحث ، انظر الملحق رقم 05

من 22ولاية عرفت انخفاضا يقدر بـ: -10% والمجموعة الثانية معدل الإنخفاض فيها بـ:-8.6% وهناك مجموعة ثالثة تحمل 13ولاية نسبة سكان الريف فيها ثابتة .

منحنى يبين انخفاض نسبة السكان الريفيين منذ 1950

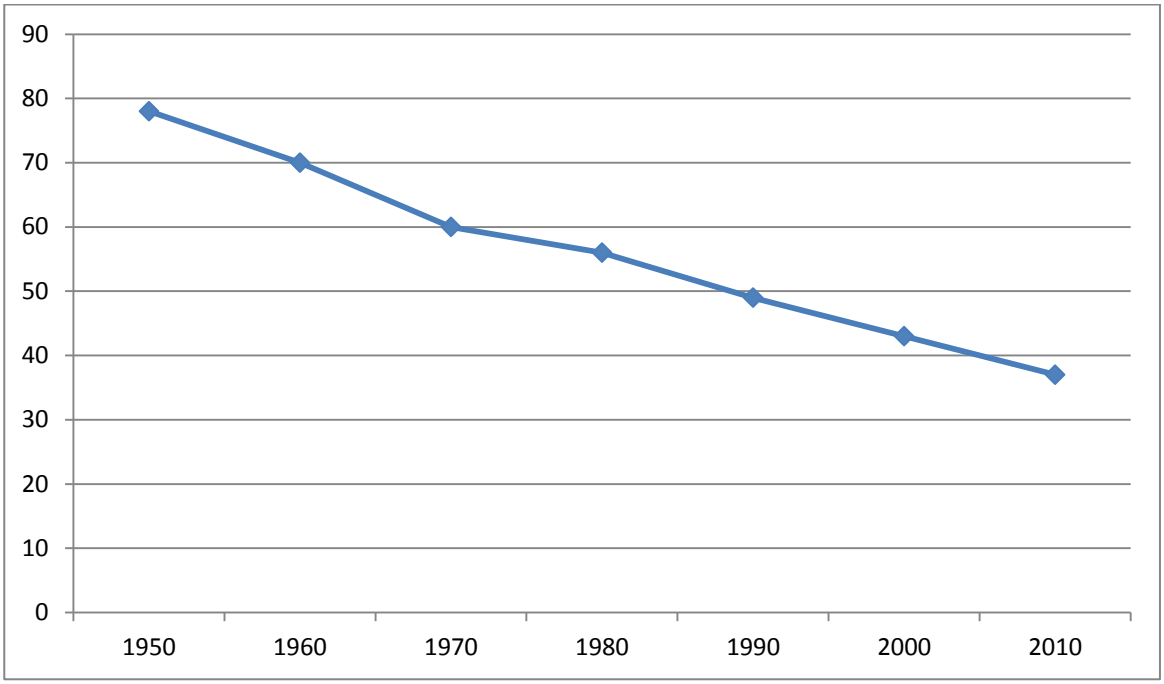

بنية سكان الريف:

من خلال التعداد العام للسكان في سنة 1998 تشكل الفئة الأقل من 20سنة نسبة51.5% من المجموع العام لسكان الريف الجزائري وحسب تقرير لوزارة المنتدبة للتنمية الريفية فإن 70%من سكان الريف الجزائري أقل من 30 سنة ، ونجد نسبة 36% من سكان النشيطين في المجال الريفي هي الفئة (20–29) سنة .

أما فيما يخص التشغيل فإن معدل التشغيل في الوسط الريفي فهو منخفض مقارنة مع النسب التي ذكرناها سابقا بالاضافة إلى الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية عام 2001 حيث توصل الى أن معدل البطالة مقدر بـ: 27.06% من الفئة العمرية (20–29) سنة وهي التي تقابل 59.4% من مجموع طالبي العمل [1] .

جدول رقم 03 يبين تطور سكان الريف والتجمعات الريفية :

السنوات	1966	1977	1987	1989
سكان الريف	8246518	10261215	11594693	12133916
الزيادة	–	2014697	1333478	539223
التجمعات الريفية	2965850	3698048	4873455	6714391
الزيادة	–	2014697	1333478	539223
المناطق المتفرقة	–	–	–	5419525
الزيادة	–	1285499	158071	–

الزيادة في عدد سكان المناطق المتفرقة لسنة 2004هو 1301713

المصدر :التعدادات العامة للسكان 1966،1977،1987،1998 .

[1] - CENEAP, **Evolution de l'emploi en Algérie** , N21,p27

جدول رقم 04 يبين تطور عدد السكان و التصنيفات السكانية [1]:

السنوات	مجموع السكان	سكان الريف	السكان الزراعيون	نسبة سكان الريف	السكان الزراعيون
1950	8753000	6805000	7188000	%78	%106
1960	10800000	7512000	7628000	%70	%102
1970	13746000	8316000	7542000	%60	%91
1980	18740000	10580000	6628000	%56	%63
1990	24855000	12079000	6396000	%49	%53
2000	30297000	12980000	7257000	%43	%56
2010	35635000	13312000	7463000	%37	%56

المصدر :منظمة الزراعة والتغذية FAO ،2000

[1]- تقرير منظمة الزراعة و التغذية FAO ، 2000

المجال المكاني للدراسة :

المعطيات العامة لولاية سعيدة

تقع ولاية سعيدة في الجهة الغربية للبلاد على الهضاب العليا وهي حلقة وصل بين الشمال التلي والجنوب الصحراوي حيث ترتفع عن سطح البحر حوالي **800 م** [1]، وتبعد عن مقر العاصمة " الجزائر " **ب 500 كلم.** تحدّها **(05)** ولايات سهبية ،من الشمال ولاية معسكر والجنوب ولايتي البيض والنعامة ومن الشرق ولاية تيارت ومن الغرب سيدي بلعباس .

تعد من حيث الموقع الجغرافي ولاية إستراتيجية لأنها تتموقع في محور مركزي ضمن الكتلة المكونة لولايات الهضاب العليا الغربية **(تيسمسيلت، تيارت، النعامة، البيض، سعيدة)**، يسودها مناخ قارّي يتميز بأنه حار وجاف صيفا وبارد وقارص شتاء معدل سقوط الأمطار حوالي **436 ملم/سنويا** ، كما أن الولاية تتميز بدرجة الحرارة ما بين **46°** شهر جويلية و- **1°**شهر ديسمبر إضافة إلى الثلوج .وتتميز الولاية بتربة خصبة صالحة لزراعة الحبوب ذات المردودية العالية إضافة إلى بعض الخضروات، جنوبها ذات طابع رعوي وذات أراضي سهبية التي تغطيها نباتات شوكية وحلفية، وأهم الأشجار الموجودة هي الصنوبر الحلبي فهو في أغلب مناطق الإقليم وأشجار البلوط الأخضر في الجنوب والجنوب الشرقي.

أغلب أراضيها فلاحية صالحة للزراعة وتعد من الولايات السهبية ذات الطابع الغابي الرعوي تتربع على مساحة تقدر **676.540 هكتار** .

تنقسم الولاية إلى أربع مناطق فلاحية هي :

1- منطقة تشتمل على كل أنواع الزراعة .

2- منطقة زراعة الحبوب وتربية الأغنام

3- منطقة فلاحية سهبية متوسطة

[1] : مديرية المصالح الفلاحية – ولاية سعيدة

4- منطقة سهبية

والجدول التالي يبين تصنيف بلديات الولاية حسب المناطق الأربعة .

الجدول رقم 05 تصنيف بلديات الولاية

المناطـق	البلديـات
المناطق الأولى كل أنواع الزراعة Zone polyculture	سيدي أعمر،أولاد خالد،سعيدة،بوراشد،عين السلطان ،أولاد إبراهيم،شرق سيدي بوبكر
المنطقة الثانية زراعة الحبوب Zone céréale	هونت، يوب، عين الحجر، الحساسنة، تيرسين، غرب سيدي بوبكر، شمال مولاي العربي، شمال سيدي أحمد ، عين السلطان
المنطقة الثالثة زراعية رعوية Zone agropastorale	جنوب مولاي العربي ، وسط سيدي أحمد ، القعدة ، شمال المعمورة ، جنوب الحساسنة
المنطقة الرابعة رعوية Zone pastorale	عين السخونة ، وسط جنوب المعمورة ،جنوب سيدي احمد، أقصى جنوب مولاي العربي، المناطق الغابية تشمل كل من ولاية سعيدة .

المصـدر : مديرية المصالح الفلاحية ، سعيـدة

يبلغ عدد سكان الولاية بـ : **324311 نسمة** حسب التعداد العام للسكن و السكان 2008 موزعة كالتالي :

- **215786** حضري أي نسبة **66.53%** من الإجمالي .

-. **108525** ريفي أي نسبة **33.46%** من الإجمالي .

كما تتوفر على ثروة حيوانية تشمل أصناف مختلفة تتصدّرها تربية المواشي وهي:

- أغنام تقدر بـ **591.500 رأس** بمعدل **90.09 %** .
- الماعز يقدر بـ **52.100 رأس** بمعدل **7.94 %** .
- الأبقار تقدر بـ **12.950 رأس** بمعدل **1.97 %** [1].

الخصائص السكانيــة

ان العنصر البشري له أهمية كبرى باعتباره هدف التنمية ووسيلتها. وهو المحرّك الأساسي للتنمية الفلاحية بالأخص، غير أن الطابع المعيشي له أثر بالغ في اختيار الاهتمام. فالمدينة كانت ولا تزال تترك بصماتها على تصرف الأفراد، فالمجتمع الحضري له ميزاته وله خصائصه فالضجيج والقلق والزحمة كلها سمات يتكيف معها أبناء المدينة وتصبح تشكل جزءا من شخصيتهم، ومن جهة أخرى الطابع الريفي يشكل سمات في جل سكانها حيث تتجلى في البساطة والهدوء وحب الأرض والاهتمام بتربية المواشي، إن اهتمامنا بإظهار هذا الجانب هو برهنة الطابع الفلاحي لهذه الولاية وهو إثبات أيضا على أن البيئة (أي الجانب الطبيعي) كان له أثر على طبيعة المعيشة للسكان.

يتوزع سكان الولاية على **06** دوائر و**16** بلدية، منها **08** بلدية ريفية أي بنسبة **50%**، و **08** بلديات هي مدن حضرية .

[1] هذه الإحصائيات في شهر ديسمبر 2006 من مديرية المصالح الفلاحية .

والجدول التالي يبين توزيع السكان إلى ما يلي :

الجدول رقم 06: توزيع سكان الولاية بين الريف و المدينة

البيان	العدد (نسمة)	النسبة
إجمالي السكان	324311	%100
السكان النشيطين	90807	%28
النشيطين في القطاع الفلاحي	46312	%51 من السكان الناشطين

المصدر :مديرية المصالح الفلاحية ،

نلاحظ أن توزيع السكان غير منتظم بحيث أن **08** بلدية ريفية لا يسكن فيها إلا نسبة **33.46%** من السكان الإجمالي للولاية، أما باقي البلديات يسكنها نسبة **66.53%** من عدد السكان الإجمالي. أغلبهم يتمركزون في مدينة سعيدة (بلدية سعيدة) 36.65**%** عكس ما كان قبل سنة **1994** فقد بلغ عدد السكان الولاية آنذاك أكثر من **271 ألف** نسمة وكان يشكل سكان الريف نسبة **46.91%**. وبالتالي نلاحظ أن نسبة سكان الريف انخفضت بفارق تقريبا **13.45%** مقارنة بالسنة الحالية وهذا قبل النزوح الريفي الذي عرفته الولاية في الآونة الأخيرة وخاصة من سنة **1996** إلى غاية **2001** وهذا ما يدل على أن الولاية عرفت هجرة داخلية نتيجة لتدني الأوضاع الأمنية إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف وتدهور قطاع الزراعة فيها. كل هذا كان نتيجة لعدم توفر خدمات للريفيين،كذلك ظروف الري ومشكل الجفاف أدى هذا إلى الهجرة وترك المزارعين أراضيهم متجهين نحو المدن للبحث عن فرص العمل. وبالرغم من أن نسبة سكان الريف منخفضة ، إلا أننا نلاحظ أن نسبة السكان النشيطين في القطاع الفلاحي وصلت إلى أكثر من **50%** مقارنة بالنشطين في القطاعات الأخرى، وهذا مما يلفت النظر أن هناك تحسن في القطاع

الفلاحي وخاصة في الأرياف نتيجة للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية المسطر الذي ساهم في التقليل من البطالة في الريف، فقد شهد ارتفاع الفئة النشيطة في القطاع الفلاحي سنة **2004** من **47590** نسمة إلى **48722** نسمة سنة **2006**م.

إذن نقول أنه بفضل الدعم المالي الذي وجّه إلى القطاع الفلاحي والفلاحون أدى إلى تحسين ظروف معيشتهم، والشكل التالي يوضح توزيع سكان الولاية .

شكل يوضح توزيع سكّان الولاية بين الريف و المدينة

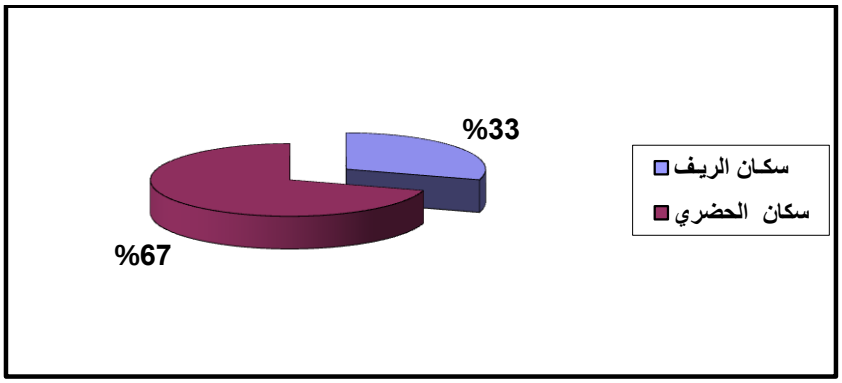

الأراضي الفلاحية

إن ممارسة النشاط الفلاحي يقوم على توفير الأرض فهي العنصر الإنتاجي الذي له مكانة خاصة عند الفلاحين، فولاية سعيدة تعد من الولايات السهبية ذات الطابع الفلاحي الغابي الرعوي على الترتيب، تتربع على مساحة إجمالية قدرها : **676.540 هكتار** موزعة كالآتي :

- المساحة الفلاحية الكلية تقدر بـ : **344.000 هكتار أي 51 %** من المساحة الإجمالية للولاية .

- المساحة الصالحة للفلاحة تقدر بـ **307.000 هكتار أي 89 %** من المساحة الفلاحية الكلية .

– المساحة المسقية تقدر بـ **76.00 هكتار أي 2,5 %** من المساحة الصالحة للفلاحة

– المساحة الغابية تقدر بـ**156.400 هكتار أي 45%** من المساحة الفلاحية الكلية و **23%** من المساحة الإجمالية للولاية.

– المساحة السهبية الرعوية تقدر بـ **120.000 هكتار أي 35%** من المساحة الفلاحية الكلية.

المياه : تتوفر الولاية على مخزون مائي مهم من المياه الجوفية، فحجم المياه المعبّأة **5,146 مليون م^3**. هذه الموارد مستغلة من خلال **116** نقب **1991 لتر/ثا، 410 بئر600 ل/ثا، و242 منبع 359 ل/ثا.** الحواجز المائية في وضعية متدهورة جدا، وهي غير مستغله و الولاية لا تتوفر على سدود.

أما توزيع المياه **14,633 هكم^3/السنة** توجه إلى شبكة المياه الصالحة للشرب لاحتياج عام يقدر **بـ 16,420 هكم^3/السنة (تغطية 89% من الطلب)** نسبة كبيرة من المياه تضيع كتسرّبات في شبكات المياه الصالحة للشرب، توجه نسبة **65,4%** من الموارد المائية المعبّأة إلى القطاع الفلاحي.

إن المساحة المسقية أخذت نسبة ضئيلة جدا من المساحة الصالحة للزراعة بالرغم من أنها زادت مساحتها مقارنة بسنة **2000م**، فقد كانت المساحة تقدر بـ **2.702 هكتار** ثم أصبحت سنة **2006** بـ **7.600 هكتار** أي زادت بنسبة **132%.** ورغم هذه الزيادة فلا زالت المساحة ضئيلة مقارنة بالنسبة الإجمالية.

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية اولّي اهتمام كبير في استعمال التكنولوجيا الحديثة في السقي، وفي الاستغلال العقلاني للمياه الجوفية. ولكن لم تطبق هذه الوسائل في المستوى المطلوب وهذا ما يدل على أن هناك تبذير وسوء استعمال هذه الكميات المائية وبالرغم أن القيمة المالية التي استفادت منها المشاريع الفلاحية المسقية تقدر بـ

1.561.598.184,74 دج، كما أن هناك تظافر جهود في توسيع المساحة المسقية المسطرة سنة **2009** بمساحة تقدر بـ **16000 هكتار**، فالمشكل هو الاستغلال السيئ للمياه، إضافة إلى الاعتماد على مياه الأمطار المتساقطة. أما المساحة الرعوية فقد خصص لها مبلغ مالي قدره **1.059.705.000,00 دج**

أما نوع الفلاحة التي تشغل مساحة الأراضي فهي كالتالي: وهذا حسب إحصائيات شهر ديسمبر 2006.

الجدول رقم 07 يبين توزيع نوع الفلاحة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الوحدة بالهكتار:[1]

نوع الفلاحة	الحبوب	الكلاء	الخضروات	أشجار مثمرة	أراضي بور	المجموع
المساحة	110626	860	4393	8.488	182.633	3070000
نسبة التشغيل	%36,03	%0,02	%1,4	%2,8	%59,5	100%

شكل يبين توزيع نوع الفلاحة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

[1]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة ، تقرير حول القطاع الفلاحي في 2006/12/01

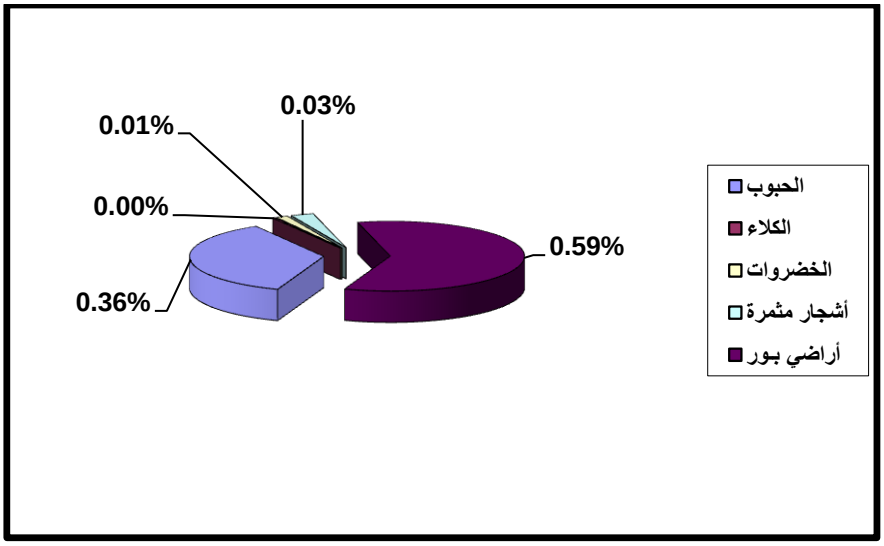

أما المستثمرات الفلاحية والتي قسمت إلى أراضي فردية وجماعية بموجب قانون **87/19** وأراض ملك للقطاع الخاص، فقد بلغ عددها **13.665** مستثمرة موزعة كالآتي

- مستثمرات فلاحية جماعية عددها **588** بمساحة تقدر بـ **79.448 هكتار** نسبة **26%** .

- مستثمرات فلاحية فردية عددها **1.685** بمساحة تقدر بـ **41.014 هكتار** نسبة **13%** .

- القطاع الخاص عددها **11.388** بمساحة **182.615 هكتار** نسبة **60 %** .

- مزارع نموذجية **04** مزارع بمساحة تقدر بـ **3.923 هكتار** نسبة **1 %** .

نلاحظ أن القطاع الخاص يستحوذ على أكبر مساحة أي **60 %** من المساحة الكلية.

وفي إطار إعادة تأهيل وتطوير هذه المستثمرات ودعمها قصد المنافسة على المستوى الاقتصادي الفعّال وتطبيق التأطير التقني لعصرنة المستثمرة وكذلك تحسين رأس المال الإنتاجي وتطوير الإنتاجية وتكثيف الإنتاج، فقد ادمج حوالي **12.298** مستثمرة فلاحية ضمن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق الدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وذلك إلى غاية **2009**

والجدول التالي يبين تطور عملية إدماج المستثمرات الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية **FNRDA** خلال الفترة **(2002 – 2006)** وكانت التركيبة المالية لعملية الدعم كالتالي :

- مبلغ الدعم من الصندوق : **30%** .
- مبلغ القرض البنكي **60%** .
- المساهمة الفردية (تمويل ذاتي) **10%** .

جدول رقم 08 يوضح تطور عملية إدماج المستثمرات الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي للصندوق

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
المبلغ الإجمالي	1.256.791.085,87	696.500.563,15	1.138.866.570,24	1.054.133.356,78	190.458.039
تمويل ذاتي	191.354.407,68	79.163.256,13	114.542.611,12	105.086.002	55.948.439
مبلغ القرض	248.468.530,19	145.039.136,02	326.633.425,12	629.204.008,78	99.066.800
مبلغ الدعم FNRDA	816.968.148,00	472.298.171,00	697.690.534,00	616.276.443	368.300.452,91
نسبة الدعم	% 65	% 68	% 61	% 30	% 19
عدد المستثمرات	1755	915	830	434	14

خريطة توضح التقسيم الاداري لولاية سعيدة

خصائص العينة :

يتعلق هذا المبحث بخصائص العينة أو البيانات العامة والتي تعتبر بمثابة تحديد للهوية الخاصة بعينة البحث و قد وضع لهذه البيانات محور في استمارة البحث وهذه الخصائص هي :

- بيانات تتعلق بالمبحوث انطلاقا من أن محور الدراسة هم سكان الريف ويعتبرون من بين الفاعلين في عملية التنمية الريفية وهذه البيانات هي :
  - السن .
  - المستوى التعليمي .

- بيانات مرتبطة بالمحيط الاجتماعي والطبيعي وهذا من أجل ابراز شبكة العلاقات الخاصة بالمبحوث بالإضافة إلى الوضع الحالي للتنمية الريفية في المنطقة وهذه البيانات التي تمثلت في

  - المستوى التعليمي للأبناء (الذكور ، الاناث).
  - شكل الاستفادة من برامج التنمية الريفية .
  - ملكية الأرض

1- متغير السن :

إن تحديد ومعرفة فئة الأعمار التي ينتمي إليها المبحوثين يعتبر امرا في غاية الاهمية في الدراسة فقد كان لابد من التعامل مع مجموعة من الفئات العمرية التي تشارك في عملية التنمية الريفية وهذا إن سلمنا مسبقا أنه ليس هناك تنمية ريفية بدون سكان محليين في المجال الريفي ، وقد جاءت نتائج متغير السن على أنها محصورة بين (20-73) سنة ولهذا

ارتأينا تقسيم هذا العدد الى مجموعة من الفئات .و هي خمس فئات كما يوضحها الجدول وهذا راجع إلى المحاولة لاكتشاف الفروق بين الفئات العمرية ،الشابة فالكهول والشيوخ .

- الفئات العمرية الكبيرة مستها ظاهرة الهجرة ومن بين الأهداف الأساسية للتنمية الريفية هي اعادة اعمار المجال الريفي .
- مدى تأثير البرامج الريفية في الفئات السكانية وهل استطاعت هذه السياسات اقناع هذه الفئة على العمل في المجال الريفي .
- إن للعملية الاتصالية دور كبير في التنمية الريفية وهذه العملية و وفقا للتغيرات التكنولوجية الحاصلة في المجتمع فإنها تختلف وفق الاعمار وهذا ما نود العمل عليه .

جدول رقم 09 يبين توزيع المبحوثين حسب السن .

	الفئات	التكرار	النسبة
السن	30-20	32	10.81
	40-30	60	20.27
	50-40	40	13.51
	60-50	84	28.37
	....-60	80	27.02
المجموع		296	100

يوضح الجدول توزيع مختلف الفئات العمرية للعينة وهناك نوعا ما تقارب بين مختلف الاعمار عدا الفئة العمرية (50-60) سنة وتمثل نسبة 28.37 % ومن خلال حساب المنوال تبين أن العمر Mo=55. سنة ومن خلال حساب القيمة الوسطى نجد أنها تقابل 52 سنة بحيث نجد أن 50% من عينة البحث هي عمرها يتراوح ما بين 20و52 سنة .وبهذا

فعينة البحث هي تمس وبشكل يمثل نصف تلك الفئات العمرية النشطة والشكل التالي يوضح كيفية توزيع الفئات العمرية للعينة

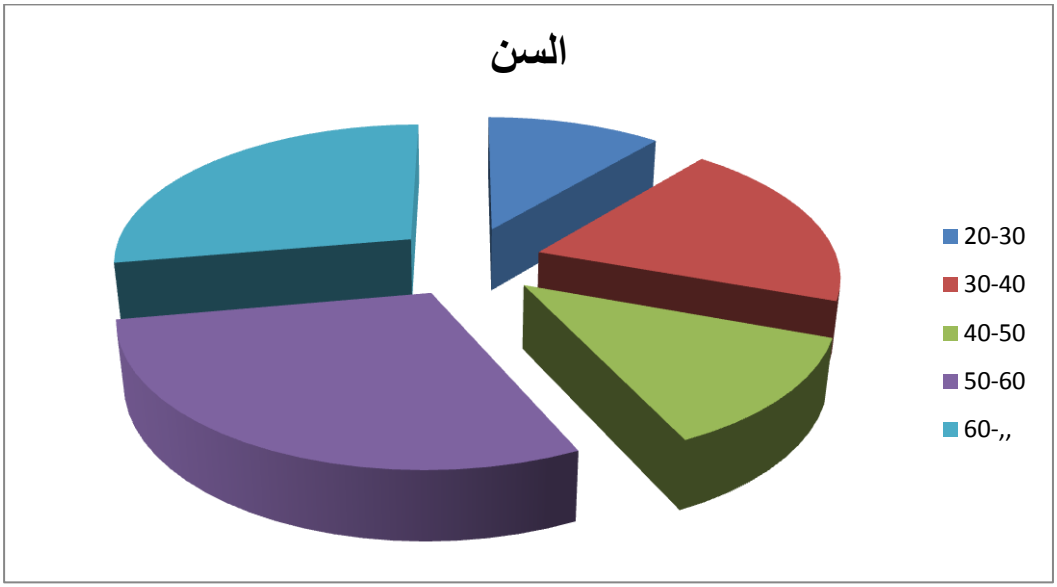

2- متغير المستوى التعليمي :

لقد تبين لنا من خلال فرز المعطيات التي تم جمعها من تفريغ استمارات البحث أن جميع فئات الأطوار التعليمية موجودة في العينة .ولقد ادرجنا هذا المتغير لمعرفة مدى مساهمة الخلفية التربوية والتعليمية للمبحوث في اتخاذ القرارات والتعامل مع المواقف المختلفة كمستقبل الاستقرار والانخراط في مشاريع التنمية .كذلك الاتصال بالمؤسسات أو القائمين على التنمية الريفية ،وقد جاءت نتائج البحث كما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم 10 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي .

	الفئات	التكرار	النسبة
المستوى التعليمي	أمي	140	47.29
	ابتدائي	32	10.81
	متوسط	36	12.16
	ثانوي	40	13.51
	جامعي	48	16.21
المجموع		296	100

نلاحظ من خلال الجدول ،أن هناك توزيع متقارب بين فئات المستوى التعليمي للعينة عدا فئة الاميين والتي تمثل نسبة 47.29% ، في حين تتوزع الفئات الباقية كالتالي 10.21 % للمستوى الابتدائي و 12.16 للمستوى التعليم المتوسط و13.51% لمستوى التعليم الثانوي ، ونجد فئة المبحوثين ذوي مستوى تعليم عالي وبالرغم من قلتها والتي تمثل 16.21% إلا أنها ذات دلالة .بحيث يمكن الاعتماد على هذه الفئة في المقارنة في الكثير من مواضع هذا البحث .

3- شكل الاستفادة ذات الطابع الفردي في اطار التنمية الريفية :

إن الاستفادة من مشاريع التنمية الريفية كان القصد منه هو اعطاء الصورة العامة أو التطبيقات الفعلية لمشاريع التنمية الريفية في منطقة الدراسة وعلى عينة بحثنا وهذا ما يوضحه الجدول التالي ولقد اقتصرنا على المشاريع ذات الطابع الفردي فقط لأن المشاريع ذات الطابع الجماعي خصص لها مبحث لأنها توضح وفق المؤشرات العامة التنمية.

جدول رقم 11 يبين توزيع المبحوثين حسب نوع الاستفادة

		التكرار	النسبة المئوية
نوع الاستفادة	سكن ريفي	112	37.8
	تربية حيوانات	4	1.4
	تشجير	8	2.7
	قطعة أرض	4	1.4
	ترميم سكن	8	2.7
	لم يستفد	160	54.1
المجموع		296	100

من خلال تبويب بيانات الجدول اتضح لنا أن أهم المشاريع والتي استفاد منها أفراد عينة البحث تمثلت في كل من برنامج السكن الريفي ويمثلون نسبة 37.8% أما باقي المشاريع والمتمثلة في تربية الحيوانات ، التشجير ، قطعة أرض عن طريق الامتياز أو في إطار استصلاح الأراضي أو ترميم سكن في حين يلاحظ نسبة معتبرة من عينة البحث والتي تمثل 54.1%لم تستفد من هذه المشاريع..

إن هذه النتائج توضح عدم الاهتمام أو التركيز على المشاريع ذات الطابع الفردي في المجال الريفي عدا برنامج السكن الريفي وهو يدخل ضمن اتفاقيات مجموعة من الوزارات بالإضافة إلى الارادة السياسة القوية التي سعت إلى انجاح هذا المشروع والذي يدخل ضمن مشروع المليون سكن وهذا كان من بين أبرز العناصر محط اهتمامنا في هذه الدراسة وذلك من أجل البحث عن أهم الأسباب التي خلقت هذا الوضع تجاه هذه المشاريع .هل الأمر مرتبط بالكفاءة ؟أم بالطلب ؟ أم هو نقص في العملية الاتصالية بين القائمين على التنمية والفاعلين الريفيين ؟

4/ ملكية الأرض:

إن ملكية الأرض أو حيازتها تدخل ضمن أبعاد التنمية المستدامة ولقد وضعت في هذا الاطار منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة دراسة حول حيازة الأراضي وأثرها على التنمية الريفية والأمن الغذائي وإن هذا الاعتراف " المتزايد بأن الحصول على الأراضى غالبا ما يكون أمراً حاسماً إذا كانت العائلات الضعيفة تريد أن تتمتع بسبل العيش المستدامة في المناطق الريفية. فضمان الحصول على الأراضى، سواء كان ذلك بوسائل رسمية أو غير رسمية أو عرفية، هو أمر لا غنى عنه حتى تتمتع العائلات الريفية بشبل العيش المستدامة، كما أنه جزء مهم من التنمية المستدامة .ويبين هذا أن أمن الحصول على الموارد هو مسألة نسبية وأن خصائص هذا الأمن تختلف من سياق إلى سياق آخر وكثيراً ما تكون مشكلات حيازة الأراضي عاملاً كبيراً في انعدام الأمن الغذائي، وفي ضيق فرص العيش، وبالتالي في ظهور الفقر. ولهذا ينبغى أن يكون الحصول على الأراضي موضع الاعتبار عند وضع الحلول لمختلف أوضاع التنمية الريفية ،وهذا يتطلب الاعتراف بمشكلات حيازة الأراضي ومعالجتها منذ أول مراحل أي مشروع للتنمية الريفية."[1]

ومن أجل ذلك اتخذنا هذا المتغير على انه وصف للحالة الريفية والريفيين في عينة البحث وهذا من منطلق ان حيازة الأرض هي من بين أهم العوامل المساهمة في انجاح مشاريع التنمية الريفية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

[1] -www.fao.org

جدول رقم 12 يبين توزيع المبحوثين حسب ملكية الأرض

		التكرار	النسبة المئوية
ملكية الأرض	شيوع	124	41.9
	عقد ملكية	100	33.8
	لا يملك أرض	72	24.3
المجموع		296	100

يوضح الجدول انواع الملكيات أو الحيازات للأرض المتوفرة بحيث نلاحظ ان أكبر نسبة هي تصنيف الحيازة عن طريق الشيوع أو العرفية و ذلك بنسبة 41.9% وتليها نسبة 33.8% بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم سند ملكية على الأرض ، و نجد نسبة 24.3% من افراد عينة البحث لا يملكون الأرض ، إن هذه النسبة الأخيرة تقلل من مصادر الدخل لدى الريفيين عدا المبحوثين الذين يمارسون أنشطة غير فلاحية أو زراعية ولكن المشكل الذي يطرح أمام سيرورة التنمية الريفية هي الملكية عن طريق الشيوع هذه الفئة التي تمثل نسبة كبيرة لا يمكن لها الانخراط ضمن مشاريع التنمية الريفية بسبب الوثائق والسندات الخاصة بالأرض.

المستوى التعليمي للأبناء :

إن الآفاق المستقبلية لكل فرد في مجتمع تتدخل فيها مجموعة المتغيرات ومن أبرزها الأبناء ومستقبل الفرد مرتبط بأبنائه إن هذه العلاقة تفرض علينا الاعتماد على هذا المتغير وذلك لإدراك مدى هذا التأثير ، إن المستوى التعليمي هو في الحقيقة محدد للآفاق المستقبلية وعليه فباختلاف المستوى تتجدد آفاق كل فرد ولذلك وضعنا هذا المتغير من بين خصائص عينة البحث ففي بعض الحالات يصبح الآباء تابعين لأبناءهم خاصة اقتصاديا وذلك عند

الجنسين فيما يلي الجدول التالي والذي يوضح المستوى التعليمي لأبناء المبحوثين الإناث والذكور .

جدول رقم 13 يوضح المستوى التعليمي لأبناء المبحوثين الإناث والذكور .

	المستوى الدراسي لبنات المبحوثين		المستوى الدراسي لذكور المبحوثين	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	40	13.5	20	6.8
متوسط	60	20.3	64	21.6
ثانوي	44	14.9	56	18.9
جامعي	60	20.3	96	32.4
غير متمدرسين	92	31.1	60	20.3
المجموع	296	100	296	100

يلاحظ أن أغلب المبحوثين لديهم ابناء متمدرسين وذلك بنسبة 79.7% في حين نسبة المبحوثين الذين ليس لديهم أبناء متمدرسين تمثل 20.3 % ويتضح لنا أيضا أن كل فئات المستوى التعليمي هي موجودة لدى أبناء وبنات عينة البحث وذلك حتى المستوى التعليمي العالي ، بحيث نجد نسبة 32.4% جامعيين لدى الأبناء الذكور و 20.3% لدى البنات إن لهذا الرقم الدلالة وذلك لما يحمله من تغيرات سوسيوثقافية على المجتمع الريفي بشكل عام ، وإن من العوامل التي تؤثر في ذلك هو العمل بالنسبة لهذه الفئة و المرتبطة بالمدينة وعليه فهي تعمل على زيادة الهجرة الريفية ، ونشير لاحقا إلى العلاقة بين التنمية الريفية والهجرة الريفية وعلى هذا الأساس اعتمدنا على هذا المتغير لإيضاح الأثر وفق هذا الفرض ، فهذه النسبة تعبر عن طاقات بشرية مؤهلة و كقيمة مضافة لما يتوفر عليه المجال الريفي .

الفصل الخامس

التنمية الريفية المؤشرات والابعاد

1- مؤشرات التنمية

مؤشر السكان والسكن

مؤشر الصحة

التعليم

2- الهجرة وعلاقتها بالتنمية

الارتباط المهني بالمجال الريفي

العودة للمجال الريفي

المشاريع التنموية والحد من الهجرة

3- المشاركة الاجتماعية والتنمية

المستوى الثقافي والمشاركة الاجتماعية

التحولات السوسيوثقافية في البنية الاجتماعية

الارتباط بالمجال الريفي و التنمية

تمهيد:

تختلف اتجاهات التنمية وفق الاتجاه الايديولوجي المتبع وكذا المنطق التاريخي الذي سارت عليه هذه المجتمعات .و لكل اتجاه خصوصياته وتوجهاته النظرية ومن هذا المنطلق ونظرا لاعتمادنا في هذه الدراسة على التحليل الكمي للمتغيرات ومحاولة منا اعطاءها تلك الصبغة المتعلقة بالتأثير على مختلف انماط الحياة الاجتماعية في المجال الريفي عملنا على تحديد الاتجاه النظري المعتمد لدينا في هذه الدراسة و المناسب لذلك وهو اتجاه النماذج والمؤشرات كما أسلفنا سابقا .

إن لهذا الاتجاه مجموعة من المؤشرات الكمية التي يعتمد عليها لقياس مستوى التنمية ،بالإضافة إلى توظيف كل البحوث المتعلقة لقياس هذه المؤشرات ،والعمل على المقارنة بين قياس تلك المؤشرات على المستوى العالمي والوطني وعلى مستوى عينة الدراسة ولهذا ادرجنا .في تحليلنا لهذه المؤشرات كل من التقرير العالمي للتنمية البشرية المنجز من طرف الأمم المتحدة ومؤشرات التنمية بالنسبة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية للجزائر وكذا المؤشرات التي تم قياسها على مستوى عينة البحث .

لقد وضع جورج بلادي مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتنمية و التخلف وعليها ايضا اعتمدنا نحن إلا أن هناك بعض المؤشرات التي لم نستطع قياسها والتي تتطلب وقت أكثر وجهد أكثر .يتعدى حدود بحثنا ولهذا اقتصرنا في بحثنا هذا لتلك المؤشرات على احصائيات الامم المتحدة فقط مثل الخصوبة والوفيات وسوء التغذية و التي تعتبر لوحدها هذه المؤشرات دراسة قائمة بحد ذاتها ونحن نستعمل هذه المؤشرات فقط للدلالة على مستوى التنمية و الاستدلال بها من أجل ايضاح وإبراز تلك الاشكالية القائمة بين التخطيط و الواقع الاجتماعي ،وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل.

مؤشرات التنمية :

1/مؤشر السكان والسكن :

وفق تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية و الذي يضع الجزائر في المرتبة 93 من بين دول العالم و يرى أن الجزائر ذات تنمية بشرية مرتفعة وفق مجموع المؤشرات التي اعتمدوا عليها في ذلك، و موازاة مع هذا فإن ما يتعلق بعنصر السكان حسب التقرير نجد أن 21% من سكان الجزائر يعيشون في مناطق متدهورة بالإضافة إلى أن زيادة السكان الحضرية هي في ارتفاع مستمر حيث يضع التقرير توقعات لذلك .بحيث تصبح نسبة السكان الحضريين تمثل 73.8% إلى غاية 2015 هذا الاخير المرتبط بالزيادة الطبيعية للسكان و المحددة وفق التقرير ب 1.4% بالإضافة إلى الهجرة الداخلية والتي سنتطرق لتوضيحها في مبحث آخر .

أما ما يرتبط بعينة البحث فقد اشرنا إلى البيانات الاحصائية المتعلقة بالمنطقة(ولاية سعيدة) في العنصر المتعلق بتقديم الدراسة بالإضافة إلى ذلك لدينا الجدول التالي والذي يوضح نمط السكن الموجودة في عينة بحثنا وهذا من أجل ايضاح التركيبة الشكلية للسكان من خلال نمط العمران وماهي المستجدات في هذه التجمعات الريفية ؟

جدول رقم 14 يبين توزيع المبحوثين حسب نوع السكن

			التكرار	النسبة المئوية
نوع السكن	يملك سكن	نمط قديم	204	% 68.9
		نمط حديث	56	%18.9
		قصديري	12	%4.1
	لا يملك سكن		24	%8.1
المجموع			296	%100

إن الملاحظ من خلال هذه المعطيات الاحصائية هو أن أكبر نسبة هي مركزة عند نمط السكن القديم أو ما يسمى (الحوش) نسبة 68.9% ، إن هذا ومن خلال ملاحظاتنا الميدانية لمكان الدراسة يظهر أن نمط البناء القديم هو مرتبط بفترات بعيدة أي أن هذه البنايات بنيت قبل 50-60 سنة ، وبالمقابل نجد المرتبة الثانية في نوع السكن يعود إلى نمط السكن الحديث و الذي يمثل حوالي 18.9% .إن هذه النسبة تشير مباشرة على مساهمة مشاريع التنمية الريفية و المرتبطة بمشاريع السكن الريفي إلا وجود حالات قليلة والتي تمثل مبادرة فردية لأشخاص قاموا ببناء سكنات تمتاز بهذا النمط ، ونجد أيضا أن هناك بعض الحالات القليلة التي تمثل البيوت القصديرية بنسبة 4.1%.بالرغم من أن هذه النسبة هي ضئيلة إلا أن تواجدها يبين عدم الاعتناء بهذه الفئة بشكل حسن يساعد ويساهم في عملية التنمية وهذا ما سنوضحه لاحقا في معوقات التنمية والتي وضعنا لها بعض المؤشرات و التي نوضح فيها مدى مساهمة العنصر البشري في ذلك وهذا من منطلق أن هذا الأخير له الدور الهام في عملية التنمية وفق الاتجاهات النظرية الحديثة في التنمية .

مؤشر الصحة :

يعتمد هذا المؤشر على مجموعة من الابعاد للاستدلال على مدى الاهتمام به ،وعلى هذا فوفق تقرير التنمية البشرية نجد أن الجزائر يمثل بها 1.2 طبيب لكل 1000 شخص و أن نسبة الراضين على نوعية الخدمات الصحية هو 52% إذن فهل يمكن اعتبار أن هذه النسب هي دالة بالنسبة للمجتمع الريفي مقارنة بحجم الانفاق الكلي على الصحة و المقدر ب 3.2%من الناتج المحلي وعلى هذا الاساس حاولنا قياس هذا المؤشر وفق ثلاث أبعاد:

1-الرعاية الصحية المتوفرة للأفراد محل الدراسة .

2-الامكانات المتوفرة عليها هذه المراكز الصحية .

3-البعد بين مقرات العلاج والسكن.

اذا عدنا للنسبة المشار إليها سابقا والمتعلقة بعدد الاطباء مقابل السكان فهل هذا مرتبط بالمناطق الحضرية أم كل أفراد المجتمع الجزائري ؟ لأن الملاحظ في الحياة اليومية وما ترتكز عليه وزارة الصحة في وضع استراتجياتها للتكفل الطبي هو مرتبط بحجم السكان بحيث كل ما كان هناك تركز سكاني كبير كان توفر عدد الاطباء و الرعاية الصحية ومن هذا المنطلق وضعنا هذا البعد لمؤشر الصحة في استمارة بحثنا وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول :

جدول رقم 15 يبين توزيع المبحوثين حسب ما تتوفر عليه أقرب قاعة العلاج

		التكرار	النسبة المئوية
متوفرات قاعة العلاج	طبيب عام	92	31.1
	+طبيب أسنان	159	53.7
	الجميع	44	14.9
بدون إجابة		1	0.3
المجموع الكلي		296	100

إن إجابات المبحوثين على هذا السؤال في الاستمارة كان من منطلق جغرافي أي أقرب مركز للعلاج وعلى ماذا تتوفر .و الملاحظ أن أكبر نسبة هي 53.7% والتي تمثل المراكز التي بها طبيب عام وطبيب اسنان ،و تليها نسبة 31.1% لقاعات العلاج التي تتوفر على طبيب عام فقط أما فيما يخص البعد الثالث و المشار إليه بكلمة (الجميع) فهو يمثل المراكز التي يتوفر بها طبيب عام وطبيب اسنان وقاعة الولادة والإسعافات الاولية ،مع العلم أن هذه المراكز هي تمس كل سكان المنطقة ،وعلى هذا الأساس أضفنا بعد آخر وهو المسافة بين مقر السكن ومركز العلاج الأقرب ،وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي :

جدول رقم 16 يبين توزيع المبحوثين حسب البعد عن مكان العلاج

		التكرار	النسبة المئوية
البعد عن مكان العلاج (كلم)	0.5 – 0	144	48.64
	1 – 0.5	63	21.28
	5 – 1	48	16.21
	10 – 5	8	2.8
	50 – 10	28	9.45
بدون اجابة		5	1.69
المجموع الكلي		296	100

إن الملاحظ من النتائج في الجداول أن أكبر نسبة هي 48.64% و التي تقابل المبحوثين الذين تتراوح المسافة الفاصلة بين مقر سكناهم ومكان العلاج (0–0.5) كلم ولكن لا يمكن غض الطرف عن الفئة التي تبعد من (10–50) كلم والتي تمثل نسبة 9.45% وهي نسبة لا يستهان بها إذ يمكن القول على أن هذه العائلات هي بعيدة عن الرعاية الصحية ، ولكن هناك برامج اعتمدتها وزارة الصحة فيما يتعلق بهذا الجانب بحيث وفرت سيارات الصحة الجوارية وعلى ضوء هذه الأخيرة ادرجنا البعد الثالث والمرتبط بسيارة الاسعاف .

جدول رقم 17يبين توزيع المبحوثين حسب قاعة العلاج القريبة منهم ووجود سيارة الإسعاف بها

		التكرار	النسبة المئوية
وجود سيارة الإسعاف	نعم	195	65.9
	لا	68	23.0
	سيارة الصحة الجوارية	28	9.5
بدون إجابة		5	1.7
المجموع الكلي		296	100

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة 65.9% من المبحوثين تتوفر المراكز الصحية القريبة منهم على سيارة اسعاف و23% بدون سيارة اسعاف .ونجد ان نسبة 9.5%هم مدعمون في هذا الجانب بسيارة الصحة الجوارية ، ومن خلال مقارنة نتائج كل من الجدولين السابقين يبينين لنا أن السكان الأقرب إلى المراكز الحضرية هم من يعتمدون على سيارة الاسعاف أما المناطق الثانية والبعيدة عن تلك المراكز قد وفرت لهم سيارة الصحة الجوارية.

3-**التعليم** :

إن من بين المؤشرات الكبرى المعتمدة لقياس التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص و إذا حصرنا التنمية في المجال الريفي فقط ، فيعتبر التعليم من بين أهم المؤشرات .وعلى هذا الاساس فقد أولت الدولة الجزائرية في هذا المجال اهتمام كبير بحيث نجد اجمالي الانفاق على التعيلم بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي هو 4.3% ، هذا الذي كانت له نتائج جيدة و لكن على المستوى الاولي، بحيث نجد نسبة 72.6% من الاشخاص ذوي

العمر أكثر من 15 سنة يعرفون القراءة والكتابة ،ونجد في الفئة العمرية الأكثر من 25 سنة نسبة 24.1%ذوي مستوى تعليم ثانوي ونسبة 30.8%ذوي تعليم عالي ، ولكن بالرغم من كل القوانين المتمثلة في إجبارية التعيلم وكذا هذه الأموال المدفوعة من أجل النهوض بالعملية التعليمية نجد ان هناك نسبة 5% من التلاميذ الذين يدرسون بالابتدائي يتخلون عن مقاعد الدراسة .ولهذا وضعنا مجموعة من الابعاد لقياس هذا المؤشر أو بشكل آخر مدى الاهتمام به ،أي الجانب التربوي والتعليمي في المناطق الريفية ولهذا تطرقنا إلى :

1-التعليم عند الجنسين أقصى مستويات التعليم لديهم .

2-البعد عن المدرسة.

3-توفر النقل المدرسي.

إن تلك الأبعاد وفق منظورنا ارتأينا أنها هي أساس للقياس فيما يتعلق بالجانب التربوي كمؤشر للتنمية و بالأخص في المجال الريفي ، إن التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع الجزائري تستدعي منا بالضرورة الوقوف على متغير نوع الجنس ولهذا وضعنا سؤال خاص بأقصى تعليم سواء للذكور أو الإناث أبناء المبحوثين .هذا مع مراعاة أن كل الأولياء يعملون على تدريس ابناءهم من الجنسين ،وقد جاءت نتائج البحث في هذه الدراسة كما هي مبينة في الجدول التالي

جدول رقم 18 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي لأبنائهم الذكور و الاناث

	الذكور			الاناث	
المستوى الدراسي للأبناء	ابتدائي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
	ابتدائي	20	6.8	40	13.5
	متوسط	64	21.6	60	20.3
	ثانوي	56	18.9	44	14.9
	جامعي	96	32.4	60	20.3
	بدون إجابة	60	20.3	92	31.1
المجموع		296	100	296	100

إن أول ملاحظة يمكن الانطلاق منها ليست هي الاتجاه العام للجدولين وإنما ذات الدلالة على التغيرات الاجتماعية وهي وجود نسبة معتبرة سواء عند الذكور أو الاناث وهي 32.4% و 20.3% على التوالي والتي يتوضح من خلالها أن هناك فئة لابأس بها من سكان ريفيين ذوي مستوى عالي .إن لهذه النسب الدلالة الكبيرة على استعداد هذه الفئة المرتبطة بالمجال الريفي وهي تعتبر من بين الرهانات المستقبلية و التي يمكن الاعتماد عليها في سيرورة التنمية الريفية وهذا ما سنوضحه لاحقا في ما يتعلق بعنصر المشاركة الاجتماعية في التنمية، بالإضافة إلى ان المستويات المتبقية هي ليس معناها أن باقي أفراد العينة هو ابناءهم ذوي مستوى محدود وإنما هو أقصى تعليم للأبناء موجود الآن (فترة اجراء الدراسة الميدانية) بالإضافة الى ذلك يلاحظ وجود فئة تمثل نسبة 20.3%عند اقصى تعليم للذكور ونسبة 31.1% عند أقصى تعليم للإناث ، وهذه النسب ليس معناه رفض تعليم الأبناء أو أن ابناءهم ليس لديهم مستوى وإنما الامر مرتبط بأن هناك من افراد عينة البحث بدون أبناء أو انعدام احد الجنسين من بين الابناء في الاسرة ولذلك نجد هذه النسبة والتي لم يكن لها إجابة حول هذا السؤال.

وضمن الأبعاد الخاصة بالجانب التعليمي والتي تدخل ضمن الخدمة الاجتماعية وهي من بين المؤشرات الهامة المرتبطة بالتنمية بشكل عام، فالخدمة الاجتماعية الريفية هي ذلك الجهد المنظم الذي يخصص ويستخدم لمساعدة الافراد والهيئات الريفية ليحصلوا على مساعدات لإشباع حاجاتهم عن طريق مؤسسات ومنظمات حكومية خاصة [1] ،وعلى هذا الأساس أضفنا بعدا متعلقا بهذه الخدمة الاجتماعية وهو مدى توفر النقل المدرسي وهذا ما تبينه النتائج في الجدول التالي :

جدول رقم 19يبين توزيع المبحوثين حسب توفر النقل المدرسي

		التكرار	النسبة المئوية
وجود النقل المدرسي	نعم	230	77.7
	لا	64	21.6
بدون إجابة		2	0.7
المجموع الكلي		296	100

كما يوضح الجدول أن الاختيارات المتعلقة بهذا السؤال هي وجود أو عدم وجود النقل المدرسي الخاص بالتلاميذ المتمدرسين وهذا من مبدأ أن توفر وسائل النقل من بين ضروريات التنمية والذي من خلاله يساعد على استقرار سكان التجمعات الريفية في مواطنهم الأصلية وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث القادم المتعلق بالهجرة من المناطق الريفية والتي من بين الأسباب المرتبطة بهذه الظاهرة هي العزلة

نلاحظ من خلال النسب الموجودة في الجدول أن نسبة 77.7% كانت اجاباتهم وجود النقل المدرسي وهذا دلالة على الاهتمام بهذا الجانب و يندرج هذا ضمن برنامج وزارة التضامن الاجتماعي والتي وفرت هذه الوسائل تقريبا لكل بلديات الوطن ،إلى جانب ذلك

[1] - محمد كامل البطريق و آخرون ،**مدخل الخدمة الاجتماعية** ،دار الحمامي للطباعة .بدون تاريخ .ص 361

نجد نسبة 21.6%من المبحوثين ليس لأبنائهم التلاميذ وسيلة نقل للمدارس ولكن هذه الاجابة ليست دلالة على عدم توفير هذه الوسيلة وإنما هناك فئة من ابناء المبحوثين لا يحتاج إلى النقل المدرسي و هذا راجع للمسافة الفاصلة بين مقر السكن ومكان الدراسة وهذا ما نوضحه في الجدول التالي المتعلق بالمسافة الفاصلة بينهما .

جدول رقم 20 يبين توزيع المبحوثين حسب بعد مقر السكن عن مكان دراسة الابناء

		المؤسسة التعليمية					
		المدرسة		الاكمالية		الثانوية	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
البعد عن مكان الدراسة (كلم)	0 – 0.5	168	56.75	140	47.29	56	19.24
	0.5 – 1	59	19.93	63	21.28	28	9.45
	1 – 5	36	12.16	60	20.27	56	18.91
	5 – 10	4	1.35	4	1.35	12	4.05
	10 – 50	28	9.45	28	9.45	139	46.95
	بدون اجابة	1	0.33	1	0.33	5	1.96
المجموع		296	100	296	100	296	100

نلاحظ من خلال بيانات الجدول والنسب الموزعة فيها المرتبطة بالبعد عن مكان الدراسة تناسب ونوع المؤسسة القائمة على ذلك ،وأيضا هو يوضح الخريطة التربوية التي على أساسها تشيد المؤسسات التعليمية والمرتبطة بالكثافة السكانية بحيث انه من أجل بناء ثانوية لابد من وجود حجم معين من السكان لذلك نجد في الجدول مدارس الابتدائية ذوي نسبة عالية وهي 56.75% هي فئة المسافة (0–0.5) كلم هذا يدل على أن مدارس الابتدائي وجودها بشكل كبير وعلى مستوى كل التجمعات السكنية سواء الريفية أو الحضرية وتتناقص هذه النسبة كلما زادت المسافة الفاصلة حيث نجد نسبة 9.45% بالنسبة للمسافة (10–50) كلم ،وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بالمرحلة الثانوية (الثانويات) نجد النسبة صغيرة عند

المسافة (0-0.5)كلم ب 19.24% مقارنة بفئة المسافة (10-50) والتي نجد فيها النسبة 47.76% وهذا كله راجع إلى الخريطة التربوية لوزارة التربية .ولكن لا يمكن اعتبار هذه المسافة هي عائق في العملية التعليمية نتيجة لتوفر النقل المدرسي كما اشرنا سابقا .

الهجرة وعلاقتها بالتنمية:

الارتباط المهني بالمجال الريفي:

إن دراسة الهجرة وعلاقتها بالتنمية يهدف بالأساس الى البحث على ما يترتب عن الحركة السكانية من تأثير على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي للمجتمع .ولكن يمكن للظروف الصعبة التي يواجهها المهاجرون أن تكون عوامل طاردة من المجال الجديد فتخلق هجرة عكسية نتيجة لتحسن مستويات العيش وتحقيق بعض المطالب الاقتصادية ضمن مشروعات التنمية.

ولكن تبدو مخططات التنمية في البلدان النامية بشكل عام ذات توجه أحادي أي يكون فيها للمناطق الحضرية أكثر حظا ويهمل بذلك المجال الريفي ما يخل ببرامج التنمية الجهوية عند تركيز الخدمات و التسيير العمراني في المناطق الحضرية ،إن هذه السياسات ابقت مشاريعها التنموية على وجهها القديم مما شجع على المزيد من الهجرة نحو المناطق الحضرية وهذا نتيجة للتنمية غير المتوازنة والتي نتج عنها تأخر اقتصادي و اجتماعي في الأرياف فيؤدي ذلك إلى زيادة العاطلين عن العمل وحرمان الريف من متطلبات الحياة كالصحة والتعليم والسكن و القدرة الشرائية .....الخ ، كمؤشرات تنموية تتوفر في الحضر.

هذا يعني أن هناك خلل في اتجاهات التنمية ومن أجل تحقيق تنمية شاملة لابد من الاهتمام بالمجال الريفي أولا ومن هذا المنطلق كان من بين الأهداف الكبرى للمشاريع التنموية في الجزائر في العشرية الأخيرة هو جعل المجال الريفي جاذب للسكان وفضاء للتنمية وفق مجموعة من المبادئ التي وضعتها الوزارة الوصية ،وعلى هذا الأساس حاولنا التطرق لهذا الجانب والبحث عن التوازن الحاصل في التنمية من خلال مؤشر الهجرة من

وإلى المجال الريفي .نحن ندرك جيدا أنه في فترة معينة كانت هناك هجرة قصرية من المجال الريفي في تسعينات القرن الماضي ، فهل هذه المشاريع التنموية المرتبطة بالريف ساهمت في جعل المجال الريفي جاذب للسكان ؟ ومن هذا المنطلق ادرجنا العودة للمجال الريفي كمؤشر دال على تحقيق بعض اجزاء من التنمية وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية

1-الارتباط المهني بالمجال الريفي .

2-المجال الريفي مجال جاذب للسكان .

3-المشاريع التنموية والحد من الهجرة .

لقد اعتمدنا على هذه الأبعاد من خلال الجولات الاستطلاعية والمسبقة للدراسة بحيث لاحظنا أن هناك بعض الأشخاص قاموا بالهجرة في فترات سابقة ثم عادوا إلى مواطنهم الأصلية ، فهل هذه العودة هي نتيجة لتأثير العملية التنموية التي تعمل عليها سياسة الدولة أم أن الأمر مرتبط بمتغيرات أخرى هي التي ساهمت في عودة الريفيين إلى مواطنهم .

إن من بين العوامل المؤثرة في الهجرة الداخلية هي البحث عن فرص العمل و المرتبطة بالإمكانات المتوفرة لدى المواطنين وعلى ضوء هذا اخترنا هذا العامل ولكن انطلاقا من فرض أن المبحوثين عادوا إلى مواطنهم الأصلية نتيجة لارتباطهم المهني بالمجال الريفي هذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم **21 يبين توزيع المبحوثين حسب النشاط الممارس والهجرة من المنطقة**

		الهجرة من المنطقة			المجموع
			نعم	لا	
النشاط الممارس	الفلاحة	التكرار	96	52	148
		النسبة	64.9	35.1	100
	التعليم	التكرار	0	12	12
		النسبة	0	100	100
	موظف	التكرار	32	40	72
		النسبة	44.4	55.6	100
	بطال	التكرار	0	4	4
		النسبة	0	100	100
	متقاعد	التكرار	4	12	16
		النسبة	25.0	75.0	100
	عمل حر	التكرار	16	16	32
		النسبة	50.0	50.0	100
المجموع		التكرار	148	136	284
		النسبة	52.1	47.9	100

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن النسب بين الذين غادروا المنطقة و الباقون تقريبا متقاربة بحيث نجد نسبة المهاجرين هي 52.1% ،أيضا يتضح من خلال الجدول أن نسبة معتبرة من المبحوثين نشاطهم المهني مرتبط بالفلاحة بحيث يمثل نسبة 52.1% مقارنة بالأنشطة الأخرى التي تتناقص نسبة المشاركة فيها ،إذن هناك نسبة معتبرة نشاطها المهني مرتبط بالمجال الريفي و هذا عامل محفز للعودة للريف وهو ما توضحه نسبة المهاجرين الذين عادوا إلى مواطنهم الأصلية ، بما أننا قمنا بالدراسة في المجال الريفي و هؤلاء هاجروا

من هذه المناطق إذن يمكن اعتبار النشاط المهني هو من بين عوامل الجذب للمناطق الريفية وعلى هذا الأساس أضفنا بعد آخر والمتعلق بمكان العمل هل هو في الريف أم الحضر ؟ وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 22 يبين توزيع المبحوثين حسب مكان النشاط الممارس والهجرة من المنطقة

			الهجرة من المنطقة		المجموع
			نعم	لا	
مكان النشاط الممارس	الريف	التكرار	92	36	128
		النسبة	71.9	28.1	100
	المدينة	التكرار	20	56	76
		النسبة	26.3	73.7	100
	الاثنين معا	التكرار	32	32	64
		النسبة	50.0	50.0	100
المجموع		التكرار	144	124	268
		النسبة	53.7	46.3	100

نلاحظ أن النسب الموجودة في الجدول تختلف عن الجدول السابق و هذا نظرا لتناقص عدد الاجابات وعليه تغيرت النسبة (فئة بطال تحذف من هذا الجدول . .)

وقد استخدمنا **معامل التوافق C** الذي يقيس شدة الارتباط بين مؤشرين اسميين و هما مكان النشاط الممارس و الهجرة من المنطقة والذي يعطى بالصيغة الآتية:

$$C = \sqrt{1 - \frac{1}{G}} = \sqrt{\frac{G-1}{G}}$$

حيث G = مجموع $\frac{\text{مربع تكرار كل خلية}}{\text{(مجموع تكرارات العمود) (مجموع تكرارات الصف لنفس الخلية)}}$

$$G = \sum_{i=1} \sum_{j=1} \frac{n_i^2}{(\sum K_{ij})(\sum K_{ij}^{-})}$$ رقم (2)

$$C = \sqrt{1 - \frac{1}{G}} = 0.364$$

نلاحظ من خلال حساب معامل التوافق ما بين المتغيرين المبينين في الجدول تقدر ب:

C = 0.364

بالإضافة إلى أن أكبر نسبة هي موجودة عند المبحوثين الذين نشاطهم الاقتصادي مرتبط بالمجال الريفي وهم الأكثر هجرة نسبة 71.9% مقارنة بالمبحوثين الدين نشاطهم الاقتصادي مرتبط بالمدينة بحيث نجد نسبة 73.7%منهم لم يهاجروا من المنطقة .

إن هذه النسب ترجع إلى كون أن المرتبطين بالنشاط المهني في المناطق الريفية هم مستقرون بشكل دائم وفي كل أوقات اليوم بالمجال الريفي على العكس من الفئة الاخرى المرتبطة مهنيا بالمدينة وهذا نتيجة للظروف اللا أمنية التي كانت في فترة سابقة .بالإضافة إلى ذلك أضفنا عنصر آخر نراه بأن له الأثر في الارتباط بالمجال الريفي وهو ملكية الارض بغض النظر عن كون المالك لهذه الأرض يعمل بها أم لا.

هناك بعض التوجهات الجديدة ايضا من خلال ملاحظاتنا الأولية والسابقة لمختلف المناطق الريفية وهو البحث عن الاستثمار في المجال الريفي بالإضافة إلى ما توفره الارض من مجال للبناء والعمل ،وهذا ما حاولنا ابرازه في الجدول التالي ويوضح العلاقة بين الهجرة وملكية الأرض ونوعها .

جدول رقم 23 يبين توزيع المبحوثين حسب نوعية ملكية الأرض والهجرة من المنطقة

				الهجرة من المنطقة		المجموع
				نعم	لا	
ملكية الأرض	نعم	شيوع	التكرار	80	44	124
			النسبة	64.5	35.5	100
		عقد ملكية	التكرار	60	36	96
			النسبة	62.5	37.5	100
	لا		التكرار	8	56	64
			النسبة	12.5	87.5	100
المجموع			التكرار	148	136	284
			النسبة	52.1	47.9	100

نلاحظ من خلال بيانات الجدول وهي متوافقة مع الجدول السابق والذي وضحنا فيه النشاط المهني والنشاط الفلاحي فيه الأغلبية هو مرتبط أيضا بملكية الأرض بحيث نجد أن نسبة 77.46% مقارنة ب 22.54% لا يملكون الأرض وهم المبحوثين المرتبطين بالمجال الريفي في وظائف كالتعليم و غيرها .

و من خلال هذه البيانات السابقة نوضح أن هناك مجال غني بالطاقات التي من الممكن الاستثمار فيها سواء البشرية أو المادية و بها كل الاستعدادات لذلك وعلى ضوء هذا أدرجنا الامكانات المتوفرة في المجال المقابل لبحثنا ومدى مساهمتها في التنمية كمبحث مستقل.

لقد اتضح لنا من خلال هذا التقديم لما يتوفر عليه المجال الريفي وكذا عودة الريفيين إلى مواطنهم الأصلية بعد الهجرة فهل هذه العودة هي مرتبطة بالمشاريع التنموية الخاصة بالريف ؟ ام أن هناك أمور قهرية أجبرت المهاجرين على العودة وما سنبين تفاصيله في المبحث المقبل.

2-العودة للمجال الريفي :

إن من بين أهداف التنمية الريفية هي إعادة اعمار المجال الريفي الذي استنزفت موارده البشرية في فترة التسعينات ،وعلى هذا حاولنا في هذا المبحث ابراز بعض المتغيرات الاخرى والتي لها ارتباط بالعودة للمجال الريفي .إن العلاقة الحميمة التي تربط بين كل انسان و موطنه الأصلي تمتاز بالديمومة .والاستمرارية .ولذلك سنتطرق إلى عنصر بين هذه العلاقة وهي مدة التواجد بهذه المنطقة و هذا ما سنوضحه في الجدول :

جدول رقم 24 يبين توزيع المبحوثين حسب مدة التواجد بالمنطقة و اسباب العودة

			اسباب العودة			المجموع
			دعم الدولة	ليس هناك حل	العمل في الريف	
مدة التواجد بالمنطقة	منذ الولادة	التكرار	8	40	56	104
		النسبة	7.7	38.5	53.8	100
	منذ سنوات	التكرار	8	8	20	36
		النسبة	22.2	22.2	55.6	100
المجموع		التكرار	16	48	76	140
		النسبة	11.4	34.3	54.3	100

يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن حجم العينة تناقص إلى 140 مفردة وهذا راجع إلى كوننا نتعامل مع فئة المهاجرين فقط (الذين غادروا المنطقة ثم عادوا اليها) نجد أن هناك فئتين ،الفئة الاولى وهي المرتبطة بالمنطقة بالأصل، أما الفئة الثانية فهي فئات مهاجرة في فترة ما إلى هذه المنطقة .

لكن عند التطرق إلى المتغير الثاني والمتعلق بأسباب العودة للمجال الريفي نجد أن أكبر نسبة والمتمثلة في 54.3% هي خاصة بالمبحوثين الذين كان ارتباطهم بالعمل في

الريف ونجد أكبر نسبة عند الاشخاص الذين هم منذ الولادة في هذه المنطقة والتي تمثل نسبة 73.68% في حين نجد نسبة المبحوثين الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية بسبب تدعيم الدولة للعمل في المجال الريفي والسكن فيه نسبة ضئيلة تمثل نسبة 11.4% ، بالإضافة إلى ذلك نجد نسبة 34.3% من المبحوثين هم من الاشخاص الذين لم يستطيعوا التكيف مع المجتمع الجديد – التجمعات الحضرية – سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وهذا ما صرح به الكثير من المبحوثين أثناء القيام بالدراسة الميدانية، إلا أن هناك بعض المتغيرات الأخرى والتي تحدد لنا أيضا أسباب العودة .

هذه المتغيرات الجديدة وفق المنظومة الاجتماعية للمجتمع الجزائري بالإضافة إلى التصورات الجديدة والرؤى .فالأمر ليس مرتبط فقط بالارتباط بالأصل وهذا ما لاحظناه في الجولات الاستطلاعية ومن خلال عملنا نحن في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في ولايات أخرى غير التي قمنا بالدراسة الميدانية فيها ولذلك اضفنا متغير المستوى التعليمي انطلاقا من فرض أن هذه الرؤى تختلف وفق هذا الاخير وهذا ما تطرقنا إليه في الجدول التالي :

جدول رقم 25 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و أسباب العودة

			اسباب العودة			المجموع
			النشاط ريفي	دعم الدولة	ليس هناك حل آخر	
المستوى التعليمي	امي	التكرار	52	12	16	80
		النسبة	65,0%	15,0%	20,0%	100%
	ابتدائي	التكرار	0	0	4	4
		النسبة	,0%	,0%	100,0%	100%
	متوسط	التكرار	4	0	8	12
		النسبة	33,3%	,0%	66,7%	100%
	ثانوي	التكرار	4	0	16	20
		النسبة	20,0%	,0%	80,0%	100%
	جامعي	التكرار	16	4	4	24
		النسبة	66,7%	16,7%	16,7%	100%
المجموع		التكرار	76	16	48	140
		النسبة	54,3%	11,4%	34,3%	100%

نلاحظ من خلال النسب الموجودة في الجدول أن هناك تقسمين هما :

1–فئة ذوي مستوى أمي وجامعي والتي نجد فيها الذين عادوا إلى المجال الريفي مرتفعة حيث نلاحظ أنها بنسبة 57.14% و 17.14% على التوالي

2–فئة ذوي المستوى ابتدائي ومتوسط وثانوي والتي بها نسبة العائدين إلى مواطنهم الأصلية ضعيفة نوعا ما . هذا تقسيم من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن نسبة 66.7%من فئة المبحوثين ذوي مستوى تعليمي جامعي ارتباطهم بالمجال الريفي بالنشاط الاقتصادي وهذا يمكن اعتباره كمؤشر ممتاز للرهان على المجال الريفي بالنسبة لهذه الفئة بالإضافة إلى ذلك تعتبر هذه الفئة نوعا ما هي شابة ولهذا هناك عنصرين مهمين ذوي المستوى العالي ونوع النشاط الممارس واللذان يعتبر المجال الريفي جاذبا لهم .

إن الفئة المتبقية والتي عادت للمجال الريفي لأسباب أخرى نجد تدعيم الدولة والمتمثلة في نسبة 16.7%مع المبحوثين الذين ليس لهم مجال آخر يمكن لهم العيش فيه وعلى هذا فتعتبر كل هذه الفئة هي تمثل نوع من الاستعداد الأولي للعمل في المجال الريفي و الفلاحي بشكل عام، من خلال هذه الملاحظات يمكن تحديد أهم العوامل التي تجذب الأفراد للمجال الريفي وما هي الفئات المستهدفة من خلال هذه العملية (العملية التنموية) والتي يمكن المراهنة والعمل على تحفيزها .هذا بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى والتي نوضحها في الجدول التالي والمتعلق بالمهارات المهنية التي تتوفر عليها الأفراد الذين قلبوا اتجاه الهجرة الريفية.

جدول رقم 26 يبين توزيع المبحوثين حسب وجود مهارات مهنية و اسباب العودة

			اسباب العودة			المجموع
			دعم الدولة	ليس هناك حل	العمل في الريف	
مهارات مهنية	حرف تقليدية	التكرار	0	0	8	8
		النسبة	0	0	100	100
	لا يوجد	التكرار	12	12	20	44
		النسبة	27.3	27.3	45.5	100
	الفلاحة	التكرار	4	24	20	48
		النسبة	8.3	50.0	41.7	100
المجموع		التكرار	16	36	48	100
		النسبة	16.0	36.0	48.0	100

يلاحظ من خلال بيانات الجدول تناقص حجم العينة نتيجة لعدم الاجابة على هذا السؤال . الاتجاه العام في هذا الجدول يتجه نحو المهارات المهنية المتوفرة لدى المبحوثين وذلك نسبة 48% ونجد أن أغلب هذه النسبة تصرح أن أسباب العودة للمجال الريفي هو العمل

في هذا المجال بنسبة 41.7% في حين نجد 50% من هذه الفئة لم تجد حل نهائي لها في المجال الحضري و التي عادت إلى هذا المجال من أجل البحث عن فرص للعمل ، غير أننا نجد نسبة 100% من المبحوثين الذين يملكون مهارات مهنية مرتبطة بالحرف التقليدية المتمثلة في النسيج والصوف وكذا الخزف إلا أن هذه المهارات لا تدر عائدات على هذه العائلات بالإضافة إلى وجود هذه المهارات تقريبا وبشكل كبير لدى نساء المبحوثين وهذا ما سنبينه لاحقا في الفصل المتعلق بالإمكانات المتوفرة في المجال الريفي ،بالإضافة إلى دلالة هذا التوجه على أنه مؤشر للفقر الريفي وهذا الجانب الذي حاولنا قياسه في بحثنا هذا إلا أننا لم نستطع ذلك وهذا راجع لكون السؤال المرتبط بمداخيل المبحوثين يحمل نوع من الحساسية تجاههم .

من خلال هذا المبحث حاولنا معرفة الارتباطات القائمة بين المبحوثين وموطنهم الأصلي و ماهي العوامل المؤثرة في عودتهم مقارنة بالإمكانات و الاستعدادات البشرية ومدى مشاركتها في ذلك؟ لكن نحن نود زيادة على ذلك معرفة العلاقة بين الأسباب التي أدت إلى الهجرة وعلاقتها بالتنمية .بمعنى آخر هل السياسات التنموية المطبقة في هذه الفترة هي مرتبطة بسبب المغادرة؟ وهل عملت هذه السياسات على مسح تلك الافكار السابقة من أذهان السكان الريفيين و من هذا الأساس أدرجنا هذا المطلب و الذي يوضح تلك العلاقة .

المشاريع التنموية والحد من الهجرة :

إن السياسات التنموية المتبعة من طرف الدولة تسعى إلى النهوض بعالم الريف وتوفر له كل المتطلبات بالنسبة للساكنين في هذا المجال ، ولكن بالإضافة إلى ذلك هو السعي إلى إعمار المجال الريفي بحيث نجد نسبة 41.7% من الجزائريين هم يمثلون سكان الريف وهناك فجوة كبيرة بين المساحة و عدد السكان ولهذا فتعتبر هذه السياسات التنموية بمثابة المحفز لهذا الهدف ، فهل حقيقة هذه السياسات هي التي عملت على هذه العودة كما أشرنا سابقا ؟ وهل راعت في ذلك ظروف الهجرة القصرية التي قام بها السكان الريفيين في فترات

سابقة .هذا ما حاولنا البحث عنه في هذا المبحث وهي المحفزات التنموية في المجال الريفي .

جدول رقم 27 يبين توزيع المبحوثين حسب سبب الهجرة والاستفادة من دعم

			الاستفادة من دعم		المجموع
			نعم	لا	
سبب الهجرة	العشرية السوداء	التكرار	68	60	128
		النسبة	53.1	46.9	100.0
	العمل	التكرار	20	36	56
		النسبة	35.7	64.3	100.0
المجموع		التكرار	88	96	184
		النسبة	47.8	52.2	100.0

من خلال بيانات الجدول يظهر لنا أن هناك عاملين مهمين في الهجرة وهما اللاأمن في المجال الريفي وانعدام مصادر الرزق ويعتبر هذا الأخير هو نتيجة للأول فقط، إن أغلب المبحوثين لم تكن لهم استفادة مباشرة (شخصية) من المشاريع التنموية بحيث نجد نسبة 52.2% لم تكن لهم عائدات أو استفادة فردية من هذه المشاريع مقارنة بالمبحوثين الذين استفادوا من دعم أو قرض بنسبة 47.8% .ان مشاريع التنمية الريفية تندرج ضمن محورين اساسين وهما المشاريع ذات الطابع الجماعي والمشاريع ذات الطابع الفردي .نلاحظ ايضا ان أكبر نسبة للذين استفادوا من دعم مباشر بالنسبة للمهاجرين بسبب الظروف الأمنية والمتمثلة ب 53.1% في حين نجد أن الذين اضطروا للهجرة بسبب العمل يمثلون نسبة 35.7% من مجموع الاستفادات في عينة بحثنا .

إن المؤشرات المتعلقة بالمشاريع ذات الطابع الفردي تمتاز بالضعف مقارنة لما أشرنا إليه فيما يتعلق بمؤشرات التنمية ذات الطابع الجماعي في المبحث السابق وعليه فقد اعتمدنا

على مؤشر متعلق بالمشاريع التنموية الريفية ذات الطابع الجماعي من أجل ايضاح علاقته بالهجرة ،وهذا ما نبينه في الجدول التالي والمرتبط بالنقل المدرسي ومدى كفايته في نقل أبناء المبحوثين .

جدول رقم 28 يبين توزيع المبحوثين حسب الهجرة من المنطقة وكفاية النقل المدرسي

			كفاية النقل المدرسي		المجموع
			نعم	لا	
الهجرة من المنطقة	نعم	التكرار	76	40	116
		النسبة	65.5	34.5	100
	لا	التكرار	52	66	118
		النسبة	44.1	55.6	100
المجموع		التكرار	128	106	234
		النسبة	45.3	54.7	100

يتضح لنا من خلال هذه البيانات .أن هناك علاقة عكسية بين الفئتين الذين هاجروا المنطقة والذين بقوا فيها بحيث نجد أن أكبر نسبة عند الفئة الأولى هم من يروا أن النقل المدرسي هو كافي بنسبة 65.5% مقارنة بالفئة الثانية والتي ترى أن هذه الامكانية غير كافية بنسبة 55.6% إن هذه النسب توحي أن هناك اختلاف في رؤية الفئتين للمجال ،أي أن الداخل لهذا المجال يرى أن هناك اهتمام به أما الباقون هم الذين لا يحسون بهذا التغير الحاصل في المجال الريفي .غير أن الاتجاه العام للجدول يرى أن النقل المدرسي غير كافي هذا مقارنة بتحليلنا لهذا المؤشر والمتعلق بالجانب التعليمي في المبحث الأول .

إن هذه الإجابات المتناقضة للمبحوثين تشير إلى جانب آخر وهو نوع المشاريع التنموية .كما ذكرنا في الجدول السابق بحيث أن الخارجين من هذا المجال الرؤية الخاصة بهم

تنطلق من المقارنات وخاصة مع المجال الحضري أو بشكل آخر المجال الذي هاجروا إليه في الفترات السابقة أما الفئة الاخرى فهي تسعى إلى النموذج .

لقد تبين لنا من خلال العرض النظري للتنمية المتكاملة ان الشكل الذي يجب أن تكون عليه هي الاعتماد على كل القدرات المادية والبشرية المتوفرة في المجال ونحن في بحثنا هذا نتكلم عن التنمية الريفية .إذن فالأمر مرتبط بهذا المجال ، هذه التنمية التي تعتمد على المشاركة الاجتماعية لكل الفئات المشكلة لهذا النسيج الاجتماعي ، ومن بين هذه نجد النساء ،باعتبارها قدرات بشرية فاعلة في المجتمع والتركيز على مشاركتها في عجلة التنمية إن هناك جانبين في هذه الفئة .

1-اعتمادها كفئة فاعلة في المجتمع.

2-مراعاة الجوانب السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري وفرضية تجاهل فعالية المرأة خاصة ونحن ندرس المجتمع الريفي .

وعليه فقد اردنا من خلال الجدول ابراز مدى المشاركة لهذه الفئة والتي حاولنا قياسها من خلالها بعد الاستفادة فقط بغض النظر عن رغبة المبحوث في قبول أو عدم قبول مشاركة هذه الفئة وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم 29 يبين توزيع المبحوثين حسب الهجرة من المنطقة واستفادة النساء من دعم

			استفادة النساء من دعم		المجموع
			نعم	لا	
الهجرة من المنطقة	نعم	التكرار	8	136	144
		النسبة	5.6	94.4	100
	لا	التكرار	16	120	136
		النسبة	11.8	88.2	100
المجموع		التكرار	24	256	280
		النسبة	8.6	91.4	100

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أكبر نسبة هي للنساء الذين لم يستفيدوا من دعم أو قرض من خلال مشاريع التنمية و تمثل نسبة 91.4% .إن هذه النسبة هي تمثل مجموعة من الفئات الاجتماعية المختلفة وفق مجموع المتغيرات المشكلة لسوسيولوجية المجتمع الريفي و المتعلقة بنظرة الرجل لمشاركة المرأة في هذه المشاريع .وهذا من الفرض القائل على أن هناك سلطة ذكورية سائدة في المجتمعات الريفية بشكل عام .بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى مؤثرة تساهم في قبول أو رفض هذه المشاركة والتي تتمثل في عمل النساء في تخصصات أخرى كالتعليم وغيرها أو عدم وجود فرصة للقيام بذلك وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث المقبل والمرتبط باستغلال الامكانيات والقدرات البشرية المتوفرة في المجال الريفي .

إن هذه النتيجة و هي عدم مشاركة المرأة لا تختلف بين الفئتين المرتبطة بالهجرة ، بحيث نجد دوما من خلال بيانات الجدول أن النسبة هي مرتفعة عند عدم الاستفادة من المشاريع التنموية ذات الطابع الفردي سواء المبحوثين الذين هاجروا من المنطقة أو المبحوثين الذين بقوا ولم يهاجروا ، ومن أجل ذلك سنتطرق بالتفصيل لمدى مشاركة هذه الفئة (فئة النساء) وماهي العوامل المؤثرة في ذلك ؟ مع مراعاة المتغيرات المؤثرة بالنسبة لصاحب السلطة في هذا المجال وهي السلطة الذكورية والمتمثلة في السن ، والمستوى التعليمي للمبحوثين.

المشاركة الاجتماعية والتنمية :

إن الواقع الاجتماعي القائم في البلدان المتخلفة بشكل عام يجعل انه من المستحيل تنمينها بنفس الشكل والطريقة التي حدثت في المجتمعات المتقدمة وهذا الشكل الذي يعود إلى التنمية بالتدرج .وبهذا ظهر الدور المتزايد للمشاركة الاجتماعية في فلسفة التنمية .وذلك نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى التاريخية .وهذا ما جعل تلك البلدان تفكر في اتباع سياسات تنموية تؤدي إلى تنميتها ومسايرة البلدان المتطورة في اقصر وقت ممكن .إن السبب الرئيسي في فشل السياسات السابقة يعود اساسا إلى اهمال القائمين عليها لمشاركة الأفراد المحليين في نشاطات التنمية القائمة في مجتمعهم .

تتخذ المشاركة الاجتماعية على المستوى المحلي عدة اشكال و تختلف هذه المشاركة وفق طبيعة النظام السياسي والاجتماعي ،إن ما يرتبط بالشق الأول وهو الجانب السياسي نجد أن البرامج التنموية عملت على مراعاة كل الخطوات اللازمة لذلك وهذا ما تم ابرازه في الفصل الثاني من هذه الدراسة والمتعلق بالسياسات التنموية أما الجانب الاجتماعي والمرتبط بالأفراد الريفيين هذا ما سنود البحث فيه من خلال ابراز مجموعة من المتغيرات السوسيوثقافية والتي ترى من خلالها أن المشاركة الاجتماعية تختلف وفقها. بالإضافة إلى وضع مؤشرات متعلقة بالمشاركة كالإطلاع على البرامج الجديدة التي تضعها الدولة والاتصال بالمؤسسات الادارية المختصة بذلك واستفادة النساء الريفيات من هذه البرامج .

1-المستوى الثقافي والمشاركة الاجتماعية :

إن الأساس المتبع في هذا الجزء هو التطرق للمشاركين في العملية التنموية ، إن المشاركة هي نسبة الدخول في هذه المشاريع وبغض النظر عن مدى نجاعتها اونجاحها ومنه فعلينا التطرق لكل الفاعلين في هذه العملية انطلاقا من المبحوثين ومن يمثلونهم في هذه الدراسة (الابناء،النساء).

جدول رقم 30 يبين توزيع المبحوثين حسب الاستفادة من قرض أو دعم

		التكرار	النسبة المئوية
الاستفادة من قرض أو دعم	نعم	132	44.6
	لا	160	54.1
بدون إجابة		4	1.4
المجموع الكلي		296	100

إن الاستفادة من المشاريع التنموية لها صيغتين سواء عن طريق الدعم وهو إعطاء أموال أو تجهيزات للمستفيدين بدون إرجاع هذه الأموال ،أما القرض فهو مرتبط بالبنك وفق مشاريع محددة ويلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 54.1% لم يستفيدوا من هذه المشاريع .

إن عدم الاستفادة هي متعلقة بالمشاريع ذات الطابع الفردي وليس الجماعي كما ذكرنا سابقا . .بالمقابل نجد نسبة 44.6% هم من استفادوا من قروض أو دعم ، يدخل ضمن هذه الاستفادات السكن الريفي والذي يمثل جزء كبير .

إن الفئات الاجتماعية المختلفة والمشكلة للمجتمع الريفي لا ترتبط فقط بالرجال فهناك فئة النساء وهي فئة فاعلة في نمو المجتمع وعلى هذا الأساس ادرجنا هذه الفئة وهذا ما سنوضحه في الجزء والمرتبط باستفادة نساء المبحوثين من قروض أو دعم .

بالنظر إلى مفهوم تنمية المجتمعات المحلية (الريفية)وهو العملية المصممة لإيجاد الظروف الخاصة بتشجيع وتحقيق التقدم الاجتماعي للمجتمع كافة عن طريق الاشتراك الحيوي الفعال لسكان المجتمع المحلي والاعتماد إلى اقصى حد ممكن على البواعث (الدوافع) الاجتماعية والمبادرة الاجتماعية والابتكار والبناء لهؤلاء السكان ، وتعتمد تنمية المجتمعات على ترابط نوعين من القوى التي تؤثر في ذلك ، القدرة على تعاون الآخرين ومساعدة الذات والقدرة على اكتساب وتبيين طرق الحياة الجديدة .والوسائل والطرق الفنية والأجهزة في كل مجال اجتماعي .ومن الأسس التي تقوم عليها التنمية المحلية هي الاعتماد المتزايد على اشتراك كل الفئات في برامج التنمية وهذا يزيد من فاعلية هذه البرامج وننشئها على أساس أعم ويهيئ لها الفرصة للتوسع المستقبلي وطويل المدى .

ومن هذا المنطلق ادرجنا هذه الفئة –النساء–ومدى مشاركتها في العملية التنموية وكذا العوامل المؤثرة في مشاركتها أم لا والتي تتجلى في الأساس في قابلية الرجل لعمل المرأة واندماجها في هذه المشاريع وعليه وضعنا بعض المتغيرات التي نرى أنها تؤثر في هذه المشاركة ومن بينها المستوى التعليمي للمبحوث وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 31 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و استفادة النساء من قرض

			استفادة النساء من قرض		المجموع
			نعم	لا	
المستوى التعليمي	أمي	التكرار	20	116	136
		النسبة	14,7%	85,3%	100,0%
	ابتدائي	التكرار	0	32	32
		النسبة	,0%	100,0%	100,0%
	متوسط	التكرار	0	36	36
		النسبة	,0%	100,0%	100,0%
	ثانوي	التكرار	0	40	40
		النسبة	,0%	100,0%	100,0%
	جامعي	التكرار	4	44	48
		النسبة	8,3%	91,7%	100,0%
المجموع		التكرار	24	268	292
		النسبة	8,2%	91,8%	100,0%

إن الاتجاه العام الخاص بالجدول ينحى باتجاه عدم استفادة النساء أو بمعنى عدم مشاركتهم مع كل فئات المستوى التعليمي للمبحوث بحيث يمثل ذلك نسبة 91.8%. هذا بالمقارنة مع فئة المستفدين والمقدرة بنسبة 8.2%،وعند تفصيل مستويات التعليم لدى المبحوثين نجد أن النساء اللواتي استفادت من دعم أو قرض هم عند فئة الأميين نسبة 14.7%وفئة ذوي المستوى التعليمي الجامعي نسبة 8.3% في حين نجد النسبة تنعدم عند المبحوثين ذوي المستوى التعليمي ابتدائي ومتوسط وثانوى –

لقد حاولنا من خلال هذا المبحث ابراز المشاركين في العملية التنموية وكذا أسباب العزوف عن ذلك وقد تطرقنا إلى المستوى التعليمي للمبحوث وكذا متغير السن .وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 32 يبين توزيع المبحوثين حسب السن و استفادة النساء من قرض

			استفادة النساء من قرض		المجموع
			نعم	لا	
السن	30-20	التكرار	4	56	60
		النسبة	6.7	93.3	100
	40-30	التكرار	0	36	36
		النسبة	0	100	100
	50-40	التكرار	8	76	84
		النسبة	9.5	90.5	100
	60-50	التكرار	12	68	80
		النسبة	15.0	85.0	100
	....-60	التكرار	0	32	32
		النسبة	0	100	100
المجموع		التكرار	24	268	292
		النسبة	8.2	91.8	100

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن كل من الفئتين العمريتين 20-30 و40-60 هم المشاركين في هذه العملية بحيث يتقابل مع الجدول السابق في الفئة العمرية 20-30 هي التي تقابل الجامعيين الذين استفاد نسائهم من المشاريع التنموية والفئة الاخرى هي فئة المبحوثين الأميين وليس هناك اختلاف واضح بين الجدولين فكلا المتغيرين يوضحان نفس النتائج إذ يقودنا هذا إلى فكرة أخرى هي مرتبطة بالتحولات السوسيوثقافية لهذه المجتمعات الريفية بمعنى آخر هل هذه النسبة دافعة لعدم قبول الرجل استفادة المرأة واشتراكها في العملية التنموية أم إن هناك أسباب أخرى متعلقة بهذه الفئة وهذا ما سنبينه في المبحث التالي .

2- التحولات السوسيوثقافية في البنية الاجتماعية :

إن من شروط تحقيق التنمية بمجال جغرافي معين، أن يستهدف الفعل التنموي ساكني هذا المجال، وأن يشترك هؤلاء السكان في تخطيط وتنفيذ تلك البرامج المحتملة، وكل هذا يقتضي تأهيل العنصر البشري وجعله قادرا عمليا على المشاركة. ولكي يتأتى دور التعليم في تنمية العالم الريفي، سيكون من بين وظائفه تمكين الناشئة من كفايات الاندماج والمساهمة في الإنجاز الجماعي لتطوير المجال، الشيء الذي يتطلب من التعليم انخراطا واعيا وهادفا في مخطط شامل للتنمية المحلية، مخطط بإمكانه جعل المجال الريفي قادر على الحفاظ على ساكنيه وتمكينهم من المساهمة في التنمية، عبر تثبيت الإطار الديمغرافي وتحصينه من الهجرة.

إن عملية التنمية تستدعي تظافر كل الجهود والطاقات البشرية الموجودة في المجال الريفي بما في ذلك فئة النساء وهذا ما يتجلى من خلال مؤتمر بكين 1995 حول المرأة والذي تطرق إلى مقاربة النوع والتنمية .بحيث صرحت الأمينة العامة للمؤتمر :" لقد اصبحنا ننظر للمشاكل الدولية من زاوية خصوصيات الجنس أي النوع وعليه يجب أن ينصب اهتمامنا على الكيفية التي تجعل المشاكل الدولية تطال النساء وكيف يكون باستطاعتهن المساهمة في حل المشاكل " ومن هذا الإطار وبالموازاة مع ما ذكر في المبحث السابق على مدى مشاركة المرأة في التنمية من خلال هذه الدراسة حاولنا أن نبحث عن المعوقات التي تقف أمام مشاركة المرأة في هذه العملية مقارنة بالتغيرات الحاصلة لدى فئة الرجال وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 33 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي وسبب عدم حصول النساء على قرض

			سبب عدم حصول النساء على قرض				المجموع
			عاملة	لا يحب عمل المرأة	عراقيل إدارية	ليس لدينا علم	
المستوى التعليمي	أمي	التكرار	0	80	12	4	96
		النسبة	,0%	83,3%	12,5%	4,2%	100,0%
	ابتدائي	التكرار	0	24	8	0	32
		النسبة	,0%	75,0%	25,0%	,0%	100,0%
	متوسط	التكرار	0	20	16	0	36
		النسبة	,0%	55,6%	44,4%	,0%	100,0%
	ثانوي	التكرار	4	16	4	4	28
		النسبة	14,3%	57,1%	14,3%	14,3%	100,0%
	جامعي	التكرار	4	0	32	4	40
		النسبة	10, %	,0%	80,0%	10,0%	100,0%
المجموع		التكرار	8	140	72	12	232
		النسبة	3,4%	60,3%	31,0%	5,2%	100,0%

إن نسبة النساء التي لم تشارك في عملية التنمية ولم تستفد من ذلك في ما يتعلق بالمشاريع ذات الطابع الفردي هي كبيرة جدا و هي تعتبر طاقات بشرية مهدورة بحيث نجد نسبة 78.37% ،فيتضح من نتائج الجدول أن لهذه الفئة الواسعة مجموعة من الأسباب والتي يوضحها الجدول ، نجد أن أكبر نسبة هي عند فئة المبحوثين الذين يروا أن عدم مشاركة نساءهم هو بسبب عدم تقبلهم لعمل المرأة والممثل بنسبة 60.3% تليها نسبة المبحوثين الذين يروا أن العراقيل الادارية مثل كثرة الوثائق والإثباتات وغيرها وقد مثلت نسبة 31% في حين نجد فئة النساء العاملات أو بالضبط الموظفات هي .نسبة قليلة وتمثل 3.4% وعملهم هذا يمنعهم من المشاركة كعاملات في الفضاء الريفي ،أما الفئة الاخرى

فهي ترى أن سبب عدم مشاركة نساءهم أو استفادتهم هو عدم الاطلاع على هذه البرامج اطلاقا ونجد نسبة 5.2% من المبحوثين.

يتضح من خلال الجدول أن المبحوثين ذوي مستوى أمي ولا يحبذون مشاركة المرأة تمثل أكبر نسبة ب 83.3% في حين نجد أن ذوي المستوى الجامعي سبب عدم حصول نسائهم على قرض أو دعم يرجع إلى التعقيدات الادارية في تنفيذ هذه البرامج التنموية .وتتوزع باقي العينة على مختلف المستويات والتي نجد فيها نوعا من التقارب.

إن هذا الفرق في المستوى يوضح الخلفية السوسيوثقافية لمختلف فئات المجتمع والذي تدعمه نسبة الجامعيين الذين لا يحبون عمل المرأة في هذا المجال والتي تنعدم بشكل كلي ،إن المؤشرات المرتبطة بالخلفية السوسيوثقافية تتدرج ضمن عنصرين المستوى التعليمي والسن كما شرحنا ذلك في اعتمادنا على هذين البعدين سابقا في خصائص عينة البحث ودور كل كنهما ، ومن أجل ذلك أضفنا متغير السن مع أسباب عدم حصول النساء على قرض أودعم وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 34يبين توزيع المبحوثين حسب السن و أسباب عدم استفادة النساء من البرامج

			سبب عدم الاستفادة النساء من البرامج				المجموع
			عاملة	لا يحب عمل المرأة	عراقيل إدارية	ليس لدينا علم	
السن	30-20	التكرار	0	12	36	4	52
		النسبة	,0%	23,1%	69,2%	7,7%	100 %
	40-30	التكرار	8	24	0	4	36
		النسبة	22,2%	66,7%	,0%	11,1%	100%
	50-40	التكرار	0	60	4	4	68
		النسبة	,0%	88,2%	5,9%	5,9%	100%
	60-50	التكرار	0	40	16	0	56
		النسبة	,0%	71,4%	28,6%	,0%	100%
	60-	التكرار	0	4	16	0	20
		النسبة	,0%	20,0%	80,0%	,0%	100 %
المجموع		التكرار	8	140	72	12	232
		النسبة	3,4%	60,3%	31,0%	5,2%	100%

من خلال بيانات الجدول يتضح لنا أن النتائج هي متقاربة مع الجدول السابق بحيث نجد أن الفئات العمرية 50-60 سنة فما فوق هي التي تمثل النسبة الكبيرة للمبحوثين الذين يروا أن سبب عدم استفادة نساءهم من المشاريع التنموية هو عدم تشجيعهم لمشاركة المرأة في ذلك في حين نجد أن الفئة العمرية 20-30 سنة ترى أن العراقيل الادارية هي التي تقف حاجز أمام ذلك .

عند التطرق للمبحوثين الذين استفاد نساءهم من المشاريع التنموية نجد أن هذه الفئات تمثل كل من المبحوثين الذين عمرهم يزيد عن 60 سنة والمبحوثين الذين مستواهم الدراسي من الاميين .

من خلال مقارنة هذه النتائج والمتعلقة بالجداول السابقة يتضح لنا أن هناك عنصر مهم ساهم في هذه العملية سواء الأسباب المتعلقة بالجوانب الادارية كالتسهيلات الادارية وغيرها أو العملية الاتصالية

وهذا ما سنوضحه في المبحث التالي والذي من خلاله نتطرق إلى مصدر المعلومات حول البرامج الجديدة للريفيين وكذا الاطلاع على هذه البرامج والكيفية التي سيتم بها ذلك.

الارتباط بالمجال الريفي و التنمية :

يعتبر النشاط الممارس من بين المميزات المرتبطة بالمجال الريفي والحضري وهذا ما تطرقت إليه كل الاتجاهات النظرية المحددة للمجالين سواء فكرة الثنائيات أو المحكات المتعددة حيث يرى ابن خلدون أن اختلاف الناس باختلاف نحلهم في المعاش" ومن هذا الاساس نرى الارتباط الوثيق من الحياة الاجتماعية بأدق تفاصيلها والنشاط المهني نوعه ومكانه فهل يمكن اعتبار أن مكان النشاط هو الذي يحدد لنا المشاركة الاجتماعية في التنمية الريفية ؟وهل يمكن اعتبار هذا الأخير من بين محددات الاتصال في مجال التنمية ؟ وهذا ما سنوضحه فيما يلي من خلال تحديد النشاط المهني الممارس في جانبين وهما مكان النشاط المهني والمهارات المتوفرة لدى المبحوثين انطلاقا من أن هذه المهارات هي مرتبطة بالمجال الريفي .

جدول رقم 35يبين توزيع المبحوثين حسب مكان النشاط والاطلاع على البرامج التنموية

			الاطلاع على البرامج التنموية		المجموع
			نعم	لا	
مكان النشاط	الريف	التكرار	68	60	128
		النسبة	53.1	46.9	100
	المدينة	التكرار	56	28	84
		النسبة	66.7	33.3	100
	الاثنين معا	التكرار	40	28	68
		النسبة	58.8	41.2	100
المجموع		التكرار	164	116	280
		النسبة	58.6	41.4	100

يتضح من خلال بيانات الجدول أن أكبر نسبة لدى المبحوثين باختلاف مكان نشاطهم هي على اطلاع بالبرامج التنموية الجديدة المرتبطة بمجالهم الريفي بحيث نجد نسبة 58.6% من هم على اطلاع في حين نجد نسبة 41.4% ممن ليس لهم إطلاع على هذه البرامج .غير أن الملاحظ أن الذين نشاطهم في المجال الريفي هو أقل نسبة 53.1% مقارنة بالذين نشاطهم في المدينة ب66.7% .إن هذه الملاحظة تبين لنا أن هناك نقص في العملية الاتصالية بحيث نجد أن المرتبطين بالمجال الحضري مهنيا هم على اتصال دائم بكل فئات المجتمع الاخرى وعليه يمكن لهم التوصل إلى المعلومات الجديدة المرتبطة بهذا المجال .في حين نفسر التناقص في هذه النسبة عند المبحوثين المرتبطين مهنيا بالمجال الريفي بالعزلة وقلة الاحتكاك بالمجتمع الخارجي .وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي والمتعلق بمصدر المعلومات حول البرامج التنموية ومدى مشاركة الادارة القائمة على هذه البرامج في ذلك .

جدول رقم 36 يبين توزيع المبحوثين حسب مكان النشاط والذهاب للإدارة

			الذهاب للإدارة			المجموع
			تذهب للإستفسار	تنتظر حتى يأتوك	لا تذهب للاستفسار	
مكان النشاط	الريف	التكرار	108	20	0	128
		النسبة	84.4	15.6	0	100
	المدينة	التكرار	48	12	4	64
		النسبة	75	18.8	6.3	100
	الاثنين معا	التكرار	56	8	0	64
		النسبة	87.5	12.5	0	100
المجموع		التكرار	212	40	4	256
		النسبة	82.8	15.6	1.6	100

إن الاتجاه العام لبيانات الجدول تتجه نحو المبحوثين الذين يذهبون للإدارة من أجل الاستفسار حول البرامج التنموية الجديدة بنسبة 82.8% في حين نجد النسب قليلة جدا لدى المبحوثين الذين تأتيهم المعلومة من طرف الادارة المعنية وتحضى وتجدر الاشارة هنا (محافظة الغابات القائمة على هذا النوع من المشاريع) أما نسبة المبحوثين الذين يسألون عن هذه البرامج قليلة جدا بنسبة 1.6% نلاحظ أن النسبة الأكبر لدى الفئة الاولى وهي المبحوثين الذين يتصلون بالإدارة نسبة 87.5% وهذا راجع لكون المبحوثين كثيري التنقل من المجال الريفي الى المجال الحضري بالإضافة إلى التواصل مع كل فئات المجتمع .أما النسبة القليلة هي لدى المبحوثين الذين نشاطهم في المدينة وهذا نتيجة لعدم الاهتمام وذلك لارتباط نشاطهم المهني بالمجال الحضري .

إن الارتباط المكاني بالنشاط المهني لايمكن أن يعبر بشكل دقيق حول الاهتمام بالمستجدات المرتبطة بالمجال الريفي وخاصة المشاريع التنموية الريفية .

نحن نخص بالذكر هنا المشاريع ذات الطابع الفردي وهذا نتيجة لما ذكر سابقا حول المشاريع ذات الطابع الجماعي أي تركيز المبحوثين على المشاريع الفردية فقط فهل يمكن اعتبار أن المهارات المتوفرة لدى المبحوثين تعتبر دوافع للبحث عن المستجدات فيما يتعلق بالبرامج التنموية ؟ وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي والذي نربط فيه بين المهارات المتوفرة لدى المبحوثين والاتصال بالإدارات المعنية .

جدول رقم 37 يبين توزيع المبحوثين حسب المهارات المتوفرة والذهاب للإدارة

			الذهاب للإدارة			المجموع
			تذهب للإستفسار	تنتظر حتى يأتوك	لا تذهب للاستفسار	
المهارات المتوفرة	حرف تقليدية	التكرار	16	4	0	20
		النسبة	80,0%	20,0%	,0%	100,0%
	لا يوجد	التكرار	72	12	4	88
		النسبة	81,8%	13,6%	4,5%	100,0%
	الفلاحة	التكرار	92	4	0	96
		النسبة	95,8%	4,2%	,0%	100,0%
المجموع		التكرار	180	20	4	204
		النسبة	88,2%	9,8%	2,0%	100,0%

يلاحظ من خلال الارقام الموجودة في الجدول أنه هناك اختلاف في القيم مع الجدول السابق وهذا نتيجة لعدم الاجابة على السؤال المرتبط بالمهارات المتوفرة .ولكن يبقى الاتجاه العام للجدول كسابقه . .يلاحظ أن أكبر نسبة تهتم بالمشاريع وتذهب للإدارات المعنية للاستفسار هي لدى المبحوثين الذين لديهم مهارات وإمكانيات مرتبطة بالفلاحة بنسبة 95.8% .وذلك راجع لكون أغلب المشاريع هي مرتبطة بالمجال الفلاحي ،أما النسبة التي تليها والمقدرة ب 81.8% والتي تمثل فئة المبحوثين الذين بدون مهارات مهنية ، وهذا راجع لكون هذه الفئة تبحث عن مجال للعمل فقط فهي تسعى وراء كل الفرص المتوفرة والمتاحة .

إن هذه النتائج لها دلالة كبيرة مرتبطة بكون وجود الاستعدادات لدى الريفيين للانخراط في المشاريع التنموية ولكن لا تستغل هذه الاستعدادات نتيجة للعراقيل الإدارية هذه العراقيل التي في بعض الحالات تعتبر اجراءات عملية لسير العملية التنموية في حين نجد هؤلاء المبحوثين ليس لديهم الامكانية في التعامل مع الوثائق بالإضافة إلى عدم توافق هذه الاجراءات مع الجوانب السوسيوثقافية لهذه الفئة من المجتمع .

استنتاج:

إن اختلاف الأطر النظرية المرتبطة بالتنمية هو الذي يحدد الأسس التي يركز عليها القائمين على التنمية إن اتجاه النماذج والمؤشرات يحدد مجموعة من العتبات الكمية خاصة ببعض المؤشرات والتي إذا يلغتها المجتمعات فهي تدخل في خانة الدول المتقدمة .وبالمقابل نجد أن سياسة التجديد الريفي في الجزائر هي مبنية على طابعين لمشاريع التنمية الريفية التي تمس بتنفيذها شريحة كبيرة من المجتمع الريفي وهي التي تقاس بها تلك المؤشرات من تعليم وصحة وسكن والطابع الثاني هو مرتبط بالمشاريع ذات الطابع الفردي والمتمثلة أساسا في النشاط الاقتصادي الممارس .

من خلال نتائج البحث في هذا الفصل يتبين لنا أن المؤشرات العامة المتعلقة بالتنمية هي مرتفعة والتي وضعت الجزائر بشكل عام في مرتبة الدول ذات التنمية المرتفعة وهذا وضحته عينة البحث الخاصة ببحثنا وتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية حول الجزائر.

تعتبر الهجرة الريفية من بين المؤشرات الهامة على مدى فعالية برامج التنمية الريفية وذلك من خلال جعل المجال الريفي جاذبا للسكان .لقد اوضحت نتائج البحث ان افراد عينة البحث هم أكثر ارتباطا بالمجال الريفي وخاصة فيما يتعلق بنوع النشاط الممارس ومكانه ولقد لاحظنا أن المبحوثين الذين عادوا إلى مناطقهم الاصلية بعد الهجرة لايعود السبب في ذلك إلى مشاريع التنمية الريفية بالرغم من أن أهداف التنمية الريفية الاولى هي اعادة تأهيل المجال الريفي فسبب عودة هؤلاء المبحوثين هو ارتباطهم اقتصاديا بالمجال الريفي .بحيث يرى المبحوثين أن مشاريع التنمية لاهتمام في تثبيت السكان الريفيين في مواطنهم الأصلية .

يظهر لنا من خلال هذين التوجهين ، الاول التركيز على المشاريع التي تعتبر مؤشرات للتنمية الريفية .والتي نسب ارتفاعها أو انخفاضها هي دلالة على مستوى التنمية .والثاني هو مدى توفير رؤوس الأموال لمساعدة الريفيين على ممارسة انشطتهم الاقتصادية المتمثلة في الفلاحة (الزراعة والانشطة المرتبطة بالمجال الريفي) إن هذين التوجهين يوضحان اختلاف الرؤى بالنسبة للتنمية الريفية بين الفاعلين الاجتماعيين في تنفيذ مخططاتها

ومشاريعها وبلوغ اهدافها ومن جهة أخرى . اختلاف هذه الرؤى والأهداف كان مرتبط بنوع المشاريع في حد ذاتها وذلك من حيث القدرة على التنفيذ والتحكم والمراقبة لاستمرارية هذه المشاريع وهذه العناصر السابقة الذكر هي المتحكمة في أي نوع من المشاريع يركز القائمين على التنمية الريفية .

الفصل السادس

الامكانات والقدرات والتنمية التشاركية

1-1 القدرات والمشاركة في التنمية

الفقر والقدرات الاجتماعية في المجال الريفي

القدرات والحد من المشاركة

2-1 معوقات المشاركة والقدرات.

الانخراط في المشاريع

أثر التمدرس والتكوين في الحركية السكانية

الموارد والدعم ومستقبل الاستقرار

3-1 المجال الريفي الآفاق والطموحات

تمهيد :

إن أنماط مشاركة السكان الريفيين في التنمية تتعدد وتتباين من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى –كما تختلف هذه الأنماط ودرجاتها من مرحلة إلى أخرى من مراحل عمليات التنمية " إعداد الخطة وتنفيذها ،متابعة وتقويم المشاريع والبرامج "ونجد في هذا مجموعة من الاستراتيجيات المتعلقة بالمشاركة في التنمية ،

– استراتيجية التعلم العلاجية .

– استراتيجية تغير السلوك .

–ا ستراتيجية التعزيز والتعاون.

– استراتيجيات الحصول على تأييد المجتمع .([1])

إن عمليات التنمية تعمل على استحداث مجتمعات محلية جديدة مبنية على منظور جديد .بحيث يصبح هو ذلك المجتمع الذي تم انشاؤه على اسس تخطيطية متكاملة بما في ذلك النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية "،إن هذا التخطيط يكون مبني على استغلال أكبر قدر من امكانات المجتمع ، المادية والبشرية حتى يمكن تحريكها في خطط زمنية محددة لإحراز الهدف المطلوب .ومن هذا الأساس عملنا على التركيز في هذا الفصل على القدرات المادية والبشرية المتوفرة لدى عينية بحثنا ومقارنة ذلك باستغلال هذه الامكانات في عمليات التنمية والتي تتجلى من خلال الانخراط في مشاريع التنمية .إن من بين الأسس التي اشارت إليها الكثير من الدراسات المتعلقة بتنمية المجتمعات المحلية بصفة عامة هي التركيز على الفائدة التي تعود على المشاركين وبصفة مباشرة ،ولكن إن وجهات النظر بين السكان المحليين والموظفين الحكوميين تختلف لذلك نحن في هذا البحث نعمل على ابراز وجهة نظر السكان الريفيين وهي ليست بالضرورة تكون متوافقة مع وجهات النظر الأخرى أو مسايرة لمخططات عمليات التنمية في المجال الريفي.

[1] محمد عبد الفتاح محمد –تنمية المجتمعات المحلية –المكتب الجامعي الحديث -2008 ص82.

1-القدرات والمشاركة في التنمية :

في هذا البحث نبرز الجوانب العملية للتنمية الريفية وهي ميدانيا كيف تظهر والتي تتجسد أساسا في الانخراط في المشاريع التنموية والاستفادة المباشرة للسكان المحليين بذلك .إن ما سنوضحه في هذا الجدول هو رأي المبحوثين حول فكرة الاهتمام بالمجال الريفي من طرف الدولة والمتمثل في التحفيز للعمل في المجال الريفي .

جدول رقم 38 يبين توزيع المبحوثين حسب عمل افراد العائلة في الريف ووجود تحفيز للعمل في الريف

			وجود تحفيز للعمل في الريف		المجموع
			نعم	لا	
وجود احد افراد العائلة يعمل في الريف	نعم	التكرار	124	64	188
		النسبة	66,0%	34,0%	100,0%
	لا	التكرار	60	48	108
		النسبة	55,6%	44,4%	100,0%
المجموع		التكرار	184	112	296
		النسبة	62,2%	37,8%	100,0%

إن الملاحظ من خلال الجدول البسيط المرتبط بوجود افراد العائلة يشتغلون في المجال الريفي هو وجود نسبة كبيرة مقدرة ب63.51% ،إن الاشارة إلى هذه النسب الهدف منها هو ابراز الاستعدادات والقدرات الخاصة بالمجال الريفي لدى عينة بحثنا .إن الاتجاه العام للجدول يلاحظ من خلاله أن هناك تحفيز للعمل في المجال الريفي من طرف الدولة المجسدة في برامجها التنموية بنسبة 62.2% وتدعم هذه النسبة بفئة المبحوثشن الذين لديهم أفراد من العائلة يعملون في المجال الريفي بنسبة 66% والتي ترى العكس بنسبة 55.6 %

ومن خلال حساب معامل ارتباط التوافق بين هذين المتغيرين يتبين أن هناك ارتباط ضعيف هو r =0.21 .إن لهذه النتيجة دلالة على وجود عوامل أخرى تساهم أو تعمل على اختلاف هذا الرأي .ولذلك عملنا على إضافة بعد آخر وربطه بمتغير عمل افراد الأسرة في المجال الريفي وهذا من أجل إيضاح تلك العلاقة المتمثلة في اهتمام الدولة من خلال العملية التنموية بهذه الفئات وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي المتعلق بالاستفادة من قرض أودعم أي الانخراط في مشاريع التنمية الريفية ،و عمل أفراد الأسرة في المجال الريفي وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 39 يبين توزيع المبحوثين حسب عمل افراد العائلة في الريف والاستفادة من دعم او قرض

			الاستفادة من قرض		المجموع
			نعم	لا	
وجود احد افراد العائلة يعمل في الريف	نعم	التكرار	112	76	188
		النسبة	59,6%	40,4%	100,0%
	لا	التكرار	20	84	104
		النسبة	19,2%	80,8%	100,0%
المجموع		التكرار	132	160	292
		النسبة	45,2%	54,8%	100,0%

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن الأشخاص الذين استفادوا من قرض هم المبحوثين الذين لديهم افراد آخرين يعملون في المجال الريفي داخل الأسرة وذلك بنسبة 59.6% في حين المبحوثين الذين لا يوجد احد افراد العائلة يعمل في الريف نجد نسبة 19.2% واستفادوا من قرض ، لقد حاولنا من خلال هذا التركيب ما بين المتغيرين ايضاح العلاقة بين الاهتمام

والإمكانات .إن هذه النتيجة تدل على أنه كلما كان هناك أفراد يهتمون بالعمل في المجال الريفي كلما كانت هناك استفادة وانخراط في هذه المشاريع . إن هذه النتيجة ايضا تدعم من خلال حساب معامل الارتباط بين المتغيرين ونجد $r = 0.72$.وهي درجة ارتباط مرتفعة وهذا يرجع إلى أنه كلما كان عدد المشتغلين في المجال الريفي داخل الأسرة كبير كلما أدى ذلك إلى بحث هؤلاء الأفراد عن الفرص المتاحة في هذا المجال ويمكن اعتبار هذه المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية هي عبارة عن فرص متاحة و على هذا الأساس ترتفع النسبة لدى هذه الفئة .

جدول رقم 40 يبين توزيع المبحوثين حسب توفر مهارات مهنية اخرى و الاستفادة من قرض

			الاستفادة من قرض		المجموع
			نعم	لا	
مهارات مهنية اخرى	حرف تقليدية	التكرار	0	24	24
		النسبة	,0%	100,0%	100,0%
	لا يوجد	التكرار	48	56	104
		النسبة	46,2%	53,8%	100,0%
	الفلاحة	التكرار	52	48	100
		النسبة	52,0%	48,0%	100,0%
المجموع		التكرار	100	128	228([1])
		النسبة	43,9%	56,1%	100,0%

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول أن فئة المبحوثين الذين يمتلكون مهارات مرتبطة بالمجال الفلاحي .هم الفئة الأكثر التي استفادة من قروض متعلقة ببرامج التنمية الريفية

([1]) يلاحظ تغير في حجم عينة البحث وهذا راجع لعدم إجابة كل المبحوثين على السؤال .

بنسبة 52% تليها فئة المبحوثين بدون مهارات .وهذا راجع لكون أن مخطط برامج التنمية الريفية مبنية بشكل كبير على الجانب الفلاحي فهذه النسبة ترتفع نتيجة لسببين :

1-تركيز مشاريع التنمية على المجال الفلاحي وبذلك تكون من بين الأهداف الأولى للقائمين على تنفيذ هذه المشاريع .

2-اتصال أصحاب المهارات الفلاحية بالمؤسسات القائمة على ذلك .

إن هذه النسبة تتضح من خلال العلاقة الارتباطية بين المتغيرين .غير أن هذه القيمة منخفضة بحيث نجد r=0.29 وهذا ما يتجلى في الارتباط الجزئي بين المتغيرين والذي يتعلق ببعد واحد من أبعاد القياس الخاص بالمهارات المهنية المتوفرة لدى المبحوثين .

1-1-<u>الفقر والقدرات الاجتماعية في المجال الريفي:</u>

إن الفقر ظاهرة نسبية متعددة الجوانب و إن كل الدراسات المتعلقة بالفقر ترتبط دوما بالمنهجية المستخدمة والطريقة المستعملة لقياسه ولذلك يقاس الفقر في معظم الأحيان بالمعيار المادي ، وبما أن الفقر متعدد الجوانب في طبيعته فإنه من الأنسب إذن استخدام معايير متعددة لقياسه .

ووفقا لتقرير الخاص بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تقريره المتعلق بحالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال افريقيا لسنة 2007 تضع مجموعة من المؤشرات المتعلقة بقياس الفقر الريفي والمتمثلة في :

- البطالة الريفية .
- قلة الدخل من الزراعة .
- تزايد عزلة المناطق الريفية.

هذه الأخيرة ماهي إلا نتائج لأبعاد أخرى المقابلة للفقر الريفي وهي

1-ضعف رأس المال التسييري وينطوي ضمن هذا البعد:

- انخفاض مستوى التعليم والمهارات .
- ارتفاع مستويات الأمية .

2-قلة الاستمارات المالية في المناطق الريفية ونجد ضمنها :

- سوء البنى الأساسية الريفية (الخدمات الاجتماعية)
- قلة خدمات التمويل الصغرى .
- قلة الاستمارات العامة والخاصة .

إن الأبعاد الخاصة بالفقر هي نتائج أيضا منظومة عامة .المادية منها والتاريخية والاجتماعية بحيث تلعب المقدرات المادية في المجال الريفي دورها الهام في ذلك ونذكر بالأخص ملكية الأرض الخاصة بالاستثمار الزراعي وكذا بعض مظاهر ذلك .مثل السكن إننا ومن خلال هذا المبحث نود الخوض في هذه الأبعاد انطلاقا من عينة بحثنا وكذا الاحصائيات العامة الخاصة بالجزائر فيما يتعلق بهذه المؤشرات .

إن الشكل العام والظاهر لفئات المجتمع الريفي هي أنها تتميز بالفقر ولكن وفق هذه الأبعاد السابقة الذكر .أين يمكن تصنيف عينة بحثنا ؟ وماهي العوامل الأخرى المؤثرة في ذلك؟ .

تعتبر المهارات المتوفرة لدى أفراد المجتمع الريفي ونقصها من بين المؤشرات التي تدل على الفقر الريفي .وعلى هذا الأساس ربطنا ما بين متغيرين احدهما يمثل عكس البعد الأول والثاني متعلق بالإعانات الاجتماعية هذه الأخيرة هي تتعلق بالعائلات المعوزة والفقيرة فقط .إننا ومن خلال هذا الربط نوضح الخلل القائم بين التركيبة المادية للمجتمع والتي يمكن قياسها وكذا التركيبة السوسيولوجية وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 41 يبين توزيع المبحوثين حسب توفر مهارات مهنية اخرى و الاستفادة من الاعانات

			الاستفادة من الاعانات		المجموع
			نعم	لا	
توفر مهارات مهنية اخرى	حرف تقليدية	التكرار	4	20	24
		النسبة	16,7%	83,3%	100,0%
	لا يوجد	التكرار	52	56	108
		النسبة	48,1%	51,9%	100,0%
	الفلاحة	التكرار	64	36	100
		النسبة	64,0%	36,0%	100,0%
المجموع		التكرار	120	112	232
		النسبة	51,7%	48,3%	100,0%

إن الاعتماد على بعد الإعانات الاجتماعية من الناحية الإدارية الذين يستفيدون من هذه الأخيرة هم العائلات الفقيرة ، ومن خلال بيانات الجدول يتضح أن نسبة معتبرة من عينة البحث تستفيد من هذه الاعانات بنسبة 51.7% إن هذه دلالة على وجود الفقر الريفي هذا من جهة وتدعم هذه النسبة بوجود ما يقارب 21.5% من السكان الريفيين في الجزائر هم فقراء([1]) وفق بيانات هيئة الامم المتحدة لتقرير 2007 ، ومن جهة أخرى نجد أن هذه الاستفادة هي مرتبطة بمتغير آخر (سوسيولوجي) متعلق بالبنية الثقافية المشكلة لدى المجتمع الجزائري بشكل عام وهي ثقافة الريع .وهذا من منطلق الدول ذات الاقتصاد الريعي والجزائر تعتبر من بين هذه الدول وهو ريع المواد الأولية والمنجمية ونجد أن هذا النوع من الريع قد عم عددا كبيرا جدا من الاقتصاديات العربية والبعض اصبح يعتمد كليا على الريع النفطي كالجزائر" ([2]) في حين نجد نسبة 48.3% لم يستفيدوا من هذه الاعانات .وهذه الفئة

[1]- محمد نبيل جامع، **الفقر الريفي ومحددات التنمية الريفية**،2010 ص 5.
[2]- جورج قرم ،**العرب في القرن الحادي والعشرين** ،دار الطليعة بيروت ، 2011، ص 237 .

تنقسم إلى قسمين .الفئة الأولى وهي التي لم تتح لها الفرصة لذلك أما الفئة الثانية هي التي استغنت عن هذه الاعانات .

نلاحظ من ارقام الجدول أن نسبة الأفراد الذين استفادوا من الاعانات تدعم بفئة ذوي مهارات مرتبطة بالفلاحة بنسبة 64% إن هذه الفئة تمثل بالأساس صغار المزارعين وهم المستأجرون أو أصحاب الحيازات الصغيرة والذين يزاولون الزراعة البعلية على قطع صغيرة من الأرض وهم عموما أفقر المزارعين ([3]) وهم يشكلون أغلبية المزارعين بالإضافة إلى العمال المعدمون والعمال المأجورون .سواء عمال زراعيين أو غير زراعيين وهؤلاء سواء يملكون أراضي ام لا يهم يعتمدون على أجورهم أكثر مما يعتمدون على زراعة أراضيهم .

من خلال التطرق إلى الفئات الأخرى والمتعلقة بالحرف التقليدية أو المبحوثين بدون مهارات . تجدر الاشارة إلى أن نقص المهارات المرتبطة بالعمال الريفيين هي من الأسباب التي تحد تطور الأنشطة الزراعية والأعمال الريفية أما فيما يخص فئة الحرف التقليدية فنجد أن هذا الانتاج هو عشوائي لا يتوافق مع متطلبات السوق من حيث الجودة والنوع .

لقد لوحظ من خلال هذا الشرح أن ظاهرة الفقر الريفي هي مرتبطة بملكية الأرض وعلى هذا الأساس أضفنا متغير ملكية الأرض ونوعها وربط ذلك مع نوع السكن لدى المبحوث وهذا انطلاقا من فرض أن نوع السكن هو مؤشر للقدرة المالية فهو مظهر من مظاهر الفقر أو العكس .وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

[3]- تقرير هيئة الأمم المتحدة ،**الفقر الريفي**،2007، ص 42 .

جدول رقم 42 يبين توزيع المبحوثين حسب نوع السكن و نوع ملكية الارض

			نوع ملكية الارض		لا يملك ارض	المجموع
			عقد الملكية	شيوع		
نوع السكن	نمط قديم	التكرار	96	68	40	204
		النسبة	47.05	33.35	19.6	100
	نمط حديث	التكرار	20	24	12	56
		النسبة	35.72	42.86	21.42	100
	قصديري	التكرار	0	4	8	12
		النسبة	0	33.33	66.66	100
لا يملك سكن		التكرار	8	4	12	24
		النسبة	33.33	16.66	49.99	100
المجموع		التكرار	124	100	72	296
		النسبة	41.9	33.8	24.3	100

إن التطرق لملكية الأرض والاعتماد عليه انطلق من باب أن هناك ما يسمى بالمعوقات المؤسساتية المرتبطة بالتنمية وخاصة الريفية منها بحيث نجد أن نوع الملكية وحيازة الأرض تختلف مع شرائح المجتمع الريفي فنجد .فئة أصحاب الحيازات الغير مضمونة وهم الأشخاص المزارعون لهم حق استغلال الأراضي دون أن يتمتعوا بحق الملكية أو البيع .وهناك فئة المعدمون وهي نسبة معينة من الأسر الريفية الفقيرة والتي تملك حيازات صغيرة بحيث نجد ان هؤلاء يمثلون نسبة 89% من مجموع السكان الزراعيين ولكنهم لايحوزون إلا على 25% ([1]) من الأراضي الزراعية وهناك سبب آخر وهو تشظي الأراضي وهذا نتيجة للتزايد السكاني وقواعد الإرث التقليدية وهو الذي يتوضح من خلال فئة المالكين للأراضي يصيغة الشيوع .

إن البيانات الموضحة في الجدول تشير إلى ان هناك فئات معتبرة من المبحوثين تمللك الأرض بالصيغتين بدون سكن بالرغم من وجود برنامج السكن الريفي ولكن لم يستفيدوا

[1]- تقرير الأمم المتحدة –الفقر الريفي ،ص 55

ويمثلون نسبة 50%في حين نجد نسبة 18.91% من المبحوثين من يمتلكون سكن بالنمط الحديث وهو في أغلب الحالات مرتبط ببرنامج السكن الريفي .

إن ما يثير الانتباه هو وجود فئة من بين المبحوثين والذين يسكنون في بيوت قصديرية بالرغم من أنهم يملكون أرض بمختلف الانماط .نعم هي نسبة ضئيلة 1.81% بالإضافة إلى نسبة المبحوثين الذين لايملكون سكن والمقدرة ب8.1%.

القدرات والحد من المشاركة:

إن من بين الأسس التي يعتمد عليها في قياس مستوى التنمية في بلد ما هو ذاك الذي يخص المؤشرات المتصلة بمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وتمكينها ،إن مشاركة المرأة في قوة العمل بشكل عام هو ضئيل ويمثل 15% من القوى العاملة ([2]) وهي منخفضة جدا بالنسبة للمجال الريفي بحيث تمثل 16%.إننا وبالنظر إلى الإحصاء العام للسكن والسكان 2008 للجزائر نجد أن نسبة النساء 49.39% من مجموع السكان ، وتجدر الاشارة إلى النسبة المرتفعة من المتعلمين سواء عند الاناث أو الذكور بحيث نجد نسبة 20.9% من الاناث أكثر من 25 سنة ذوي مستوى ثانوي فما فوق[1] .

إن هذه الامكانات البشرية المتوفرة في المجتمع الريفي .لاتشارك في عجلة التنمية إلا بنسب ضئيلة، بحيث المرأة الريفية محرومة جدا فيما يخص فرص حصولها على خدمات التمويل الصغرى ويعود ذلك جزئيا إلى الهياكل المؤسسية المعادية لذلك، وإلى الممارسات الثقافية التقليدية وارتفاع معدلات الأمية ، وقد قام عدد من برامج الائتمان الصغيرة خلال السنوات الخمس الماضية باستهداف المرأة الريفية في الإقليم بهدف تحسين دخلها وتعزيز الأمن الغذائي الأسري ، وقد عملت مجموعة من التنظيمات والممثلة للمجتمع المدني كالجمعيات للعمل على تسهيل انخراط المرأة الريفية في هذه البرامج .

[2]- تقرير الأمم المتحدة ، نهضة الجنوب ، ص 169

[1]- تقرير التنمية البشرية ، 2013 سرق ذكره .

من هذا المنطلق عملنا على إدراج هذا المبحث وذلك من أجل معرفة الاسباب التي أدت إلى هدر هذه الطاقات البشرية .والتي عملت على عدم مشاركة المرأة وهذا نظرا لكل العوامل المتوفرة –المستوى التعليمي– التركيبة الديمغرافية ،البرامج التنموية المخصصة لهذا الاطار . إن ما يشير إليه عنوان هذا الجزء يتعلق بالحد من المشاركة في عملية التنمية . فالقدرات البشرية المعتمد عليها في هذه العملية ترتبط بالواقع السوسيولوجي للمجتمع الجزائري فالنقاط التي اشرنا إليها سابقا لا تعد وحدها هي المساهمة في الحد من المشاركة وإنما يتعدى ذلك .وهذا من منظور أن فئة النساء هي طاقة بشرية كبيرة وهي في نفس الوقت تعد تابع للرجل وذلك بحكم السلطة الذكورية في المجتمع الجزائري، إذن فمشاركة المرأة تعتمد على موافقة الرجل لذلك .وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي من خلال الربط مع متغير آخر وهو الاستفادة من المشاريع التنموية .

جدول رقم 43 يبين توزيع المبحوثين حسب الموافقة على مشاركة المرأة والاستفادة من دعم

			الاستفادة من دعم		المجموع
			نعم	لا	
الموافقة على مشاركة المرأة البرامج	نعم	التكرار	84	92	176
		النسبة	63.63	60.52	61.97
	لا	التكرار	48	60	108
		النسبة	37.37	39.48	38.03
المجموع		التكرار	132	152	284
		النسبة	100	100	100

لقد تباينت اجابات المبحوثين بين من يوافقون أم لا على مشاركة المرأة في المشاريع التنموية بحيث نجد 61.7 % من المبحوثين ابدوا موافقهم على مشاركة المرأة في حين 38.03% لا يوافقون على مشاركة المرأة ، إذن فهل يمكن اعتبار هذا السبب هو الذي أدى

إلى عدم استفادتهم من هذه المشاريع؟ ولكن الملاحظ من خلال النتائج أن هناك نسبة معتبرة من الذين لم يستفيدوا من دعم أو قرض في إطار التنمية الريفية والتي تمثل نسبة 60.52 % و يوافقون على مشاركة المرأة .في حين نجد 63.63% استفادوا من دعم أو قرض في إطار هذه المشاريع من المبحوثين الموافقين على مشاركة النساء في البرامج التنموية الريفية ، إن هذه النسب تحوي كل الفئات المشاركة في العملية التنموية من رجال ونساء ومن هذا الأساس حددنا فئة وحيدة من مجتمع بحثنا وهن النساء وهذا انطلاقا من سؤال الرجال باعتبارهم ممثلي النساء في هذا البحث ومحاولة منا معرفة مدى مساهمة المرأة في العملية من خلال استفادتها الفعلية من قرض أو دعم في إطار التنمية الريفية وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 44 يبين توزيع المبحوثين حسب استفادة النساء من دعم أو قرض الموافقة على مشاركة المرأة في البرامج

			الموافقة على مشاركة المرأة في البرامج		المجموع
			نعم	لا	
استفادة النساء من دعم أو قرض	نعم	التكرار	20	4	24
		النسبة	83.3	16.7	100
	لا	التكرار	160	100	260
		النسبة	61.5	38.5	100
المجموع		التكرار	180	104	284
		النسبة	63.4	36.6	100

يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة كبيرة من النساء لم تتخذ من مشاريع التنمية بحيث نجد نسبة 91.54% سواء كان الرجال موافقون ام لا على مشاركة في عجلة التنمية الريفية بالرغم من وجود نسبة الموافقة الكبيرة على مشاركة المرأة وهي 63.4% المبينة في الجدول السابق ايضا .

إن مشاركة المرأة في العملية التنموية لا يرتبط فقط بالجانب الإداري أو التنظيري للعملية ولكن يتعدى ذلك إلى حيثيات الواقع السوسيولوجي للمجتمع الريفي الجزائري ويمكن اعتبار كل من العادات و التقاليد الخاصة به من عوائق التنمية الريفية ، ومن هذا نجد أن هناك فئتين من الأسباب .

1-أسباب عدم الموافقة على مشاركة المرأة والتي تمثل 36.6% من عينة البحث.

2-أسباب عدم استفادة نساء المبحوثين الذين وافقوا على مشاركة المرأة في التنمية .

من خلال هذين العنصرين ادرجنا جدولين مرتبطين بهذه الجوانب محددين من خلالها الأسباب من خلال الاجابة على اسئلة استمارة بحثنا، إن ما يتعلق بالفئة الأولى والذين لا يوافقون على مشاركة المرأة في مشاريع التنمية الريفية ولم يستفيدوا يرجعون ذلك إلى العادات الخاصة بالمجتمع الريفي بحيث علاقات المرأة لا تتعدى البيت والأصول المرتبطة به ف100% من هؤلاء ارجعوا ذلك إلى هذا السبب بالرغم من إجابات المبحوثين على هذا السؤال كانت 55.55% وامتنع البقية عن الاجابة أو عدم القدرة على تقديم تبريرات لعدم مشاركة نسائهم . أما فيما يتعلق بالفئة الثانية فهذا ما يوضحه الجدول التالي والذي تعددت فيه الأسباب لعدم الاستفادة من المشاريع التنموية في الريف .

جدول رقم 45 يبين توزيع المبحوثين حسب استفادة النساء من قرض أو دعم وأسباب عدم الاستفادة

			أسباب عدم استفادة النساء من قرض أودعم				المجموع
			عاملة	لا يحب عمل المرأة	عراقيل ادارية	ليس لدينا علم	
استفادة النساء من قرض أو دعم	نعم	التكرار	0	4	4	0	8 (*)
		النسبة	0	50	50	0	100
	لا	التكرار	8	132	68	12	220
		النسبة	3.6	60	30.9	5.5	100
المجموع		التكرار	8	136	72	12	228
		النسبة	3.5	59.6	31.6	5.3	100

يلاحظ من خلال تبويب بيانات السؤال المتعلق بأسباب عدم استفادة نساء المبحوثين من قرض أو دعم، تمايز واختلاف بين عناصر عينة البحث ولكن نجد أن نسبة كبيرة من المبحوثين هو لا يحبون عمل المرأة ،ويعتبر سبب رئيسي في عدم مشاركة المرأة في العملية التنموية بنسبة 59.6% والتي نجد منها 2.94% ممن استفاد نسائهم من ذلك .

لكن بالموازاة مع ذلك هناك فئات أخرى هي مرتبطة بأسباب أخرى أو بمعنى آخر نستشف من خلال اجاباتهم أن لهم القابلية للانخراط في هذه المشاريع ولكن يرجعون ذلك إلى سببين

1- العراقيل الإدارية إن الاختصار المبين لهذا السبب يندرج ضمنة وبصفة خاصة . الوثائق الثبوتية ،وهي تعتبر من بين العوائق بالنسبة للريفيين وفق الكثير من الدراسات السوسيولوجية في هذا المجال .

2- الاتصال وكيفية ايصال المعلومات حول المشاريع التنموية وكيفية الإنخراط بالإضافة إلى الاعلان عنها ،هذا الجانب والذي خصصنا له مبحث كامل مرتبط

* -يلاحظ أن العدد تغير عن الجدول السابق وهذا راجع لعدم اعطاء الأسباب عند بعض المبحوثين .

بما يسمى بالعلاقات العامة والتنمية بحيث إن هذه المسؤولية هي متعلقة بمؤسسات معينة فهي بالضرورة تحتوي على مصلحة متخصصة في العلاقات العامة هذا ما يتجلى في عينة بحثنا لدى المبحوثين الذين ليس لديهم علم بهذه المشاريع ويمثلون نسبة 100% من هذه الفئة لم تستفد نسائهم من هذه المشاريع ولم تنخرط فيها.

معوقات المشاركة والقدرات

الانخراط في المشاريع :

إن التنمية المراد الوصول إليها ذات بعد شمولي تدمج فيها جميع الفئات الاجتماعية ولا بد منعدم تهميش اي أحد من الفاعلين في العملية التنموية، ولذلك يجب أن تبنى على التضامن والتماسك بين أفراد المجتمع .و التعامل مع كل الامكانيات المحلية على تنوعها ثم تقوم باستثمارها .لذلك يعتبر العمل الجمعوي التنموي ليس فقط مرجعية كباقي المتدخلين والفاعلين بل قوة يعول عليها لتغير السلوكات وللنهوض بواقع المجتمع الريفي الاقتصادي والاجتماعي .

من هذا المنطلق سعت الدولة إلى إمكانية تظافر الجهود المادية والبشرية وخلق روح التعاون والمشاركة والاحتكاك وتبادل الأفكار وتكثيف التواصل والحوار مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ومختلف الادارات العمومية وقد تبدت هذه السياسة في :

- تأهيل الفلاحين والموالين من أجل اتخاذ المبادرة في خلق المشاريع .
- تظاهرات ومعارض فلاحية لإبراز المنتوج الريفي .
- اشراك سكان الأرياف والبدو الرحل في العملية التنموية .
- دورات تكوينية تطبيقية الهدف منها رفع المستوى المعرفي .

هذه الاخيرة تظهر من خلال ما أشرنا إليه في شرح التنمية الريفية في الجزائر(سياسة التجديد الريفي) وذلك بتشكيل خلايا التنشيط الريفي على مستوى البلديات الريفية والمشكلة أساسا من

الريفيين أو كذا الجمعيات ولذلك ادرجنا هذا البعد في هذه الدراسة من أجل ابراز دور الجمعيات في ايصال الأفكار الخاصة بالتنمية الريفية ومدى قدرة هذه الجمعيات على اشراك الريفيين في العملية التنموية .

جدول رقم 46 يبين توزيع المبحوثين حسب وجود الجمعيات و التحفيز للعمل في الريف

			تحفيز العمل في الريف		المجموع
			نعم	لا	
وجود الجمعيات	نعم	التكرار	20	0	20
		النسبة	100	0	100
	لا	التكرار	144	112	256
		النسبة	56.3	43.8	100
المجموع		التكرار	164	112	276
		النسبة	59.4	40.6	100

إن الملاحظ من خلال بيانات الجدول هو أن وجود الجمعيات على مستوى عينة بحثنا يمثل نسبة ضئيلة جدا 7.24% وعلى هذا فهل هذه الجمعيات هي تغير في وجهات نظر الريفيين ؟ في وجود التحفيز للعمل في الريف من عدمه إن هذا الرأي يكاد يتقارب بين افراد العينة بحيث نجد نسبة 59.4% يروا أن هناك تحفيز للعمل في الريف ولكن هذا الرأي يمثل 100% بالنسبة لأفراد العينة الذين لديهم جمعيات مشاركة في العملية التنموية .وهذا ما يدل على مدى أهمية المجتمع المدني في التنمية بشكل عام .

إن التحفيز للعمل في الريف من عدمه هو مرتبط بعدة اسباب أو بالأحرى يرى المبحوثين نوع التحفيز يظهر في مدى اهتمام السياسات التنموية بالريف و ذلك عن طريق الدعم والقروض وكذا البرامج المسطرة لذلك بحيث نجد نسبة 31.7% يروا أن هناك نوع البرامج غير متوافقة مع طبيعة المنطقة والمجتمع ويمثلون نسبة 85% من هؤلاء في حين البقية يروا عكس ذلك أن المشاريع والبرامج مدروسة من أجل ملاءمة هذه الطبيعة

بالموازاة مع ذلك نجد نسبة 100% من المبحوثين يروا أنه ليس هناك تشجيع للعمل في الريف وهي ايضا فئة المبحوثين الذين ليس لديهم جمعيات من خلال مقابلات المبحوثين أثناء القيام بهذا البحث يتبين لنا أن مفهوم التنمية أوالاهتمام بالمجال الريفي في نظر المبحوثين يختلف عن المفهوم العام وهو تحسين ظروف حياة الريفيين .بحيث الاهتمام يقتصر فقط على المشاريع ذات الطابع الفردي .وهذا الأخير قادنا إلى البحث عن التفضيل لدى المبحوثين بين المشاريع ذات الطابع الجماعي والمشاريع ذات الطابع الفردي .و هذا ما سنوضحه فيمايلي وذلك بالاعتماد على متغير كل من السن والمستوى التعليمي

جدول رقم 47 يبين توزيع المبحوثين حسب السن واختيار أفضل البرامج في الريف

			اختيار أفضل البرامج في الريف		المجموع
			مشاريع جماعية	مشاريع فردية	
السن	30...20	التكرار	24	8	32
		النسبة	75	25	100
	40...30	التكرار	20	40	60
		النسبة	33.3	66.7	100
	50...40	التكرار	4	28	32
		النسبة	12.5	87.5	100
	60...50	التكرار	12	68	80
		النسبة	15	85	100
	...60	التكرار	32	48	80
		النسبة	40	60	100
المجموع		التكرار	92	192	284
		النسبة	32.4	67.6	100

إن الملاحظ في بيانات الجدول أن أكبر نسبة ترجع لمن يفضلون المشاريع ذات الطابع الفردي بنسبة 67.6%هذه النسبة تتدعم بالمبحوثين المسنين والتي تتضح من سن 40 سنة فما فوق بحيث نجد النسبة ترتفع بالتدرج من 66.7 % إلى 87.5% إلى 85 % ونجد أن النسبة هذه تتناقص عند فئة الشباب أو فئة المبحوثين في الفئة العمرية 20-30 نجد نسبة 75% يفضلون المشاريع ذات الطابع الجماعي .

إن العودة للسيرورة التاريخية وكيفيات العمل عليها وهذا كما اشرنا إليه في الفصل المتعلق بسوسيولوجية التنمية في الجزائر نلاحظ أن الفئات العمرية الكبيرة لها ثقافة للتنمية مرتبطة بما يسمى بتقسيم الربع بحيث تعتبر لديهم تنمية إذا كانت الاستفادة مباشرة و ثخينة وهذا الطابع الذي ساد في الفترات السابقة للتنمية أي في المرحلة المتعلقة بتطبيق النظام الاشتراكي .

هذا والعكس من ذلك نجده عند فئة الشباب بحيث الشباب اهتماماته مرتبطة بظروف الحياة العامة من كهرباء وطرق ونقل وصحة . . . الخ من المشاريع ذات الطابع الجماعي وهذا يرجع إلى كون الشباب وفي هذه الفترة العمرية يلجأون إلى المقارنات بين المجاليين الريفي و الحضري ويسعون دوما في تفكيرهم للوصول إلى تلك الدرجة من توفر الخدمات بشكل عام كما هو الحال في المناطق الحضرية .

إن كل من السن والمستوى التعليمي هي مؤثرات عملية لقياس الذهنيات المرتبطة بالمبحوثين من أجل معرفة الاتجاهات لمختلف الفئات في عينة البحث وهذا ما نوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 48 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و البرامج الريفية المفضلة

			البرامج الريفية المفضلة		المجموع
			مشاريع جماعية	مشاريع فردية	
المستوى التعليمي	أمي	التكرار	32	108	140
		النسبة	22.9	77.1	100
	إبتدائي	التكرار	8	20	28
		النسبة	28.6	71.4	100
	متوسط	التكرار	0	36	36
		النسبة	0	100	100
	ثانوي	التكرار	16	16	32
		النسبة	50	50	100
	جامعي	التكرار	36	12	48
		النسبة	75	25	100
المجموع		التكرار	92	192	284
		النسبة	32.4	67.6	

يلاحظ من خلال قراءة بيانات الجدول ان أكبر نسبة هي مرتبطة بمن يفضلون المشاريع ذات الطابع الفردي وذلك بنسبة 67.6% إن المشاريع ذات الطابع الفردي هي التي يستفيد منها الريفي مباشرة عن طريق قرض أو دعم أو مشروع مصغر في حين المشاريع ذات الطابع الجماعي هي التي تمس مجموعة كبيرة من الاشخاص الريفيين في آن واحد كفتح طريق أو توصيل المياه أوالكهرباء . . .الخ

إن فئة المبحوثين الذين يفضلون المشاريع ذات الطابع الفردي يختلفون وفق فئات المستوى التعليمي بحيث نلاحظ ان فئة الأميين وذوي المستوى الابتدائي والمتوسط نسبهم في التفضيل كما يلي على الترتيب 77.1% ،71.4% ، 100% ، في حين هذه النسبة تتناقض عند كل من ذوي المستوى الثانوي والجامعي بحيث تنخفض هذه النسبة إلى أن تصل الى العكس حيث هذه الفئات تفضل المشاريع ذات الطابع الجماعي .

إن اختلاف هذه النسب وتباينها يوضح لنا أن هناك نوع من العقلانية في التفكير لدى الفئات ذوي المستوى التعليمي العالي بحيث عندما تتطرق إلى النقائص الموجودة في المجال الريفي من بين ابرز الاسباب نجد التجهيزات والمرافق وهي عبارة عن المشاريع ذات الطابع الجماعي في حين ما يقابل مشكل العمل في المجال الريفي هو موجود لدى الفئات التي تفضل المشاريع ذات الطابع الفردي .

أثر التمدرس والتكوين في الحركية السكانية :

قد تلعب عملية التمدرس دورا هاما في مستوى الهجرة الداخلية للسكان وأثر ذلك على العملية التنموية في المجال الريفي ،إن مجانية التعليم و إجباريته خلق درجة عالية من الوعي لدى سكان البلاد .إن هذا النظام قد بدأ في المدن حيث كانت تتمركز المدارس والمعاهد بحيث كان السكان الريفيين يأخذوا أبناءهم إلى أقرب المدن التي تتوفر فيها المدارس ،ولعل ذلك ما دفع بالعديد من السكان إلى اللجوء إلى الهجرة الداخلية نحو المجتمعات الحضرية وهذا ما أثر سلبا على الثروة الديمغرافية للمجال الريفي، هذه الأخيرة والتي يمكن استغلالها في سيرورة العملية التنموية وهذا ماحاولنا الخوض فيه وذلك من خلال وضع علاقة بين نظرة المبحوثين لمستقبل استقرارهم والإمكانات المتوفرة لديهم وتطلعاتهم لمستقبل ابنائهم .إن الشيء الذي لا يمكن انكاره هو تأثير الهجرة الداخلية على عملية التنمية الريفية لذلك كان السعي لاستقرار السكان الريفيين في المجال الريفي بكل امكاناتهم المادية والبشرية .وهذا ما سنوضحه فيما يلي من خلال الربط بين مؤثر تمدرس الأبناء الذكور منهم والاناث ومستقبل استقرار هذه العائلات الريفية فيما يتعلق بعينة بحثنا.

جدول رقم 49 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و مكان مستقبل الاستقرار
الجانب التعليمي و مستقبل الاستقرار

			مكان المستقبلي الاستقرار		المجموع
			الريف	المدينة	
المستوى التعليمي	أمي	التكرار	96	44	140
		النسبة	68.6	31.4	100
	إبتدائي	التكرار	8	24	32
		النسبة	25	75	100
	متوسط	التكرار	8	28	36
		النسبة	22.2	77.8	100
	ثانوي	التكرار	16	24	40
		النسبة	40	60	100
	جامعي	التكرار	20	28	48
		النسبة	41.7	58.3	100
المجموع		التكرار	148	148	296
		النسبة	50	50	100

يلاحظ من خلال الشكل العام للجدول أن النسب متساوية بين المجالين الريفي والحضري نسبة 50% لكل فئة لكن هذه النسبة تختلف وفق المستوى التعليمي بحيث نجد فئة الاميين تمثل 68.6% ممن يروا ان مستقبل استقرارهم هو الريف وتبدأ هذه النسبة في اتجاه الارتفاع كلما زاد المستوى التعليمي للمبحوثين ونجد 75% و77.8% يروا ان مستقبل استقرارهم هو المجال الحضري موافقين للمستوى التعليمي ابتدائي ومتوسط على التوالي في حين تنخفض هذه النسبة عند ذوي المستوى التعليمي ثانوي وجامعي ولكن تبقى في نفس الاتجاه وهو الاستقرار في المناطق الحضرية نسبة 60% و58.3%.

إن هذا التشخيص وإن يبدو غير واضح المعالم إلا إنه يمكن أخذه بعين الاعتبار في تحديد الفئات المستهدفة من العملية التنموية وهي الفئات التي يكمن المراهنة عليها في العملية

التنمية في المجال الريفي بشكل عام .إن من خلال ملاحظتنا الأولية تبين لنا أن المبحوثين في حياتهم اليومية ومستقبل استقرارهم وذلك من خلال المقابلات انهم مرتبطون أيضا بأبنائهم لأنهم يروا أن المستقبل هو ليس لهم وإنما لأبنائهم وعلى هذا الأساس أضفنا عنصر آخر للمقارنة وفرضنا أن له الأثر أيضا في مستقبل الاستقرار وهو المستوى التعليمي للأبناء للجنسين وهو هذا ما سنوضحه فيما يلي :

جدول رقم 50 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي للأبناء الذكور و مستقبل الاستقرار

			مستقبل الاستقرار		المجموع
			الريف	المدينة	
المستوى التعليمي للأبناء الذكور	إبتدائي	التكرار	12	8	20
		النسبة	60	40	100
	متوسط	التكرار	28	36	64
		النسبة	43.8	56.3	100
	ثانوي	التكرار	32	24	56
		النسبة	57.1	42.9	100
	جامعي	التكرار	52	44	96
		النسبة	54.2	45.8	100
المجموع		التكرار	124	112	236
		النسبة	52.5	47.5	100

إن الملاحظ من خلال بيانات الجدول أنها تختلق كل الاختلاف عن سابقتها في الجدول المرتبط بالمستوى التعليمي للمبحوثين وذلك من خلال اتجاه الجدول بحيث نجد أن المبحوثين الذين لديهم ابناء ذوي مستوى تعليمي عالي هم من يتجهون إلى الاستقرار في المجال الريفي بحيث نجد نسبة 54.2% من المبحوثين الذين يروا أن مستقبل استقرارهم في المجال الريفي بالرغم من أن المستوى التعليمي لأبنائهم الذكور هم ذوي مستوى جامعي .إن هذا له دلالة قوية على الرؤية الجديدة لدى السكان أن مستقبل التنمية والاستثمار هو المجال

الريفي .وتختلف هذه النسبة فقط لدى المبحوثين الذين نجد مستوى ابنائهم التعليمي متوسط و يمثلون نسبة 56.3% يروا أن مستقبل استقرارهم هو المجال الحضري .

إن نوع الجنس ومن منطلق انتربولوجي له الأثر الكبير في التغيرات الحاصلة في الأسرة الجزائرية بشكل عام فهل ما ذكر سابقا حول المستوى التعليمي للأبناء الذكور له نفس الاتجاه لما يتعلق الأمر بالمستوى التعليمي للبنات الإناث ؟ وهل سلطة القرار داخل الاسرة تعود إلى الرجل أي تحكم السلطة الذكورية في الاسرة الجزائرية أم العكس من ذلك ؟ لقد كان لنا الخوض في الموضوع في بحث سابق تبين لنا من خلاله انتقال هذه السلطة والذي يظهر في اتخاذ القرارات المهمة لمن تعود وأظهرت النتائج أن الأمر بعود إلى المرأة فهل ينطبق ذلك على هذه الدراسة ؟ هذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم 51 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي للبنات و مستقبل الاستقرار

			مستقبل الاستقرار		المجموع
			الريف	المدينة	
المستوى التعليمي للبنات المبحوثين	إبتدائي	التكرار	24	16	40
		النسبة	60	40	100
	متوسط	التكرار	28	32	60
		النسبة	46.7	53,3	100
	ثانوي	التكرار	20	24	44
		النسبة	45.5	54.5	100
	جامعي	التكرار	24	36	60
		النسبة	40	60	100
المجموع		التكرار	96	108	204
		النسبة	47.1	52.9	100

في قراءتنا للنسب المبينة في الجدول نجد انه كلما كان المستوى التعليمي لبنات المبحوثين في اتجاه المستوى التعليمي الأعلى ينحى اتجاه المبحوثين إلى أن مستقبل استقرارهم سيكون في المدينة وهذا ما توضحه النسب بحيث نجد نسبة المبحوثين الذين بناتهم ذوي مستوى جامعي 60% منهم يروا أن مستقبل استقرارهم هو المدينة وتتناقص هذه النسبة كلما تدنى المستوى التعليمي لبنات المبحوثين وذلك بالترتيب 54.5% ،53.3%،و40% مقابلة للمستويات التعليمية لبنات المبحوثين ثانوي ، متوسط ، ابتدائي إن هذه النتائج توضح لنا مجال الاهتمام في التنمية الريفية أو بشكل آخر انواع الفئات المستهدفة من خلال مشاريع التنمية بشكل عام وهي فئة النساء في الاسرة الريفية وذلك انطلاقا من أنها هي عامل أساسي ومهم في الاستقرار في المناطق الريفية .

<u>الموارد والدعم ومستقبل الاستقرار :</u>

إن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن وذلك من خلال فترة معينة عملت فيها الدولة على تطبيق مجموعة من السياسات التنموية في المجال الريفي هو إلى أي مدى حققت المرجو من هذه السياسات؟ ،وهل تعتبر هذه الانجازات كافية ؟ يكاد يتفق الكثير من الباحثين أن نجاح هذه السياسات هو مرتبط بموقع المجال الريفي من الحركة السكانية أي كلما كانت المنطقة جاذبة للسكان فهذا دليل على وجود الأسس الهامة في التنمية ،فهل اصبح المجال الريفي جاذبا للسكان ؟ أم مازال طارد لهم ؟ وعلى هذا الأساس ادرجنا مجموعة من المؤشرات والتي من خلالها نود قياس مدى جاذبية المجال الريفي للسكان .وهذا يظهر بالأساس في الهجرة الداخلية .فهل ما يتوفر عليه المجال الريفي يساهم في الهجرة أو يحد من هذه الظاهرة ؟.هذا ما سنتناوله في هذا الجزء من المبحث .

جدول رقم 52 يبين توزيع المبحوثين حسب أسباب الهجرة و مستقبل الاستقرار

			مستقبل الاستقرار		المجموع
			الريف	المدينة	
الهجرة من المنطقة	نعم	التكرار	96	52	148
		النسبة	64.9	35.1	100
	لا	التكرار	52	84	136
		النسبة	38,2	61.8	100
المجموع		التكرار	148	136	284
		النسبة	52.1	47.9	100

يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن أكبر نسبة هي للمبحوثين الذين يروا أن مستقبل استقرارهم هو المجال الريفي وهذا نظرا لعدة اسباب. لكن المبحوثين نتيجة لظروف سابقة قاموا بعملية الهجرة من مناطقهم وعادوا إليها ومن بين الاسباب التي أدت إلى عودتهم كما ذكرنا سابقا هو عدم وجود حل آخر إلا العودة للمجال الريفي بحيث نجد نسبة 52.11% ممن قاموا بالهجرة ثم عادوا ونلاحظ أن 35.1% منهم مازالت لديهم الرغبة في الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية في حين نجد 64.9%منهم لهم رغبة للبقاء في المجال الريفي وترتفع هذه النسبة لدى المبحوثين الذين لم يهاجروا بحيث نجد نسبة 61.8% منهم لهم الرغبة في الهجرة والاستقرار في المجال االحضري وهذا التعارض ما بين الفئتين هو ناتج عن التجربة التي قام بها المهاجرون سابقا ولدت لديهم فكرة حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحضرية .

عند التفصيل أكثر في الفئات التي تود الهجرة والتي تريد البقاء يختلف ذلك حسب سبب الهجرة السابقة بحيث نجد عاملين لذلك وهما الجانب الأمني والتي اعتبرت قصرية (قهرية) وعند زوال هذا السبب زالت معه الظاهرة (الهجرة) وتبين لنا من خلال الدراسة ان ما نسبته 75% ممن هاجروا سابقا للظروف الأمنية ليست لديهم الرغبة للعودة لممارسة ما سبق أي الهجرة .في حين نجد ان هذه النسبة تختلف كل الاختلاف عند ما تطرقنا إلى الفئة التي كان

سبب هجرتها العمل بحيث نجد نسبة 71.4% من هؤلاء من لديهم رغبة الاستقرار في المدينة وهذه له دلالة على وجود علاقة بين سبب الهجرة ومكان الاستقرار حاليا بحيث يتجلى لنا من خلال هذه النتائج ان الأشخاص الذين هاجروا بسبب الظروف الامنية اشكالية العمل حقيقة لم تطرح لديهم وذلك لما تتوفر عليه هذه العائلات من إمكانيات العيش والعمل في المناطق الريفية عكس الفئة الاخرى وهذا ما يوضح بيانات الجدول التالي :

جدول رقم 53 يبين توزيع المبحوثين حسب أسباب الهجرة و مستقبل الاستقرار

			مستقبل الاستقرار		المجموع
			الريف	المدينة	
أسباب الهجرة	العشرية السوداء	التكرار	96	32	128
		النسبة	75	25	100
	العمل	التكرار	16	40	56
		النسبة	28.6	71.4	100
المجموع		التكرار	112	72	184
		النسبة	60.9	39.1	100

لقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة في مختلف مراحلها بالإضافة إلى مجموع المقابلات التي قمنا بها أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تشكيل وجهه نظر حول المشاريع التي تقوم بها الدولة في المجال الريفي والتي تعمل على الانخراط فيها من طرف السكان الريفيين وتوافقها مع منتظرات هؤلاء الريفيين ومستقبلهم.

لقد تطرقنا إلى عامل الهجرة ومدى فعاليته كعنصر في سيرورة التنمية الريفية بشكل عام بحيث دون الاستثمار البشري في هذا المجال لا توجد هناك تنمية بالإضافة إلى ذلك تدخل عدة عوامل مادية تندرج ضمن الامكانات المتوفرة لدى الريفيين والمتمثل في الارض وملكيتها ونوع الملكية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 54 يبين توزيع المبحوثين حسب ملكية الأرض و المشاريع التنموية المساعدة على البقاء

			المشاريع التنموية المساعدة على البقاء في الريف		المجموع
			نعم	لا	
ملكية الأرض	نعم	التكرار	121	100	221
		النسبة	54.8	45.2	100
	لا	التكرار	8	64	72
		النسبة	11.1	88.9	100
المجموع		التكرار	129	164	293
		النسبة	44	56	100

ان الهدف من هذا الجدول هو توضيح العلاقة بين وجهة نظر المبحوث حول المشاريع التي تقوم بها الدولة في ضوء سياسات التنمية الريفية و ملكية الأرض للمبحوث ونوعها .نلاحظ من خلال البيانات أن 56% من المبحوثين يروا أن هذه المشاريع لا تعمل على المساعدة للبقاء في المجال الريفي ولا تشجع على ذلك ولكن نلاحظ من خلال تفاصيل هذا الجدول أن نسبة معتبرة من هؤلاء المبحوثين والذين لديهم وجهة النظر تلك هم المبحوثين الذين لا يملكون أرض ونظر لطبيعة البرامج المخصصة للتنمية الريفية والتي أغلبها مرتبطة بملكية الأرض فهؤلاء يروا أن ليس لهم نصيب في العملية التنموية هذا دون غض النظر عن الأسباب التي تطرقنا إليها سابقا والمتعلقة بالمقارنة بين المشاريع ذات الطابع الجماعي والمشاريع ذات الطابع الفردي .في حين نجد نسبة 45.2% ممن يملكون أرض ولكن غير راضين على مشاريع التنمية الريفية إن هذا يعود إلى متغير آخر وهو نوع الملكية للأرض .إن أغلب العقار في الجزائر مبني على ملكية الشيوع وهذا يرجع إلى الظروف التاريخية للعقار في الجزائر بحيث نجد أن ما نسبته 33% من هذه الفئة ملكيتهم للأرض هي ملكية شيوع .

إن الإنخراط في العملية التنموية تؤثر فيه مجموعة من العوامل فمنها المباشرة ومنها الغير مباشرة ولقد لوحظ فيما تطرقنا إليه سابقا في هذا المبحث أن هذه العوامل وغير المباشرة أي بتعبير أدق لا تظهر مباشرة في العملية التنموية وإنما هي حلقة من حلقاتها.

فهل لهذا الاثر المباشر في استقرار السكان الريفيين في مجالهم الريفي ؟ وهذا ما يبينه الجدول التالي والذي يربط بين متغيرين أساسين في العملية التنموية الاستفادة من مشاريع التنمية ومستقبل الاستقرار ، ومن خلال هذا الربط نود الوصول إلى الأثر الذي يخلفه الاستفادة من البرامج الريفية على وجهات نظر الريفيين

جدول رقم 55 يبين توزيع المبحوثين حسب مستقبل الاستقرار و الاستفادة من مشاريع التنمية

		الاستفادة من مشاريع التنمية			المجموع
			نعم	لا	
مستقبل الاستقرار	ريف	التكرار	92	76	148
		النسبة	62.2	37.8	100
	حضر	التكرار	40	100	140
		النسبة	28.6	71.4	100
المجموع		التكرار	132	176	288
		النسبة	45.83	54.17	100

إن الملاحظ من خلال بيانات الجدول أنه هناك ارتباط ما بين المتغيرين بحيث نلاحظ أنه كلما كانت هناك استفادة من برامج التنمية الريفية يسعى المبحوثين للاستقرار في المجال الريفي وذلك يتوضح لنا بنسبة 62.2% في حين الذي لم يستفيدوا من هذه البرامج يروا أن مستقبل استقرارهم هو في المدينة وذلك بنسبة 71.4% من خلال حساب معامل الارتباط بين المتغيرين وجد أن معامل التوافق r=0.50 أي أنه هناك ارتباط بين متغيرين بنسبة %50.32

و يمكن القول على هذه النتائج أن عملية التنمية هي تحقق هدف اساسي من بين اهداف التنمية والذي يتمثل في استقرار الريفيين في مناطقهم الأصلية بالإضافة إلى الحد من الهجرة الريفية واستنزاف تلك الموارد البشرية الهائلة من هذا المجال ويرجع هذا الاختلاف بين المبحوثين في مستقبل الاستقرار إلى الاسباب التي شكلت هذا التوجه والمتمثل في الاهتمام بالمجال الريفي في حين نجد 100% ممن يروا ذلك ومستقبل استقرارهم هو المجال الريفي ، في حين نجد ان 60% من المبحوثين الذين يروا أن مستقبل استقرارهم المدينة .السبب في ذلك يرجع إلى توفر التجهيزات والخدمات في المجال الحضري وانعدامها في المجال الريفي *

المجال الريفي الآفاق والطموحات :

إن الاشارة إلى أسباب الانخراط في المجال الريفي حسب الإمكانيات وكذا الذهنيات المتعلقة بالسكان الريفيين لا يبقى وحده الكفيل بنجاح هذه السياسات ولكن لابد من الاعتماد على الجانب السوسيولوجي في وضع هذه البرامج ومراعاة هذه الخصوصية .لقد ابرزنا في الفصل الخامس أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية والتي توضح لنا من خلال هذه الدراسة أنها مرتفعة ، يبقى جانب فقط من برامج التنمية الريفية في الجزائر والذي لم يصل إلى المبتغى وهو الذي يمس المشاريع ذات الطابع الفردي ،من خلال الخوض في هذه البرامج يتبين لنا أن هناك شكلين فقط لتمويل المشاريع ذات الطابع الفردي وهي عن طريق الدعم وهو وضع مجموعة من المشاريع الخاصة بكل منطقة وتختلف عن المناطق الأخرى وهذا مبني على خصوصية المنطقة والمجال الذي يمكن الاستثمار فيه وهذه المشاريع تمولها الدولة من صندوق خاص ،وهناك شكل آخر وهو عن طريق القرض .أي أن الشخص الريفي يطرح المشروع الخاص به والتمويل يكون عن طريق البنك ،أي عن طريق قرض يقوم به الشخص يمول به مشروعه مع مراعاة أن هذا المشروع يتوافق و خصوصية المنطقة .

* انظر الملحق رقم (03)

إن الخلفية الثقافية للمجتمع الجزائري بشكل عام هي مبنية على أسس دينية أي الاسلام و القروض البنكية تطرح اشكال في ذلك بحيث نجد الكثير من علماء الدين يحرمون القروض البنكية فهل لذلك الأثر على نجاح هذه المشاريع ؟وبهذا الشكل من التمويل ؟ لقد اشرنا في الفصل الخاص بمسار التنمية في الجزائر أن الثقافة الريعية المتفشية في المجتمع الجزائري هي التي خلقت هذه النظرة بالنسبة لمشاريع الدولة ،وعليه وضعنا مجموعة من العناصر نرى أن لها الأثر في ذلك (الانخراط في مشاريع التنمية)والتي تعمل على ترسيخ فكرة الاستقرار في المجال الريفي .ولذلك فأي نوع من أنواع التمويل يفضلها الريفيين ؟ وإلى ماذا يرجع ذلك وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 56 يبين توزيع المبحوثين حسب التمويل و اسباب التفضيل

			اسباب التفضيل			المجموع
			الربا	عدم القدرة على الارجاع	الريع	المردودية
التمويل	الدعم	التكرار	132	68	4	40	244
		النسبة	54,1%	27,9%	1,6%	16,4	100
	القرض	التكرار	4	4	4	20	32
		النسبة	12,5%	12,5%	12,5%	62,5	100
المجموع		التكرار	136	72	8	60	276
		النسبة	49,3%	26,1%	2,9%	21,7	100

إن بيانات الجدول توضح أن أغلب المبحوثين يتجهون إلى التمويل عن طريق الدعم لمشاريعهم وذلك بنسبة 88.4% ، إن هذا التفضيل في شكل التمويل هو راجع لعدة أسباب حسب اجابات المبحوثين بحيث نجد 54.1% يروا أن المشكل هو (الربا) أي أن المشاريع الممولة بغير هذا الشكل هي معاملات ربوية ومحرمة حسب الدين الاسلامي ،ونجد أن نسبة

27.9% يروا أن التمويل عن طريق الدعم لا يلزم الشخص بإرجاع المبلغ والعكس عند القرض وعندهم في ذلك هو عدم القدرة على تسديد القرض، وتوضح نسبة ولو أنها ضئيلة جدا والتي تمثل 1.6 % أن هذا الدعم هو من بين حقوق المواطن في هذه الدولة وعليه فهو يفضل ذلك .

إن شكل التمويل للمشاريع الريفية ذات الطابع الفردي يوضح الذهنيات المختلفة للمبحوثين والسكان الريفيين والتي ترى أن الدعم يعمل على قتل روح المبادرة لدى الأشخاص و كذا روح العمل فهي تساهم في تشكيل تمثل جديد للعمل في اذهان الأشخاص ، ونجد أن هذه الفئة والتي تفضل القرض في التمويل ترى أن هذا الشكل يساهم في مردودية المشروع لأن الريفي في هذه الحالة هو ملزم بالعمل وإرجاع القرض للبنك وهذه العملية تتطلب منه جهد وعمل كبير عكس ماهو ملاحظ عند ما يكون التمويل عن طريق الدعم .

إن من بين أهم الحلقات في مسار التنمية هو التمويل وذلك راجع إلى نسبة الفقر الكبيرة الموجودة في المجال الريفي كما تطرقنا إلى ذلك سابقا وعليه فإن التوافق بين الفاعلين والقائمين على التنمية الريفية في شكل التمويل له الأثر الواضح على نجاح من فشل مشاريع التنمية بشكل عام ، وعليه فقد عملنا على البحث في ما تؤاخذ عليه اشكال التمويل وفق متغيرين هامين وهما كل من السن والمستوى التعليمي باعتبارها متغيرين يوضحان لنا اختلاف وجهات النظر بين فئات المجتمع وما يوضحه الجدول التالي العلاقة بين متغير السن والانتقادات الموجهة لشكل التمويل .

جدول رقم 57 يبين توزيع المبحوثين حسب السن و انتقادات لشكل التمويل

			انتقادات لشكل التمويل			المجموع
			الربا	عدم القدرة على الارجاع	الريع	المردودية	
السن	30..20	التكرار	12	4	4	12	32
		النسبة	37.5	12.5	12.5	37.5	100
	40..30	التكرار	28	16	0	12	56
		النسبة	50	28.6	0	21.4	100
	50..40	التكرار	16	12	0	0	28
		النسبة	57.1	42.9	0	0	100
	60..50	التكرار	36	28	4	16	84
		النسبة	42.9	33.3	4.8	19.0	100
	60	التكرار	44	12	0	20	76
		النسبة	57.9	15.8	0	26.3	100
المجموع		التكرار	136	72	8	60	276
		النسبة	49.3	26.1	2.9	21.7	100

يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن الاتجاه العام للمبحوثين باختلاف اعمارهم يروا أن التمويل لهذه المشاريع هو مبني على القروض هذه الاخيرة المرتبطة بالربا والتي تدخل ضمن خانة الحرام وعليه فهي تساهم في عدم الانخراط بشكل قوى في البرامج الريفية هذه الفئة تتدعم بالمبحوثين الأكبر سنا بحيث نجد أن هذه النسبة ترتفع لدى المبحوثين الذين اعمارهم تتجاوز 50 سنة .في حين نجد الفئة العمرية الصغيرة ترى بأن هذا الشكل من التمويل يعمل على عدم الجدية بحيث يظهر ذلك في مردودية هذه المشاريع وهذا ما يوضح لدى الفئة العمرية (20-30) سنة ،بالإضافة إلى ذلك نجد الفئة العمرية (40-50) سنة ترى أن التمويل اذا ارتبط بالقرض فهم ليس لهم القدرة على ارجاع هذه القروض .

إن هذا الجدول يوضح لنا اتجاهات الفئات العمرية من خلال الانتقادات الموجهة لشكل التمويل بحيث كلما اتجهنا إلى الاقتصادي والمردودية لهذه المشاريع نحن مع الفئة العمرية الصغيرة والعكس من ذلك فالفئات العمرية الكبيرة هي تلتزم بالجانب الديني والأخلاقي .إن هذا راجع حقيقة بجانب التدين أم هو استمرارية لذهنيات تشكلت منذ عقود مع مسار التنمية في الجزائر وعلى هذا الأساس اضفنا متغير آخر وهو المستوى التعليمي للمبحوث وهذا ما نوضحه في الجدول التالي .

جدول رقم 58 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و الانتقادات الموجهة لشكل التمويل

			انتقادات شكل التمويل			المجموع
			الربا	عدم القدرة على الارجاع	الريع	المردودية	
المستوى التعليمي	أمي	التكرار	84	24	0	28	136
		النسبة	61.8	17,6	0	20.6	100
	ابتدائي	التكرار	0	20	0	8	28
		النسبة	0	71.4	0	28.6	100
	متوسط	التكرار	12	12	4	0	28
		النسبة	42.9	42.9	14.3	0	100
	ثانوي	التكرار	20	12	4	0	36
		النسبة	55.6	33.3	11.1	0	100
	جامعي	التكرار	20	4	0	24	48
		النسبة	41.7	8.3	0	50	100
المجموع		التكرار	136	72	8	60	276
		النسبة	49.3	26.1	2.9	21.7	100

من خلال نتائج هذه الدراسة يتبين لنا أن فئة الأميين أكبر نسبة منهم يروا أن التمويل مبني على الربا ويمثلون نسبة 61.8% .ونلاحظ عند الفئتين ذوي المستوى التعليمي ابتدائي وثانوي أكبر نسب لديهم تتجه إلى الانتقادات الموجهة إلى التمويل هو أنه لا يمكن ارجاع القروض وعليه فلا بد من وجود شكل آخر في التمويل أو شكل آخر للمشاريع وهذا بنسبة

71.4% و 42.9 % على التوالي في حين نجد فئة الجامعيين ترى أن هذه الأشكال من التمويل لا تعود بمردودية اقتصادية اضافة إلى نوع المشاريع التي تمول من طرف الدولة .

إذن من خلال هذه الملاحظات كان لابد على القائمين على التنمية الريفية البحث في صيغ أخرى في تشكيل مشاريع التنمية الريفية إن اغلب المبحوثين الذين خضعوا لهذه الدراسة هم نتائج ايديولوجية معينة وهي التوجه الاشتراكي ،وسيطرة الدولة في حين نجد أن مشاريع التنمية الريفية الحالية هي تتجه نحو اقتصاد السوق ونوعا ما الرأسمالية والتي تبنى على اساس استقلالية الأفراد في تشكيل رأس المال ،وعليه لابد من البحث عن صيغة تركيبه بين توجهين الاشتراكي والرأسمالي في تشكيل هذه المشاريع .

إن طموحات السكان الريفيين هي تتجلى في مستقبلهم .لقد اشرنا قبلا إلى العوامل المؤثرة في تشكيل المبحوث لنظرته تجاه مستقبل الاستقرار فهل ساهمت مشاريع التنمية الريفية حقيقة في استقرار المبحوثين في المجال الريفي وعلى هذا الأساس اعتمدنا لبلوغ ذلك على سؤال مباشر وهو هل ترى أن هذه المشاريع تعمل على التحفيز للاستقرار في المجال الريفي وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 59 يبين توزيع المبحوثين حسب التحفيز على العمل في الريف و مستقبل الاستقرار

			مستقبل الاستقرار		المجموع
			الريف	المدينة	
التحفيز على العمل في الريف	نعم	التكرار	100	84	184
		النسبة	54.3	45.7	100
	لا	التكرار	48	64	112
		النسبة	42.9	57.1	100
المجموع		التكرار	148	148	296
		النسبة	50	50	100

إن الاختلاف الملاحظ في الجدول بالرغم من أنه ضعيف إلا أنه ذا دلالة وهذا الاختلاف في النسب ما بين 5% إلى 8% بين المبحوثين بحيث هناك فئة ترى أن هناك تحفيز للعمل في المجال الريفي من طرف الدولة 62.16% ولكن بالرغم من ذلك نجد 54.3% منهم من يروا أن مستقبل استقرارهم هو المجال الريفي .بالموازاة مع ذلك نجد المبحوثين الذين يروا أنه ليس هناك تحفيز للعمل في المجال الريفي 57.1% منهم يروا ان مستقبل استقرارهم هو المدينة ووجودهم الحالي في المجال الريفي هو وجود مؤقت فقط ، إن هذا يوضح عدم تأثير برامج التنمية الريفية على تغير افكار الريفيين حول اتجاه الهجرة .

إن الفئة التي ترى الاستقرار في المجال الريفي نسبة منها لاترى أن هناك تحفيز في المجال الريفي وذلك بنسبة 42.9% من المبحوثين وذلك راجع لكون أن هذه الفئة تدخل ضمن الفئات التي ترى أن ليس لها الامكانيات اللازمة للاستقرار في المجال الحضري أو ارتباط نشاطاتها الاقتصادية بالمجال الريفي ولكنها لا تلقي الاهتمام الكلي أما الفئة الأخرى والتي ترى ان هناك اهتمام من طرف الدولة نجد ما نسبته 11.4% من المبحوثين حسب نتائج هذه الدراسة .وتبقى دوما انشغالات السكان الريفيين في توفير الخدمات والتجهيز والعمل و الذي يمثلون من المبحوثين نسبة 17.8% و 37% على التوالي .

استنتاج :

لقد تبين من خلال نتائج الدراسة الميدانية لهذا الفصل أن السكان الريفيون محل الدراسة يحملون استعدادت كبيرة للعمل في المجال الريفي ويظهر ذلك في :

- وجود فئة كبيرة من افراد أسر المبحوثين يشتغلون في المجال الريفي
- اهتمام السكان الريفيين بالعمل في المجال الريفي يساهم في استفادة هؤلاء من المشاريع ذات الطابع الفردي .
- توفر الكثير من المهارات واليد العاملة في المجال الريفي .
- توفر الأراضي الزراعية لدى الريفيين ولكن وجود الكثير من العوائق لاستغلالها في اطار برامج التنمية الريفية وأهم عائق يتمثل في عقود الملكية لهذه الاراضي فأغلب الاراضي ملك لأصحابها شفاهيا أي عن طريق –الشيوع–
- تعتبر الاجراءات الادارية من بين المشاكل التي يواجهها السكان الريفيين للانخراط في مشاريع التنمية الريفية وهذه مست كل الفئات الفاعلة في المجال الريفي (النساء، الشباب . .).

إن الانتقادات التي وجهت لمختلف التجارب السابقة للسياسات التنموية في الجزائر كان من أبرزها إهمالها للجانب الاجتماعي ، و وفق المنظور الجديد للتنمية فهي عملية تفاعلية و ذلك عن طريق التفاعل بين ما هو اجتماعي وسياسي. وتتطلب استعادة الثقة،اذن فهي تتطلب تغييرات كبيرة في كل من النظم الاجتماعية والأداء المؤسسي ولا يمكن تحقيق هذه التغييرات بالتخطيط وحده، ولكي تصبح المشاريع فاعلة كخيارات تنموية، فإنها يجب أن تراعي مجموعة من العوامل:

- اتباع الأفكار والابتكارات من البيئة المحلية، وأن يكون الناس، الذين تهمهم هذه المشاريع، مشاركين فيها أثناء إعدادها
- يجب أن تكون المشاريع مفتوحة للمشاركة لكي تقدم فرصا تعليمية متكافئة للمشتركين فيها
- تحتاج إلى أفق زمني واسع كي يسمح بالتعلم المتراكم والمتكرر

- يجب أن تسهم في التطور المؤسسي الذي يمكن تعريفه عامة بأنه تشكيل أنماط سلوك وعادات جديدة

إن التأكيد على المبادرات المحلية والتعلم الاجتماعي يقلل من الحاجة إلى التدخل المباشر في المشاريع والبرامج من طرف الدولة ممثلة في الادارة القائمة على ذلك ، ويفسح المجال لحشد التأييد، وإقامة الشبكات المترابطة وبناء القدرات. وينبغي أن يتم ذلك على كل المستويات .

إن المقارنة بين النتائج الميدانية للبحث والاجراءات التي وضعت لتنفيذ مشاريع التنمية الريفية وفق سياسة التجديد الريفي يلاحظ أن هناك تناقض وذلك بالرغم من سعي هذه السياسة في تغيير النمط الارادي في تنفيذ هذه السياسة فالاجراءات الادارية المعمول بهاعلى المستوى المحلي بقيت كما كانت مع سابقاتها من تجارب التنمية في الجزائر .وذلك لعدم قدرتها على مسايرة الاجراءات الجديدة للسياسات التنموية في ظل التنمية المستقلة وذلك بالرغم من :

- التأكيد على مراعاة الخصوصية الاقليمية من الناحية السوسيولوجية و الطبيعية والاقتصادية للمجال الريفي المستهدف من عملية التنمية الريفية.
- القيام يعدة دورات تكوينية للقائمين على التنمية الريفية على مستوى كل الادارات المحلية (المجالس الشعبية البلدية ، اعوان محافظة الغابات رؤساء الاقسام التقنية في الدوائر ، المدراء
- التنفيذيين في الولاية).

الفصل السابع

الاتصال و مشاريع التنمية

1- العلاقات العامة و التنمية

2- الاتصال و دوره في التنمية

3- الاتصال و الاستفادة من ا.لمشاريع

تمهيد :

إن أسس التنمية بشكل عام والتنمية الريفية هي مبنية على أساس المشاركة الاجتماعية أي مشاركة كل فئات المجتمع الريفي في عملية التنمية ولهذه العملية عدة متطلبات لبلوغ أقصى حد ممكن من المشاركة وذلك من اجل ارتفاع مستوى الوعي لدى الأفراد بالأبعاد والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع وقد يكون هذا الوعي ذاتيا ،يسعى الأفراد اليه عن طريق وسائل تكوين الرأي العام والمعرفة إلى تحقيقه "[1] ، في حين يتوجب أيضا توفير المناخ العام الملائم الذي يجل أن يسود في المجتمع بحيث ينظم العلاقات بين الأفراد وبين الحكومة حيث أنه بزيادة سيادة المناخ الديمقراطي ،تزداد معه بصفة آلية مشاركة الأفراد تلقائيا "[2] .

لقد تم الاعتماد على ما يسمى بالتخطيط التشاركي في سياسة التجديد الريفي وهو عبارة عن أفعال مشتركة من جانب السكان المحليين وإطارات المشروع بغرض صياغة خطط التنمية واعتبار افضل البدائل المتاحة لتنفيذها "إننا وبشكل واضح نتطرق إلى فكرة العلاقة بين الادارات القائمة على مشاريع التنمية والسكان المحليين وتندرج هذه العلاقة في العلاقات العامة للمؤسسات الادارية او العملية الاتصالية.

[1]- منال طلعت محمود ،**التنمية والمجتمع ، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية** ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية 2001 .ص 249.
[2]- أحمد بوذراع ، **ابعاد المشاركة الديمقراطية رؤية تحليلية** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 03 ، جامعة باتنة 1995 .ص 122

العلاقات العامة و التنمية :

من مفاهيم التنمية إحداث تغيير اجتماعي مادي ومعنوي وان هذا التغيير هو انتقال لحاله مرغوبة مخطط لها تستهدف تعديل السلوك السلبي وتعزيز السلوك الإيجابي بما ينعكس على المجتمع.و تعتبر غاية التنمية الاجتماعية هي الإنسان، والإنسان هو الجمهور الذي يستلزمه سلسله من التغييرات كالتعليم وتغيير الاتجاهات والعادات والأنماط السلوكية

إن للعلاقات العامة دور هام في الدول وفي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و ذلك لإحداث التنمية عن طريق التغيير الاجتماعي للجماهير وبناء نظام جديد متطور عن علم وقناعة. و لها دور مهم في المنظمات والمؤسسات والمنشآت و هو ربط خطط التنمية بالأهداف العامة والتفصيلية للمنظمات وتوصيلها وشرحها للجمهور ليتعرف عليها وعلى البرامج والسياسات لتلك المؤسسات.هذا الدور الذي يمس كل المجالات :

- المجال السياسي
- المجال الاقتصادي
- المجال الاجتماعي
- المجال الاداري

عند التطرق للتنمية الريفية فالمجال المهم هو المجال الاقتصادي و المجال الاجتماعي و من اهم الادوار التي تقوم بها ادارة العلاقات العامة في المجال الاقتصادي

- مشاركة الأفراد بوضع الخطط.
- تنمية الوعي الادخاري للجمهور.
- غرس مفاهيم ترشيد الاستهلاك.
- تبصر الجمهور في حقيقة الأوضاع الاقتصادية

اما ما يرتبط بالمجال الاجتماعي فهي تعمل على التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الاجتماعية . و هي تستطيع – العلاقات العامة – تغيير العادات الاجتماعية و تعمل على تغيير الاتجاهات وتعديل السلوك وترشيد الأنماط الاستهلاكية . و كذلك تبني السياسات الجديدة .

وبشكل عام فإن للعلاقات العامة دور مهم داخل المؤسسة و خارجها فهي حلقة الوصل بين المؤسسة و الجمهور المستهدف و تبرز هذه الأهمية في :

- تعتبر العلاقات العامة وظيفة إدارية جديدة ومهمة بالإضافة إلى أنها وظيفة تنظيم وتحديد المسؤولية لأوجه النشاط وتحافظ على التعاون بين الجمهور الذي له علاقة بالمؤسسة.
- تساهم العلاقات العامة في مراجعة القرارات العامة للمؤسسة في مختلف النواحي الإدارية من خلال التغذية العكسية الراجعة من الجمهور
- العلاقات العامة لها دور في نجاح المنظمات لأنها تعمل على ضمان التفاهم المتبادل بينها وبين الجمهور
- حلقة الوصل ما بين المؤسسة والمؤسسات الإعلامية والدعائية والتسويقية خارج المؤسسة، ومساعدة المؤسسة بذلك.
- العلاقات العامة تسهم في تقليل السلبيات أو الأمراض الإدارية وتحسين الصلة بالجمهور

إن العلاقات العامة للمؤسسات الادارية لها اهمية كبرى في نقل كل المعارف المتعلقة بمشاريع التنمية لكل الفاعلين إن هذه العملية تمت على مستوى الوزارة وذلك من خلال برمجة مجموعة من الورشات التكوينية للباحثين وذلك من اجل بلورة سياسة واضحة في نقل هذه المعارف وتمثلت هذه الورشات في 1 prchat في 2007 من طرف cnap وكذلك

2 prchat[1] في سنة 2010 من طرف المديرية العامة لمحافظة الغابات .وكذلك القيام بدورات تكوينية لكل الفاعلين في حلقة التنمية الريفية على مستوى كل الادارات المحلية .

إن السؤال الذي يطرح هو هل هذه المعارف نقلت فعلا إلى السكان المحليين ؟ وهل اتبعت تطبيق سياسة التحديد الريفي فعلا التخطيط التشاركي ؟ إن هذه الأخيرة كما اشرنا سابقا هي مبنية على أساس العملية الاتصالية وذلك لنقل المعارف والتشاور وهذا ما حاولنا ادراجه في هذا الفصل ، وذلك من خلال الخوض في العملية الاتصالية بين الفاعلين والقائمين في سياسة التنمية الريفية بشكل عام ،فهل المعلومات المتعلقة بالمشاريع تصل فعلا إلى المعنيين ؟ وهل تقوم الادارات المحلية بنقل هذه المعارف والمستجدات المتعلقة بسياسة التنمية الريفية ؟هذا ما سنوضحه في الجدول التالي والذي يوضح لنا الاطلاع على برامج التنمية الريفية المطبقة في المنطقة والمستوى التعليمي للمبحوثين .

[1] -Programe de renforcement des capacites humaines et d’assistance tichnique

جدول رقم 60 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و الاطلاع على برامج التنمية الريفية

			الاطلاع على برامج التنمية الريفية		المجموع
			نعم	لا	
المستوى التعليمي	أمي	التكرار	64	76	140
		النسبة	45.7	54.3	100
	إبتدائي	التكرار	20	12	32
		النسبة	62.5	37,5	100
	متوسط	التكرار	28	8	36
		النسبة	77.8	22.2	100
	ثانوي	التكرار	20	20	40
		النسبة	50	50	100
	جامعي	التكرار	40	8	48
		النسبة	83.3	16.7	100
المجموع		التكرار	172	124	296
		النسبة	58.1	41.9	100

يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن أغلب المبحوثين لهم اطلاع على برامج التنمية الريفية ويمثلون حوالي 58.1% هذه النسبة التي ترتفع بذوي المستوى التعليمي العالي بحيث نجد فئة الجامعيين نسبة 83.3% .أما ما يقابلها من الفئة الاخرى وهي غير مطلعة على برامج التنمية الريفية والتي تمثل 41.9% نجد أن أكبر نسبة هي لدى الفئة التي بدون مستوى تعليمي وتمثل نسبة 54.3% .

إذن هل الاختلاف الملاحظ بين فئات العينة يوضح فعالية العلاقات العامة لدى الادارات ؟ أم هي عبارة عن اجتهادات للمبحوثين ؟ إن هذه الفعالية تظهر لدى المبحوثين الجامعيين وتتناقص لدى الفئات الاخرى ،إن هذا يوضح أن هناك مصادر أخرى للإطلاع على البرامج

ونحن نعلم أن انتقال المعلومة تتم وفق مجموعة من القنوات .وهذا انطلاقا من أن العلاقات العامة للمؤسسات هي علمية اتصالية بالأساس .

إن المعلومة وخاصة في وقتنا الحاضر تمتاز بالسهولة في الانتقال والانتشار وهذا نظرا لتعدد الوسائط الاعلامية التي تنقل كل المستجدات فما مدى مساهمة هذه الادارات في هذه العملية –العملية الاتصالية– ؟ وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي والذي يوضح العلاقة بين مصدر المعلومة والمسنوى التعليمي للمبحوث .

جدول رقم 61 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و مصدر المعلومة

			مصدر المعلومة			المجموع
			عن طريق الاصدقاء	اتصال من المؤسسة	أخرى	
المستوى التعليمي	أمي	التكرار	64	4	0	68
		النسبة	94,1%	5,9%	,0%	100,0%
	إبتدائي	التكرار	12	4	8	24
		النسبة	50,0%	16,7%	33,3%	100,0%
	متوسط	التكرار	28	0	0	28
		النسبة	100,0%	,0%	,0%	100,0%
	ثانوي	التكرار	16	4	0	20
		النسبة	80,0%	20,0%	,0%	100,0%
	جامعي	التكرار	24	4	16	44
		النسبة	54,5%	9,1%	36,4%	100,0%
المجموع		التكرار	144	16	24	184
		النسبة	78,3%	8,7%	13,0%	100,0%

إن الملاحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول أن المعلومة مازالت تمشي وفق الانماط الكلاسيكية وهو الاتصال ذو الخطوتين أو المرحلتين حسب لزارسفيلد بحيث أغلب

المبحوثين مصدر المعلومة الخاصة بهم حول هذه البرامج هو عن طريق الاصدقاء والذين يمثلون نسبة 78.3% .أما المبحوثين الذين مصدر المعلومة الخاص بهم هو الاتصال بالمؤسسة أي عن طريق ذهاب السكان الريفيين إلى المؤسسات المعنية ، وفي هذه الحالة نحن نتكلم عن مديرية المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات و يعتبر هذا الاتصال هو مبادرة من طرف السكان الريفيين ويمثل نسبة 8.7% ، في حين نجد نسبة 13% من المبحوثين ضمن تصنيف (أخرى) ويندرج ضمن هذه الفئة كل الوسائط الاتصالية الأخرى (الانترنت ،التلفزيون، الايام الاعلامية ، الزيارات الميدانية التي تقوم بها مصالح هذه المؤسسات في المناطق الريفية)

إننا الآن نشير إلى التمايز بين فئات المجتمع المستهدف أو ما يسمى بالتمايز الاجتماعي للجمهور في العملية الاتصالية ،إن الجماهير وحسب كل من بلومر ،ومليز blumer.mills فإن هذه الجماهير تختلف في الحجم وعدم التجانس والتباعد المكاني وغياب التنظيم بالإضافة إلى وجود اختلافات في المصالح والاهتمامات إذن هذا الاختلاف الملاحظ لمختلف الفئات المتعلقة بالمستوى التعليمي تحكم فيها مجموعة من العوامل التي تساهم في تحديد مصدر المعلومة أو وسيلة الاتصال المستخدمة من طرف الجمهور –الوسائل التي ادراجناها في الجدول –المتمثلة في :

- اختلاف المصالح والاهتمامات .
- اختلاف درجات الادراك.
- اختلاف مدة التأثير.[1]

إن فئات المجتمع تتشكل وفق مجموعة من المؤشرات لقد اشرنا سابقا إلى المستوى التعليمي وفيما يلي سندخل متغير السن وهذا انطلاقا من مبدأين أساسين :

1–الشباب يمثلون نسبة كبيرة من السكان الريفيين وهي الفئة المعول عليها في النهوض بالتنمية في المناطق الريفية .

[1] –.قسايسية.علي ،**السمات السوسيولوجية للجمهور** ، الوسيط في الدراسات الجامعية ،ج4 ،دار هومة 2003– ص76

2- تعتبر الفئات العمرية الشابة هي اليد العاملة المشطة التي لها القدرة على ذلك.

ومن هذا المنطلق ادرجنا هذا المتغير وسنوضح في الجدول التالي العلاقة بين متغير السن ومصدر المعلومة ،إن الهدف من هذا التركيب هو ايضاح مصادر المعلومة للفئات العمرية من أجل تدارك النقص بالنسبة للهيئات المعينة لذلك من خلال نتائج هذا البحث.

جدول رقم 62 يبين توزيع المبحوثين حسب السن ومصدر المعلومة

			مصدر المعلومة			المجموع
			عن طريق الاصدقاء	اتصال من المؤسسة	أخرى	
السن	30-20	التكرار	12	4	4	20
		النسبة	60	20	20	100
	40-30	التكرار	32	4	12	48
		النسبة	66.7	8.3	25	100
	50-40	التكرار	20	0	4	24
		النسبة	83.3	0	16.7	100
	60-50	التكرار	44	4	0	48
		النسبة	91.7	8.3	0	100
	60....	التكرار	36	4	4	44
		النسبة	81.8	9.1	9.1	100
المجموع		التكرار	144	16	24	184
		النسبة	78.3	8.7	13	100

إن الملاحظ من خلال الأرقام المبينة في الجدول أن أغلب المبحوثين باختلاف فئاتهم العمرية مصدر المعلومة حول البرامج هو عن طريق الاصدقاء غير أنه في المصدر الثالث للمعلومة والمصنف ل(اخرى) نجد نسبة هؤلاء ترتفع عند الفئات العمرية الصغرى أي من

20 سنة إلى 40 سنة ، بنسبتي 20% و 25% على التوالي وتبدأ في الانخفاض هذه النسبة كلما اتجهنا إلى الفئات العمرية الكبرى .

يلاحظ أن هناك توافق بين المستوى التعليمي والسن عندما يتعلق الأمر بمصدر المعلومة ، وبالتالي فالفئات العمرية الصغرى والتي تتميز بمستوى تعليمي عالي لها من البدائل في مصدر المعلومة فهي تعمل على البحث عن المعلومات حول برامج التنمية الريفية ، ونجد أن هناك فئة ولو أنها قليلة ولكنها تبحث عن المعلومة من مصدرها أي الاتصال بالإدارة المعينة ،لقد أشرنا سابقا إلى العلاقات العامة ودورها في التنمية فهل هذه المؤسسات هي حقيقة قائمة وفق ذلك النموذج ؟ وهل تستغل هذا الامتياز وتوظيفه لإنجاح البرامج الريفية ؟ هذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 63 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و استقبال الادارة

			استقبال الادارة			المجموع
			التوجيه والارشاد	لم تفهمهم	اللامبالاة	
المستوى التعليمي	أمي	التكرار	68	24	40	132
		النسبة	51,5%	18,2%	30,3%	100,0%
	إبتدائي	التكرار	12	0	0	12
		النسبة	100,0%	,0%	,0%	100,0%
	متوسط	التكرار	24	0	4	28
		النسبة	85,7%	,0%	14,3%	100,0%
	ثانوي	التكرار	16	0	16	32
		النسبة	50,0%	,0%	50,0%	100,0%
	جامعي	التكرار	12	0	32	44
		النسبة	27,3%	,0%	72,7%	100,0%
المجموع		التكرار	132	24	92	92
		النسبة	53,2%	9,7%	37,1%	37,1%

من خلال المقابلات التي اجريناها مع موظفي المؤسسات القائمة على التنمية الريفية في الولاية يتبين لنا أن هناك مجموعة لابأس بها تتصل بهذه المؤسسات من أجل الاستعلام غير أنهم يمثلون نسبة قليلة في عينة البحث 31.08% والهدف من وضع هذا الجدول هو البحث عن مدى فعالية مصالح العلاقات العامة في هذه المؤسسات إن الملاحظ من خلال هذه البيانات أن نسب المبحوثين تختلف في رأيهم للإدارة حسب المستوى التعليمي بحيث نجد أن هذه النسبة مرتفعة لدى المبحوثين ذوي المستوى الأمي والابتدائي والمتوسط والذين يروا أن الادارة تعمل على ارشادهم وتوجيههم وتصل إلى نسبة 100% عند المبحوثين ذوي المستوى التعليمي ابتدائي ،في حين نجد أن هذه النسبة تتناقص عند المستوى التعليمي الثانوي والجامعي بحيث نجدها 50% ثم 27.3% على التوالي .ويرى هؤلاء أن الإدارة غير مبالية باستفساراتهم حول هذه البرامج وكيفية العمل ونجد ان هذه النسبة مرتفعة لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الجامعي حيث يمثلون نسبة 72.7%.

إن هذه الملاحظة تدعونا إلى التساؤل حول هذا الاختلاف .وهذا راجع إلى الخلفية الثقافية والتاريخية .لأن ذوي المستوى التعليمي العالي .هم يحملون مجموعة من التصورات العملية بعكس ذوي المستويات التعليمية الدنيا وهذا وفر القدرة لدى مصالح هذه المؤسسات بتحديد الاسلوب والطريقة في نقل المعلومات وهذا يوضح خلل في ادارة العلاقات العامة للمؤسسة.

في حين تلك التغيرات الحاصلة داخل المؤسسات في تطبيق هذه السياسات كما اشرنا في الفصل الخاص بالتنمية الريفية في الجزائر أوحت إلى الفئات التعليمية الأخرى على أن هناك تحسن في هذه العلاقات والمتمثل في الاستقبال والتوجيه والإرشاد، ولكن وجود هذه الفئات الأخرى التي ترى عكس ذلك يتبين لنا أن هناك نقائص في هذا الجانب أما الجانب المتعلق بالخلفية التاريخية وذلك بحكم أن أغلب المبحوثين الأميين هم من الفئات العمرية الكبيرة وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم 64 يبين توزيع المبحوثين حسب السن واستقبال الادارة

			استقبال الإدارة			المجموع
			التوجيه والارشاد	لم تفهمهم	اللامبالاة	
السن	30-20	التكرار	12	0	20	32
		النسبة	37.5	0	62.5	100
	40-30	التكرار	36	0	20	56
		النسبة	64.3	0	35.7	100
	50-40	التكرار	20	0	8	28
		النسبة	71.4	0	28.6	100
	60-50	التكرار	28	8	24	60
		النسبة	46.7	13.3	40	100
	60....	التكرار	36	16	20	72
		النسبة	50	22.2	27.8	100
المجموع		التكرار	132	24	92	248
		النسبة	53.2	9.7	37.1	100

إن نتائج الجدول توضح أن الفئات العمرية الكبيرة 50 سنة فما فوق يمثلون نسبة 46.7% و50% ويروا أن مصالح هذه المؤسسات الإدارية تعمل على الارشاد والتوجيه بينما نجد العكس لدى الفئات العمرية الصغرى ويلاحظ أن الفئة العمرية 20-30 سنة .يرى المبحوثين ضمن هذه الفئة ويمثلون نسبة 62.5% أن المصالح الإدارية القائمة على ذلك غير مبالية باستفسارات السكان الريفيين وتبدأ هذه الفئة في التناقص كلما زاد السن لدى عينة البحث .

إن النتيجة المحصل عليها من خلال هذين الجدولين وهما غير مختلفين في الاتجاه وهي أن الفئات العمرية الشابة و ذات المستوى التعليمي العالي ترى نقص كبير في تطبيق العمل

التشاركي بين القائمين والفاعلين في العملية التنموية بشكل عام .أما الفئة العمرية الكبيرة السن ترى العكس وهذا له الدلالة على أن هناك تغير حاصل في هذه المؤسسات نحو الأحسن وفق آراء المبحوثين .

تعتبر كل من المعرفة والمعلومات شيئا أساسيا للناس للتجاوب الناجح مع الفرص والتحديات التى تفرضها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. ولكن لكى يتم الإستفادة منها يجب أن يتم نقل المعلومات للناس بأسلوب فعال هناك أكثر من 850 مليون شخص يعيشون فى دول نامية بعيداً عن كم كبير من المعلومات والمعرفة ولاسيما فقراء الريف اللذين يعيشون فى عزلة عن كل وسائل الإعلام التقليدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة التى بإمكانها تحسين سبل رزقهم ومعيشتهم

"إذا كانت المعلومات والمعرفة أساسيتان بالنسبة للديمقراطية، فهما شرطان للتنمية [1]"

الاتصال و التنمية:

يقصد بالاتصال تبادل الأفكار والمعلومات التي تتضمن الكلمات والصور والرسوم والرموز المختلفة ويحدث الاتصال لجميع الأفراد و في كل الأوقات. وقد تطورت عملية الاتصال والوسائل المستخدمة في ذلك فنجد الفضائيات والإذاعات المختلفة وثورة الإنترنت الذي جعل العالم كله أشبه بقرية صغيرة .ومن ناحية أخرى واكب هذه التطور الأزمات الطاحنة التي تمر بها دول العالم الثالث ولم يعد من مخرج من هذه الأزمات إلا بالتنمية وخصوصاً في عالم لم يعد يؤمن بالأوهام وليس أمامه سوى العقل والفكر والعلم للتفاعل مع معطيات المرحلة الراهنة ومواجهة تحدياتها.

وعملية التنمية تستهدف التغير البشري وتعبئة القوى البشرية للتغلب على مشاكل الأفراد وهذه الأمور بحاجة إلى توعية وتثقيف متصلين ،وتحتاج إلى تعليم وتدريب .ومن هنا كان دور

[1]- كوفى أنان، السكرتير العام للأمم المتحدة فى خطاب أمام مؤتمر البنك الدولى تحت عنوان "المعرفة العالمية 2001

وسائل الاتصال في المجتمعات النامية باعتبارها جزءاً من منظومة التعليم والتدريب المستمر وبخاصة فيما بعد مراحل التعليم والتدريب المدرسي. هنا تظهر أهمية استخدام الإعلام ووسائله المختلفة في الدول النامية بهدف تعبئة الجماهير ذات المصلحة في التغيير والتنمية، وهذا يعني أن الدول النامية في حاجة إلى إعلام يواكب خططها الإنمائية ويعمل على خلق المشاركة من جانب أفرادها في عملية التنمية [1].

الاتصال و دوره في التنمية

الاتصال الشخصي :ويعني الاتصال الشخصي أي الثنائي وكذلك يعني الاتصال الجمعي، ويتم مباشرة بين المرسل والمستقبل

إن الاتصال الجماهيري مهما كان مستوى كفاءته يجب أن تسبقه شبكة من الاتصالات الشخصية بين أفراد مخططون يتواصلون من خلالها إلى تحديد مضمونه وشكله وتفاصيله، وهذا يعني أن مستوى نجاح أي اتصال جماهيري يتوقف بدرجة أو بأخرى على مدى كفاءة الاتصالات الشخصية التي تسبقه

ويؤكد شرام **Wilbur Lang Schramm** على أن الوسائل الجماهيرية في خدمة التنمية الوطنية هي من عوامل التغير الاجتماعي، ويعتمد على عوامل أخرى كالتغير في المواقف والمعتقدات والمهارات والأوضاع الاجتماعية وهذا يتطلب اتصالاً مباشرا، حتى يحدث الإقناع، والإقناع عادة يحتاج إلى مناقشة التي توفر فرصة التعرف على رد الفعل باستيعاب أو عدم استيعاب الموقف. فالمزارع الذي يتلقى رسالة إذاعية، قد لا يستوعبها جيداً، وهذا ما لا يمكن أن يدركه صاحب الرسالة، أما إذا كان الاتصال مباشرا فإنه يستطيع ذلك، ويستطيع تغيير مضمون الرسالة لتكون مناسبة لفهم المزارعين.

لذلك يرى شرام **Schramm** أن مثقفي القرية وقادة الرأي فيها يعرفون ما يحتاج إليه القرويون ويعرفون كيفية مخاطبتهم لأنهم يتحدثون باللغة التي يفهمونها أما وسائل الاتصال الجماهيرية فهي تعمل على مساندة الاتصال المباشر وتثبيته.

[1]- محمد منير حجاب، الاعلام و التنمية الشاملة ، دار الفجر للنشر ، مصر ، 2003

هذا يعني ضرورة القيام بحملات اتصال شخصي سابقة عند القيام بحملات إعلامية تمهد الطريق لتقبل الأفكار الجديدة التي سيتم معالجتها عبر وسائل الاتصال الجماهيري . وخلال السبعينيات تدعمت مكانة الاتصال الشخصي في إحداث التنمية حيث تم اجراء العديد من الدراسات والبحوث وقد توصلت إلى:

1- للاتصال الشخصي الغلبة في مجمل صياغة اتجاهات ومعارف البشر فمن خلاله تشكلت الاتجاهات الأساسية للأفراد منذ طفولتهم في الأسرة والمدرسة التي تصبح أكثر مقاومة للتغير في المستقبل.

2-جماعات الاتصال الشخصي التلقائية هي التي تقوم بتصفية مضمون الاتصال الجماهيري من خلال تقديمها والحكم عليها سلباً أو إيجاباً.

3-يتميز الاتصال الشخصي بأنه أكثر مرونة بحيث يمكن تعديل الرسالة فورا حسب متقضيات الحال لتكون أكثر قدرة على التفاعل من خلال التفاعل المتبادل بين المرسل والمتلقي.

4- يتميز الاتصال الشخصي بأنه أكثر استمرارية حيث يبقى المرسل متفاعلاً لرسالته مكررا ومعدلاً دون الالتزام بتوقيت محدد.

5- يتميز الاتصال الشخصي بما يتيحه للمرسل من إمكانية الرصد والمتابعة من تعديل الاتجاهات والسلوك.

6- الاتصال الشخصي التلقائي هو الأكثر انتشارا حيث أنه يشمل أفراد المجتمع جميعاً كما يشمل أوقات الاتصال الجماهيري

7-الإنسان بطبيعته أميل إلى تبني ما يعتقد أنه شارك شخصياً في انجازه كما أنه ينتقد ما يراه جاهزا إذا كان موجهاً من السلطة لذلك فتأثير الاتصال الشخصي يكون أكثر عمقاً.

8-يتميز الاتصال الشخصي بالتبادل المستمر والسريع للأدوار والمواقع بين المرسل والمستقبل.

9-تشير وقائع التاريخ الاجتماعي والسياسي أن الدعوات الاجتماعية الكبرى التي لعبت دورا حساساً في التطور الفكري والاجتماعي للبشر قويت وازدهرت من خلال عمليات الاتصال الشخصي الذي كان يقوم بها الداعية الرائد.

كما أكدت الدراسات على أهمية الاتصال المباشر في التأثير على الرأي العام حيث أن الناس لا يستطيعون تجنب زميل أو قريب أو صديق عند حديثه عن موضوع معلوم مسبقاً أما في وسائل الاتصال الجماهيري فإنهم يستطيعون ذلك بكل سهولة[1].

وهناك مجموعة من العوامل تبرز أهمية الاتصال الشخصي في جانب نقل المعلومات منها:

1-التعرض للاتصال المباشر يخلو من عنصر الانتقاء بعكس التعرض لوسائل الإعلام.

2- عندما يسيء الفرد تفسير ما يقوله المتحدث فإن المتحدث يدرك ذلك من خلال الملاحظة والعمل على تصحيح سؤالهم.

3- الحوار الشخصي يذكر الآخرين بوجود الأفكار الجديدة ويتكرر ذلك حتى ولو لم يكن مقتنعاً بها. فالاتصال الشخصي المباشر أكثر تأثيراً من غيره من أساليب الاتصال الجماهيري خاصة في عملية انتشار الأفكار والمعلومات إلا أنه أكثر أهمية في مواقف معينة ويتضح ذلك من خلال:

مرحلة التقييم :وهي مرحلة يقيم المعلومات والأفكار لدى الجماهير ويبلغ فيها الاتصال المباشر ذروته حيث تشمل الشرح والتفسير.

المتبنون الاواخر : وهم الذين يقبلون على تبني المعلومات والأفكار بعد غيرهم من الناس فهؤلاء يكون الاتصال المباشر أكثر تأثير عليهم لأنهم ينظرون إلى نتيجة تبني غيرهم للأفكار.

المواقف المتذبذبة : فعندما يشعر الفرد بأنه بحاجة إلى من يشجعه على إتباع أسلوب معين فإنه يلجأ للآخرين ويتفاعل معهم.

[1]- المرجع نفسه ، ص72

ان التوجه العالمي من اجل النهوض بالمجال الريفي سعى الى استعمال كل الوسائل الاتصالية و تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي يمكن استخدامها في التنمية الريفية والأمن الغذائي و هذا ما يتضح في التقرير الذي تم إعداده في ورشه عمل حول دور المعلومات وتكنولوجيا الاتصال في نظرتين احداها نظرية و الثانية عملية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتنمية الريفية والأمن الغذائي و يشتملان على إطار عمل نظرى بالإضافة إلى الدروس المستفادة من الخبرات الميدانية[1].،و قد وضعت FAO لذلك عدة شبكات للمعلومات منها **شبكة معلومات المزارعين FARM NET** و هى نموذج لمفهوم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة للتنمية الزراعية والريفية، وتهدف إلى خلق شبكة من الريفيين تساندهم منظمات وسيطة مثل خدمات الإرشاد ويستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة ووسائل الإعلام التقليدية لتشجيع إيجاد وجمع وتبادل المعارف والمعلومات.

لذلك اعتمدنا على هذا الجانب وأثر ذلك على التنمية الريفية في عينة بحثنا أو لإدراك مدى هذا التأثير على الانخراط وكذا الكيفية والمشاركة في هذه المشاريع بالإضافة إلى مختلف الفئات والتي قسمنا عينة بحثنا على أساسها وما سنوضحه في الجدول التالي العلاقة بين مصادر المعلومة واستفادة النساء المبحوثين من مشاريع ذات الصلة إن تركيزنا في هذا المبحث كان على الاتصال الشخصي الوجه للوجه دون البحث في تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية لأن ذلك يعتبر موضوع بحث لحدا .

[1]- المشاورة الأولى حول إدارة المعلومات الزراعية، الفاو، روما، جوان 2001

الاتصال و الاستفادة من المشاريع:

جدول رقم 65 يبين توزيع المبحوثين حسب مصدر المعلومة واستفادة النساء من قرض أو دعم

			استفادة النساء من قرض أو دعم		المجموع
			نعم	لا	
مصدر المعلومة	عن طريق الاصدقاء	التكرار	12	132	144
		النسبة	8.3	91.7	100
	اتصال من المؤسسة	التكرار	0	16	16
		النسبة	0	100	100
	أخرى	التكرار	0	24	24
		النسبة	0	100	100
المجموع		التكرار	12	172	184
		النسبة	6.5	93.5	100

يتضح لنا من خلال هذه النتائج أن استفادة نساء المبحوثين هي مرتبطة بمصدر المعلومة بحيث نجد أن نسبة 91.7% نساء لم يستفدن من قرض أو دعم من المبحوثين التي وصلتهم معلومات عن طريق الأصدقاء أو الأقارب أو الجيران ، أما فيما يتعلق بالمصدرين الآخرين للمعلومة وهما الاتصال الشخصي للمبحوث بالمؤسسة المعينة ولم يستفيدوا هم 100% والمصادر الأخرى كأن موظفي هذه المؤسسات هم من ينتقلون إلى المناطق الريفية وعن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية ، فالنسبة أيضا هي 100% لم يستفيدوا من هذه المشاريع .

إن العملة الاتصالية بمختلف أنواعها في هذا الجانب والمرتبط بمشاركة المرأة في التنمية الريفية لا يتعلق بمصدر المعلومة وإنما ذلك يرجع إلى متغيرات أخرى وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي والذي يربط بين أسباب عدم استفادة نساء المبحوثين من هذه المشاريع ومصدر المعلومة .

جدول رقم 66 يبين توزيع المبحوثين حسب مصدر المعلومة و اسباب عدم استفادة النساء

			أسباب عدم استفادة النساء			المجموع
			عاملة	لا يحب عمل المرأة	عراقيل إدارية	ليس لدينا علم	
مصدر المعلومة	عن طريق الاصدقاء	التكرار	4	68	36	8	116
		النسبة	3.4	58.6	31	6,9	100
	اتصال من مؤسسة	التكرار	0	4	8	0	12
		النسبة	0	33.3	66.7	0	100
	أخرى	التكرار	0	4	8	0	12
		النسبة	0	20	60	20	100
المجموع		التكرار	4	76	56	12	148
		النسبة	2.7	51.4	37.8	8.1	100

إن الخلفية الثقافية للمجتمع الريفي الجزائري لها الأثر الكبير في عدم مشاركة المرأة وانخراطها في مشاريع التنمية الريفية والذي يتوضح بنسبة 51.4% لقد ابرز المبحوثين مجموعة من الأسباب يروا أنها تساهم في عدم مشاركة المرأة ولكن لنبرز مدى فعالية العملية الاتصالية في تسهيل والتشجيع على انخراط المرأة الريفية في مجال التنمية .

إن الملاحظة الأولى والتي من خلالها نلاحظ هذا الفشل في العملية الاتصالية أن هناك نسبة 66.7 % من المبحوثين كان لهم اتصال مباشر بالمؤسسات القائمة على ذلك ولكن لم يستفد نساؤهم ،ويرجعون ذلك إلى العراقيل الإدارية وهذه الأخيرة المتمثلة في الوثائق والإثبات أو ما نسميها بالدورة المكتبية .

تظهر الخلفية الثقافية أيضا للمجتمع الريفي الجزائري في عينة بحثنا هذا ضمن فئة المبحوثين الذين لا يحبذون عمل المرأة أو مشاركتها بأي شكل من الأشكال في برامج التنمية الريفية ، بحيث نجد أن هذه النسبة مرتفعة لدى المبحوثين الذين مصدر معلوماتهم هم الأصدقاء بنسبة 58.6% أما الفئة الاخرى والذين يتصلون بالمؤسسة ولا يحبون مشاركة المرأة يمثلون نسبة 33.3% .وهذا الاهتمام الذي يظهر من خلال الاتصال بالمؤسسات

الإدارية هو متعلق بالمشاريع الخاصة بالرجال فقط. فهل الأمر كذلك بالنسبة للمبحوثين المعنيين ؟ فهل مصدر المعلومة له الفعالية في الاستفادة من مشاريع التنمية الريفية؟ .ومن له القدرة على ذلك هل نمط الاتصال الشخصي؟ ، أم اتصال العلاقات العامة ؟، أم الأمر مرتبط بالاتصال ذو الخطوتين هذا ما سنوضحه فيما يلي :

جدول رقم 67 يبين توزيع المبحوثين حسب مصدر المعلومة و الاستفادة من قرض أو دعم

			الاستفادة من قرض أو دعم		المجموع
			نعم	لا	
مصدر المعلومة	عن طريق الاصدقاء	التكرار	84	60	144
		النسبة	58,3%	41,7%	100,0%
	اتصال من مؤسسة	التكرار	8	8	16
		النسبة	50,0%	50,0%	100,0%
	أخرى	التكرار	16	4	20
		النسبة	80,0%	20,0%	100,0%
المجموع		التكرار	108	72	180
		النسبة	60,0%	40,0%	100,0%

إن مجموع المستفيدين من عينة بحثنا يمثلون نسبة 36.48% و هم يمثلون 60% في الجدول وترتفع هذه النسبة عند فئة المبحوثين الذين مصدر معلوماتهم حول المشاريع هي في تصنيف (أخرى) هذا الذي تم تحديده سابقا ومن بين أهم مصادر هذا التصنيف هو اتصال موظفي هذه المؤسسات بالسكان الريفيين وتناقص هذه النسبة عند فئة المبحوثين الذين اتصلوا بأنفسهم بهذه المؤسسات ، وهي بالتساوي مع الذين لم يستفيدوا وذلك بنسبة 50% لكل منهما .

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن كل المصادر للمعلومات المتاحة هي تساهم في الانخراط ، فما على القائمين على التنمية الريفية الا استغلال هذه المؤسسات والوسائل ، وذلك من أجل ايصال المعلومات إلى اقصى حد ممكن ، ولكن هذه على المستوى الأعلى أي التوجه السياسي العام ولكن هناك من يرى العكس من ذلك في إجابات المبحوثين بحيث أن هناك عراقيل إدارية على المستوى المحلي والتي تعمل على عدم انخراط الريفيين في هذه

المشاريع ،غير أنه من خلال المقابلات التي قمنا بها في هذه المؤسسات ومن منطلق اننا كنا من بين القائمين على تكوين هؤلاء حول كيفيات تطبيق سياسة التجديد الريفي في المشاريع الحوارية للتنمية الريفية ، فقد لوحظ أن هناك بعض العقبات العملية في تطبيق هذه السياسة ، إن هذه المشاريع مبنية على تكامل كل القطاعات الوزارية ،غير أن ذلك صعب جدا على المستوى المحلي وهذا ما صرح به موظفي هذه المؤسسات أثناء المقابلات التي قمنا بها .ولذلك يروا أنه حتى في حالة اتصال الريفيين فإن امكانية تطبيق هذه المشاريع يقتصر على فئة معينة من الريفيين وبالتالي هو يقصي فئة أخرى وذلك وفق القوانين الناظمة لذلك ،ومن أجل ايضاح ذلك سنبرز أهم الاستفادات أو المشاريع التي قام بها المبحوثين في هذا الاطار وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 68 يبين توزيع المبحوثين حسب مصدر المعلومة و نوع الاستفادة

			نوع الاستفادة				المجموع
			بناء ريفي	تربية المواشي	تشجير	قطعة أرض	
مصدر المعلومة	عن طريق الاصدقاء	التكرار	80	0	4	4	88
		النسبة	90,9%	,0%	4,5%	4,5%	100,0%
	اتصال من مؤسسة	التكرار	4	0	4	0	8
		النسبة	50,0%	,0%	50,0%	,0%	100,0%
	أخرى	التكرار	12	4	0	0	16
		النسبة	75,0%	25,0%	,0%	,0%	100,0%
المجموع		التكرار	96	4	8	4	112
		النسبة	85,7%	3,6%	7,1%	3,6%	100,0%

إن الملاحظ من خلال بيانات هذا الجدول أن أغلب المشاريع الخاصة بالتنمية الريفية والفلاحية هي ضئيلة جدا عدا السكن الريفي بالإضافة إلى مشروع التشجير والذي وضع لمناطق الهضاب العليا وتتميز أكبر نسبة عند المبحوثين الذين استفادوا من سكن ريفي مع كل مصادر المعلومة حول هذه المشاريع ، ومن هذا المنطلق ونتيجة لما تطرقنا إليه في بيانات الجداول الخاصة بهذا المبحث فإن العملية الاتصالية تتميز بوجود مصادر اتصال ضئيلة ، وهذا الأخير المرتبط بالجهود المبذولة من طرف المؤسسات التي فوضتها وزارة

الفلاحة والتنمية الريفية للقيام بالإعلام وإيصال المعلومة وبغض النظر عن الطرق الاخرى والتي تتمثل في القنوات الغير رسمية للمعلومة .

إن تطبيق هذه السياسات التنموية حسب بيانات هذه الدراسة لم تظهر الاعتماد على عنصر الاتصال كما صغنا ذلك في المدخل النظري لهذا المبحث و ما رافق ذلك من توصيات الوزارة المكلفة بذلك ،وعليه فإن أغلب مشاركات السكان الريفيين وانخراطهم في هذه المشاريع هو راجع إلى نقطتين أساسيتين .

1-الثقافة الريعية السائدة في المجتمع والتي خلقت هذا التوجه وهو البحث عن كل الفرص المتاحة من أجل الاستفادة .

2-ارتباط الكثير من المبحوثين في حياتهم اليومية بهذه المشاريع ونحدد في هذه النقطة النشاط الاقتصادي للمبحوث.

وانطلاقا من هذين العنصرين حاولنا وضع الجدول التالي من أجل توضيح ذلك ،وهذا من خلال الربط بين النشاط الاقتصادي للمبحوث والاستفادة من قرض أو دعم .وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 69 يبين توزيع المبحوثين حسب النشاط الممارس و الاستفادة من قرض أو دعم

			الاستفادة من قرض أو دعم		المجموع
			نعم	لا	
النشاط الممارس	الفلاحة	التكرار	84	64	148
		النسبة	56,8%	43,2%	100,0%
	التعليم	التكرار	0	12	12
		النسبة	,0%	100,0%	100,0%
	التوظيف	التكرار	32	44	76
		النسبة	42,1%	57,9%	100,0%
	البطالة	التكرار	4	0	4
		النسبة	100,0%	,0%	100,0%
	التقاعد	التكرار	4	12	16
		النسبة	25,0%	75,0%	100,0%
	العمل الحر	التكرار	8	28	36
		النسبة	22,2%	77,8%	100,0%
المجموع		التكرار	132	160	292
		النسبة	45,2%	54,8%	100,0%

إن بيانات الجدول توضح لنا العلاقة الوثيقة بين الاستفادة من قرض أو دعم في إطار مشاريع التنمية الريفية والنشاط الممارس من طرف المبحوث بحيث نلاحظ أن فئة المبحوثين والذين يمارسون الفلاحة أغلب هؤلاء استفادوا من هذه المشاريع نسبة 56.8% ، أما فئة المبحوثين الذين يمارسون مهنة التعليم في مختلف الأطوار لم يستفيدوا من هذه المشاريع وبنسبة 100% وهذا راجع لكون أن هذه الفئة هي مرتبطة بالسكن فقط ومن الممكن أن الاستفادة في المناطق الريفية تكون بشكل آخر هذا من جهة ومن جهة أخرى فنساؤهم هن أيضا لهن نصيب من هذه المشاريع ولكن لم تكن لهن استفادة وهذا لسببين احداهما أن نساءهن هن موظفات أو لا يقبل المبحوث باشتراك زوجته أو ابنته في ذلك .

إن فئة المبحوثين البطالين استفادوا من هذه المشاريع وذلك نسبة 100% ولكن هذه الاستفادة هي مرتبطة بالسكن الريفي فقط كما هو موضح في جدول رقم (02) [1] أما الفئتين الباقيتين وهما فئة المبحوثين المتقاعدين والذين يمارسون أعمال حرة فكانت استفادتهم قليلة وقد ارتبطت فقط بالسكن الريفي نسبة 100% لكلا الفئتين .

إذن إن باقي المشاريع المدرجة في هذا الجانب استفاد منها فقط فئة المبحوثين الذين نشاطهم الاقتصادي هو مبني على الفلاحة والزراعة عدا نوع الاستفادة المتعلق بنساء هؤلاء المبحوثين .إن هذه النتائج هي ضئيلة مقارنة بالجهود المبذولة والدعم المالي والمؤسساتي المسخر لذلك .

[1] انظر الملحق رقم (3).

استنتاج :

إن نتائج هذا الفصل هي استمرارية للفصل السابق والمتعلق بالاجراءات الادارية وتعتبر العملية الاتصالية بالنسبة للمؤسسات القائمة على التنمية هي جزء من هذه الاجراءات لقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية في هذا الفصل والمتعلقة بالعملية الاتصالية ودورها في التنمية الريفية مايلي:

1-أغلب المبحوثين غير مطلعين على مختلف البرامج التنموية في مناطقهم وغير عالمين بإمكانية مشاركتهم في هذه البرامج .

2-إن العملية الاتصالية بين الفاعلين في التنمية ليست مباشرة وإنما هي اتصال ذو مرحلتين كما اشار إلى ذلك لزار سفلد Paul Lazarsfed في نظرية الاتصال ذو الطبقتين .وهذا ما يظهر في نتائج البحث أن أغلب المعلومات حول برامج التنمية الريفية تأتي عن طريق الأصدقاء والجيران . . . الخ ، وليس من المصدر مباشرة .

3-تختلف العملية الاتصالية باختلاف السن والمستوى التعليمي ونجد أن الفئات العمرية الأكبر سنا لهم القدرة على التعامل مع هذه الإدارات عكس الفئات العمرية الصغيرة وهذا يدل على استمرارية نفس النمط في التواصل لدى هذه المؤسسات .

4-بالرغم من التركيز على الاتصال الشخصي وفعالية ذلك في التنمية والذي يتم بين الفاعلين في التنمية الريفية من خلال طرق التدخل في السياسات التنموية أي الاتصال المباشر مع الريفيين من أجل التخطيط والتشارك إلا أن هذا النوع من الاتصال ضعيف جدا .

5-تبين من خلال ملاحظتنا الميدانية أنه لا توجد آليات واضحة للتنسيق بين مختلف قطاعات التنمية بالإضافة إلى عدم وجود الالزامية والمراقبة على الادارات المحلية لتنفيذ الاجراءات .

6- إن الاستفادة والانخراط في مشاريع التنمية الريفية غير مرتبط بالجديد في السياسات التنموية بل باهتمامات السكان الريفيين ويتعلق الأمر بالريفيين الذين يمارسون النشاط الفلاحي .

7-إن المشاريع ذات الطابع الجماعي هي المبينة في سياسة التجديد الريفي على المشاورة واشراك الريفيين في ذلك ولكن هذا بدون عملية اتصالية لايتم .

إن هذه النتائج توضح ان العملية الاتصالية بين القائمين على التنمية الريفية والسكان الريفيين هي ضعيفة أما وجودها فهو في اتجاه واحد .فهذه المؤسسات لا تقوم بزيارات ميدانية من أجل التوعية وايصال المعلومات وحتى التكوين والتعليم وهذا ماهو مبني عليه منظور التنمية الجديد .إن سياسة التجديد الريفي تقوم على أساس إدماج كل القطاعات المتدخلة في المجال الريفي وذلك من اعطاء تصور مشترك لتنمية المجال الريفي غير أن هذا التوافق والاعداد المشترك غير موجود وذلك نتيجة لعدم وجود قنوات اتصال تعمل على نقل التصورات والمعلومات بين مختلف المتدخلين في المجال الريفي وسكان المجال الريفي.

نتائج الدراسة :

إن التحقق من صحة الفرضيات على إثر الاشكالية التي طرحناها في هذه الدراسة والتي كانت تتمحور حول التنمية الريفية في الجزائر بين الواقع الاجتماعي والسياسات التنموية ،هذا الواقع الاجتماعي الذي يحوي الفاعلين الاجتماعيين في التنمية مع كل ما يحملونه من ارث تاريخي .وتغيرات اجتماعية و سياسية والتي تتماشى و التغيرات الحاصلة في المجتمع بشكل عام ،وجاءت نتائج هذا البحث كما يلي مرتبة حسب ترتيب اسئلة الاشكالية وكذا الفرضيات التي صغناها لذلك .

إن بداية الدراسة الميدانية كانت مع اعطاء الصورة العامة و الوصفية لعينة بحثنا والتي كانت تتوزع على جميع الفئات العمرية غير أنها تغلب عليها فئة كبار السن .بالاضافة إلى ذلك أكبر نسبة في المستوى التعليمي هي عند فئة الأميين ،وقد اعطى هذين العاملين توضيحا فيما يتعلق بالتصورات الموجودة لدى الفاعلين الريفيين في التنمية وما تحمله من موروث تجاه هذه العملية هذا انطلاقا من الخبرات السابقة التي عايشتها مع مختلف السياسات التنموية المطبقة ، إن هذه التصورات اضفت لنا عن معنى الاستفادة من مشاريع التنمية الريفية واعتبرت الاستفادة تقتصر على المشاريع ذات الطابع الاقتصادي أو التي من الممكن أن يلمس الريفي فائدتها يوميا .وأظهرت النتائج أن ما يقارب نصف المبحوثين أنهم لم يستفيدوا من برامج التنمية الريفية ولكن وفق هذا التصور .

إن عملية التنمية الريفية بشكل عام ووفق المنظور الحديث الذي يرى أن الانسان هو محور التنمية والهدف من هذه العملية هو تحسين المستوى المعيشي والحياتي للسكان الريفيين، فهذه العملية تمس جانبين ،الجانب الأول مرتبط بالخدمات والمرافق الضرورية لذلك .أما الجانب الثاني فهو مرتبط بالحياة المعيشية من تقليل للفقر والبطالة واستغلال الطاقات البشرية الموجودة في المجال الريفي للنهوض به ، لقد تبين لنا من خلال نتائج الدراسة وتحليل الاحصائيات ونتائج الدراسات الوصفية لواقع التنمية الريفية في الجزائر أن ما يتعلق

بالمرافق والخدمات .قد عملت هذه السياسات على توفيره من سكن وتعليم وصحة ونقل وطرقات ،هذا ما يسمى في أدبيات التنمية الريفية بمؤشرات التنمية .وهو ما يقابل وفق سياسة التجديد الريفي المشاريع ذات الطابع الجماعي والتي يمس فيها المشروع شريحة كبيرة من السكان الريفيين وهناك جزء ثاني من مشاريع التنمية الريفية وهو المشاريع ذات الطابع الفردي والتي تختص بأسرة واحدة هذا ما لمسناه في تصور الريفيين على أنه لب التنمية الريفية والذي يدل على الاهتمام بالسكان الريفيين والذي يمثل الاستفادة المباشرة من اعانات الدولة والتي تظهر في تمويل مشاريع (اقتصادية ، سكن . . . الخ) لقد بين هذا التقديم الاختلاف في التصورات بين ماهو مرجو من السياسات التنموية (من منظور القائمين على التنمية) ومنتظرات فئات السكان الريفيين من الاهتمام بالمجال الريفي .إن التصور الأول هو نتاج سيرورة تطبيق مختلف السياسات في البلاد .عبر عقود من الزمن والتي تتماشى وفق الايديولوجيات والاطر النظرية المختلفة وكذا المستجدات العالمية في هذا الجانب ، أما تصور السكان الريفيين فهو نتاج تاريخ ثقافي ترسخ في اذهان السكان الريفيين مرتبط بخبراتهم وتجاربهم مع هذا النوع من المشاريع، وهو منظور آخر تصور عام ليس فقط لدى السكان الريفيين ولكن لدى كل افراد المجتمع الجزائري ، والمرتبط اساسا بالثقافة الريعية لدى كل شرائح المجتمع بما في ذلك السكان الريفيين .

لقد تبين لنا من خلال القراءات المرتبطة بموضوع التنمية الريفية أن أهدافها ليست مرتبطة بتغير الشكل الخارجي للمجال الريفي ولكن يترتب ايضا على هذه التدخلات المنظمة في المجال الريفي تغيرات ديمغرافية وسوسيولوجية .إن من بين اهداف التنمية المسطرة كان الحد من ظاهرة الهجرة الريفية وعليه فقد اتضح لنا من خلال نتائج الدراسة أن هناك فئات كبيرة من السكان الريفيين عادوا إلى مناطقهم الأصلية ولكن الأسباب التي ادت بهم إلى العودة ليست هي مشاريع التنمية الريفية التي انجزت في المجال الريفي فقط وإنما هناك أسباب

أخرى .وهي الظغوطات الحضرية التي لم تستطع هذه الأسر التأقلم معها .بالاضافة إلى ارتباط هذه الفئات بالمجال الريفي اقتصاديا وسوسيولوجيا .

إذن فقد اصبحت مشاريع التنمية الريفية مركزة فقط على المشاريع التي يمكن تجسيدها والمتحكم فيها فقط .اما غير ذلك فقد تم الاستغناء عنه نتيجة لعدم وجود دراية كافية بالمجال الريفي من الناحية السوسيولوجية وعليه فقد تغيرت الرؤية للتنمية الريفية على أنها مجموعة من البنى والهياكل التي يجب توفيرها للريفيين دون مراعاة الجوانب الأخرى ،إن الإختلاف في الرؤى والتصورات بين الفاعلين الاجتماعيين في عملية التنمية أدى إلى وجود نوع من الجمود في المشاريع المنجزة في المجال هذا أدى إلى عدم التطبيق الفعلي أو كما يجب لسياسات التنمية الريفية .فهي لم تراعي التحولات الاجتماعية للمجتمع الريفي وهذا ما يتجلى في وجود مختلف فئات المستوى التعليمي فيه بالاضافة إلى التحولات التي مست كل المجتمع وعليه فلابد من تغيير تلك الصورة النمطية عن المجتمع الريفي على أنه ذلك المجتمع البدائي المعزول غير المدرك بالمحيط الخارجي لمجاله .

أما فيما يتعلق بمشاركة السكان الريفيين في عملية التنمية الريفية فقد تبين من خلال نتائج الدراسة الميدانية الإلغاء التام لهذه الفئة بالرغم من أن المفهوم الحديث للتنمية هو مبني على المشاركة واستغلال كل القدرات والامكانات البشرية الموجودة في المجال الريفي ،لقد اضفت الدراسة الميدانية على توفر قدرات هائلة لدى العنصر البشري في المجال الريفي من استعدادات ومهارات ولكن لم تستغل والتي تتنافى ومنظور التنمية الريفية المبني على المساهمة في تغير سلوك الأفراد وعلى التعزيز والتعاون وكذا الحصول على تأييد المجتمع المحلي .إن الملاحظ أنه بالرغم من كل الامكانات البشرية المتوفرة في المجال الريفي لازال هذا المجال يعاني من الفقر والبطالة .هذا ما هو إلا انعكاس للتطبيقات الخاصة بمشاريع التنمية الريفية في مختلف الأجهزة الادارية على مستوى الولاية و القيام بالمستجدات التي تحملها البرامج التنموية وفق المنظور الجديد للتنمية ،وإنما هي استمرارية لتطبيقات سابقة

لبرامج بمناظير أخرى والتي تنطوي ضمن ايديولوجيات ونظريات كلاسيكية ،فالملاحظ للمشاريع في ظل سياسة التجديد الريفي لايرى فرق بينها وبين سابقتها من البرامج في عقود خلت والتي كانت تحت ظل التظام الاشتراكي وهذا نتيجة لعاملين :

1-ثبات الجهاز والنظام الاداري منذ الاستقلال .

2-عدم التجديد والتكوين للقائمين على التنمية الريفية في مختلف الإدرات المجلية .

أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك شريحة في المجتمع والتي تمثل نصف هذا المجتمع قد تم الاستغناء عنها وعدم اشراكها في مجال التنمية وهي فئة النساء والذي تبين لنا عدم استفادتها من برامج التنمية الريفية بالرغم من وجود الكثير من البرامج والتي تهتم بالنهوض بالرأة الريفية باعتبارها قوة عاملة تمارس عليها العطالة الاجتماعية .[1]

يرد الكثيرين من الباجثين عدم اشتراك المرأة في هذا النوع من المشاريع إلى الخلفية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري والتي تتعارض و عمل المرأة خاصة في المجال الريفي غير أن الملاحظ هو تلاشي هذه الأفكار بحيث نجد المرأة الريفية تشارك في المهن الأخرى (معلمة وادارية و. . .الخ) وبالاضافة إلى أن نتائج البحث افرزت عن وجود ما يقارب 40% من عينة البحث لا تعارض مشاركة المرأة في برامج التنمية الريفية ،رغم أننا لم نتطرق في بحثنا إلى القدرات الحقيقية للمرأة الريفية من تكوين واستعدادات واقتصرنا فقط على قبول من عدم مشاركة المرأة ولم نقم في هذا البحث على استجواب النساء .وإنما اقتصرنا فقط على نظراتهم من الرجال ،ولكن النتائج اظهرت عدم الاهتمام بهذه الفئة ضمن هذه البرامج بحيث لوحظ استفادة القليل من نساء افراد العينة من مشاريع وانخراطهم بذلك في سياسات التنمية الريفية .

[1] هناك مبدأ العطالة في الفيزياء والذي يعمل اعاقة الحركة هذا المبدأ هو نتاج المادة في حد ذاتها إذن فنفس الأمر يتم ذاخل المجتمع فهذه – القوة ان لم تكن عاملة فهي تمارس عطالة اجتماعية نحو تقدم هذا المجتمع

تعتبر التنمية الريفية ذات بعد شمولي تمس كل القطاعات وكل الفئات في المجال الريفي غير أن هذه الشمولية لا تكون إلا بوجود وعي عام لدى الفئات المستهدفة بضرورة وأهمية هذه المشاريع واهدافها وكيفية صياغتها .ان هذه النوعية مرتبطة باشراك فئات أخرى في المجتمع غير الأجهزة الادارية المنوط لها هذا العمل ، وهنا نشير إلى المجتمع المدني ومدى مشاركته في عملية التنمية ، إن النتائج ابرزت قلة مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في التنمية وهذا ما يظهر في عدم تفضيل المشاريع ذات الطابع الجماعي مقارنة بالمشاريع ذات الطابع الفردي .بالرغم من أن النوع الأول من المشاريع يعمل على خلق ديناميكية في اوساط المجال الريفي .ولقد لوحظ أن هذا التفضيل يختلف وفق متغير السن والمستوى التعليمي بحيث نجد أن ذوي المستوى التعليمي العالي يفضلون المشاريع ذات الطابع الجماعي وكذا الفئات العمرية الصغيرة السن والعكس صحيح .،

أما فيما يتعلق بتحقيق اهداف التنمية وهو تثبيت السكان الريفيين في مواطنهم الاصلية والحد من ظاهرة الهجرة فقد بينت نتائج الدراسة أن هناك عوامل أخرى تدخل ضمن ذلك وهي التحولات المصاحبة للبنية العائلية في المجال الريفي بحيث لاحظنا أن هناك فئات من العينة ترى أن مستقبل استقرارها هو المجال الحضري وذلك بغض النظر عن المجهودات المبذولة في تنمية المجال الريفي حيث تبين أن مستقبل الابناء الذكور والاناث على حد سواء له علاقة بمستقبل مكان الاستقرار وتبين أن المبحوثين الذين لديهم بنات ذوي مستوى عالي في التعليم يروا أن مستقبل استقرارهم هو المدينة والعكس من ذلك نجده لدى المبحوثين الذين لديهم ابناء ذكور ذوي مستوى تعليمي عالي .بالاضافة العوامل الاخرى المؤثرة في هذا النوع من القرارات كملكية الأرض واغراءات المراكز الحضرية ،وهذا الذي نفسر به فئة لا بأس بها من المبحوثين ترى أن مستقبل استقرارها في المدينة بالرغم من استفادتها .من برامج التنمية الريفية بنوعيها (الجماعي ،الفردي) .

إن عملية المشاركة الاجتماعية في برامج التنمية له جانبين الجانب الأول مرتبط بالفاعلين على التنمية ومدى اشراكهم في العملية وأما الجانب الثاني فهو مرتبط بالفاعلين الريفيين ،لقد وضحت النتائج الميدانية أن هناك عدة انتقادات وعراقيل ساهمت في عدم اشراك هؤلاء وهذا ناتج من تصوراتهم وخصائصهم الاجتماعية ، ونركز هنا بالأساس على الجانب الديني .والمرتبط بالقروض الخاصة بالمشاريع والمقدمة من طرف البنوك التي هي في الأساس تعتمد على معاملات ربوية ينكرها سكان الريف ، إن الانتقادات التي وجهت في تطبيق هذه السياسة من طرف المبحوثين هي نفسها الانتقادات التى وجهت للبرامج والمخططات السابقة و الذي جعل سكان الريف اشخاص اتكاليين على ما تقدمه الدولة غير مبادرين وغير قادرين على خلق تتطبيق أفكار جديدة.

إن من بين الأسس الهامة في التنمية الريفية خاصة والتنمية بشكل عام العملية الاتصالية أو كيف يتم انتقال المعلومة من المؤسسات الرسمية القائمة على التنمية إلى الفاعلين الريفيين ؟ لقد تبين من خلال البحث الميداني أن العملية الاتصالية هي مبنية في اتجاه واحد فقط حيث وجدنا أن مصدر المعلومة حول المستجدات الخاصة بتطبيق هذه البرامج إما عن طريق الاصدقاء أو الذهاب إلى المؤسسة أو عن طريق وسائل أخرى كوسائل الاعلام مثلا في حين لم نجد من بين خيارات المبحوثين أن هذه المؤسسات هي التي قامت بإعلام السكان الريفيين أو الاتصال بهم .

لوحظ أن الاختلاف في مصادر المعلومة يختلف وفق كل من متغيري السن والمستوى التعليمي بحيث نجد أن الشباب وذوي المستوى التعليمي العالي هم من يتصلون بهذه المؤسسات للاستفسار عن فحوى مشاريع التنمية إلا أن المؤسسات الادارية القائمة على ذلك هي شكل من أشكال الإدارة في الجزائر بصفة عامة وهذا ما يتجلى في نتائج الدراسة بحيث نسبة كبيرة من المبحوثين عبروا عن امتعاضهم في تعامل هذه الإدارات مع استفساراتهم .وعدم تجاوبهم ، في حين نجد الفئات العمرية الكبيرة هي التي لها اتصال كبير بالمؤسسات

وترى أن هذه الاخيرة تقوم بعملية التوجيه والارشاد وهذا نتيجة الخبرة المكتسبة من طرف هؤلاء في التعامل مع الادارة خلال تنفيذ البرامج والمخططات السابقة وهذا ما يبرر ايضا استفادة هؤلاء من هذه البرامج .

إن ما يدحض الفرض القائل بأن السكان الريفيين يرفضون عمل المرأة ومساهمتها في مشاريع التنمية الريفية اتضح من خلال نتائج الدراسة أن هناك فئات كبيرة ترى أن العراقيل الادارية هي السبب في عدم استفادة نساءهم من ذلك وهذا مع مختلف مصادر التي استعملها المبحوثين حول تطبيقات مشاريع التنمية الريفية .

خاتمة :

ان هذه الدراسة بجوانبها النظرية و الدراسة الميدانية هي محاولة للاقتراب من مفهوم التنمية الريفية و لكن من شقها الاجتماعي ، و الذي ارتبط بالمفاهيم الحديثة للتنمية

إن التنمية الريفية ليست عملية مستقلة وإنما هي صورة لتنمية المجتمع بشكل عام فهي عملية حضارية ،وليست هي تطبيق لإيديولوجيات معنية أو هيمنة فكر عالمي بل هي نتاج المجتمع المعني بها في حد ذاته .إن هذه العملية مبنية على تظافر الجهود وكل الفاعلين في المجتمع .

إذن فلابد علينا من إعادة النظر في رؤيتنا القاصرة للمجال الريفي وساكنيه نحن كباحثين أو سياسين او موظفين حكوميين ومراعاة التغيرات السوسيوثقافية للمجتمع الريفي والتي هي نتيجة كل التحولات الدولية الإقليمية على كل الأصعدة الاقتصادية والتكنولوجية والتي والتي أدت بسط المعرفة والتي أصبحت متاحة للجميع .

ان التنمية الريفية لاتحمل بعدا واحدا ففي طياتها نجد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و عليه لا يمكن ان تكون هناك تنمية شاملة دون البدء بتنمية بشرية و نقصد بذلك زيادة وعي السكان الريفيين من خلال التكوين و التعليم وتكثيف العملية الاتصالية و ذلك للتوافق على تصور واحد لهدف واحد مع القائمين على التنمية الريفية في كل المستويات .

ان العوائق و الصعوبات التي تواجه التنمية الريفية في الجزائر فيما يتعلق بالجانب الاداري أو ثقافة التشارك و انعدام التواصل ماهو الا تمظهر لما هو أعم، فهذه العوائق هي التي نلاحظها في كل المؤسسات الاجتماعية للمجتمع و التي تعمل على تثبيط فعاليتها و على كل المستويات ، إن الامر ليس مرتبط بسياسة أو مخططات معينة او توفير مبالغ مالية ، وإنما يتعلق بثقافة معينة سائدة لا بد من مراعاة اسسها في برامجنا و بتمثلات الاشياء في المجتمع الجزائري .

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية.

1- أبو بكر مصطفى بعيره ، **مبادئ الإدارة : المفاهيم والتطبيقات** ، الطبعة السادسة) ، دار الفضيل للطباعة والنشر، بنغازي، 2004.

2- انطونيوس كرم :**اقتصاديات التخلف و التنمية** ، دار الثقافة للنشر ،القاهرة ،1993.

3- أسعد السحمران: **مالك بن نبي** " مفكرا إصلاحيا، دار النفائس " ، بيروت ، 1984.

4- اسماعيل العربي : **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1974.

5- البشير العربي :**الهجرة الداخلية و التنمية** ،مكتبة علاء الدين ، صفاقص ، تونس ، 2005 .

6- السيد الحسيني ،التنمية و التخلف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2، 1982.

7- السيد الحسيني وآخرون ، ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار .المعارف،القاهرة ، 1979.

8- جورج قرم :**التنمية المفقودة دراسات في الازمة الحضارية و التنموية** ،دار الطليعة بيروت، 1985 ، ط2.

9- جورج قرم :**العرب في القرن الحادي والعشرين** ،دار الطليعة، بيروت ، 2011.

10- جاك لوب تر: احمد فؤاد بلبع ، **العالم الثالث و تحديات البقاء** ،عالم المعرفة ، الكويت ،1986.

11- حميد خروف ،**سياسة التنمية في الجزائر** –رؤية سوسيولوجية – مركز الطباعة الرغاية ، الجزائر ، 1986.

12- حمدي علي احمد: **المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري و التنمية المتوازنة** ، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة، 2009.

13- زمام نور الدين، القةى السياسية و التنمية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2007.

14- سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي، الإسكندرية،1988

15- قسايسية علي :**السمات السوسيولوجية للجمهور** ، الوسيط في الدراسات الجامعية ،ج4 ،دار هومة ، الجزائر ، 2003.

16- عبد القادر الطرابلسي : **مشكلة الغذاء في الوطن العربي** –الواقع و الآفاق – ،مركز الوحدة العربية ، بيروت 1998 .

17- عزيزة عبدالله النعيم :**الفقر الحضري و ارتباطه بالهجرة الداخلية** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2009 .

18- عبد الرواق الفارسي :**الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 .

19- عبد الله الرشدان ،**علم الاجتماع** ،جار الشروق ،عمان ، الاردن ، 1999

20- عبد المطلب غانم:**ادارة التنمية المستقلة** –ابعاد و تخوم – دراسات في التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998.

21- عبد الله شريط :**المشكلة الأيديولوجية و قضايا التنمية** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1981.

22- عبد المطلب غانم :**ادارة التنمية المستقلة** –دراسات في التنمية العربية –، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1998.

23- منى رحمة : **السياسات الزراعية في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2001 .

24- محمد محمود الامام ، **الفكر التنموي و التحديات ، آفاق التنمية في الوطن العربي ،** دار الطليعة ، بيروت ، 2006.

25- محمد عباس ابراهيم:**التنمية و العشولئيات الحضرية** ، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ، مصر ، 2010.

26- محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع،** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

27- معن خليل عمر : **علم المشكلات الاجتماعية** ، دار الشروق ، عمان ،1998،.

28- محمود الكردي : **التحضر، الانماط و المشكلات** ، دار المعارف، القاهرة ،1986.

29- محمد حسين باقر : **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا** ،دراسات ثقافة الفقر ، 1996.

30- محمد السويدي:،**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**–تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990.

31- محمد بومخلوف ، **التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والأفاق**، دارالأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 الجزائر،2001

32- مغنية الأزرق : **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي –السياسي**، ترجمة " سمير كرم " ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1980 .

33- مصطفى زايد : **التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1986.

34- محمد كامل البطريق و آخرون :**مدخل الخدمة الاجتماعية** ،دار الحمامي للطباعة .بدون تاريخ .

35- محمد عبد الفتاح محمد :**تنمية المجتمعات المحلية** –المكتب الجامعي الحديث مصر–2008.

36- محمد نبيل جامع: **الفقر الريفي ومحددات التنمية الريفية** ، PDF،2010.

37- منال طلعت محمود :**التنمية والمجتمع ، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية** ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية 2001 .

38- محمد منير حجاب: **الاعلام و التنمية الشاملة** ، دار الفجر للنشر ، مصر ، 2003.

39- كمال التابعي ،تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة ،1991.

الدراسات و الاطروحات:

40- عمر الزعفوري ، التنمية الريفية في ولاية سيدي بوزيد العوائق والحلول ، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، تونس 2010

41- عبد الهادي الرفاعي ، التنمية الريفية في المنطقة الساحلية ،مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد 2005(1)

42- حميد خروف، التنمية والقيم الاجتماعية والثقافية، دراسة لبعض أنماط السلوك الاجتماعي لعمال مركب الأسمدة الفوسفاتية، بعنابة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، غير منشورة ، جامعة قسنطينة،1997

43- رشيد زوزو ،الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية في الجزائر، ، رسالة دكتوره الدولة غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة ، 2008.

44- كعباش رابح ، النظام السياسي والتحولات الاجتنماعية في الريف الجزائري ، رسالة دكتوره الدولة غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة ،2000

45- وفاء يسرى ابراهيم ،**العوامل المؤثرة على كفاءة برنامج التنمية الريفية المتكاملة** اطروحة دكتوراه في الخدمة الاجتماعية ،قسم تنمية المجتمع ، جامعة القاهرة ، **مصر ، 2000**

التقارير والمجلات :

46- تقرير التنمية في العالم ، اكتوبر ،2007.

47- تقرير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، الجزائر ، 2005 ..

48- الامم المتجدة ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لآسيا و المحيط الهادي ، ماهو الحكم الراشد ؟ PDF

49- الامم المتحدة ، تقرير التنمية في العالم ، 1995، ص41 .

50- تقرير منظمة الزراعة و التغذية FAO ، 2000.

51- تقرير الأمم المتحدة –الفقر الريفي ، 2007،.

52- تقرير الأمم المتحدة ، نهضة الجنوب ،.

53- أحمد بوذراع ، ابعاد المشاركة الديمقراطية رؤية تحليلية ، **مجلة العلوم**.

54- السيد الحسني : **تنمية العالم الثالث بين المركزية الحضرية و التوازن الاقليمي** ، حولية كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ،1989

55- عبد المنعم شوقي ، مشاركة المواطنين و التنمية الريفية ، **مجلة تنمية المجتمع** ،القاهرة ،1987،

56- بيير سترويك ، تر حسن حسين شكري ،من الفقر الى الحرمان ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، العدد 147، 1996 .

57- محمد خشمون ، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية ، مجلة الباحث الاجتماعي ، العدد 10، 2010.

58- ناصر يوسف : الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، جامعة الكويت ، العدد01 1995.

59- المجلة الاجتماعية والإنسانية العدد 03 ، جامعة باتنة 1995 .ص122.

60- الامم المتحدة : المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، دراسة الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في العالم ، 2000 ،.

61- الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية ،التشخيص الشامل للوسط للريف ، 2003 ،

62- الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية ،استراتيجية التنمية المستدامة ،2001

63- المشاورة الأولى حول إدارة المعلومات الزراعية، الفاو، روما، جوان 2001.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

64- Alain Touraine**, Critique de la modernité**, Paris, Fayard, 1992.

65- Alain Touraine**. Le retour de l'acteur**, paris, fayard, 1984.

66- Alain Touraine, **les sociétés indépendant**, paris, duculot 1976.

67- ANGERS M ,**Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines** , Alger , Ed Casbah, 1997.

68- Addi elHouari , **De L'Algérie Précoloniale a L'Algérie coloniale ;Econome et Société** ,Alger, ENL, 1985.

69- Julius K.Nyerere : **Rural Development** , in I.F.D.A. Dossier 2 September 1979.

70- J.B. Culling Worth, **Problems of an Urban Society**, George Alien a Unwin, Lid, London ,1973.

71- George Balandier, **Sans et Puissance**, Paris, PUF, 1977

72- GRASSINEAU Benjamin**. Jean-Daniel Reynaud. Les règles du jeu. L'action collective et la régulation sociale**.2005

73- Gilbert de Terssac**. La théorie de la régulation sociale de Jean-Daniel Reynaud**. Editions La Découverte. Parais. 2003**.**

74- LACHREF M, **L'Algerie Nation et Societe**, Alger , SNED, 1972.

75- MESAROVIC.M and POSTEL.E, **Mankind at the Turning Point** , New York, E.P, Dutton, 1974.

76- Pete Alock, **Poverty and State Support**, London, 1987.

77- QUEVY R, **Manuel de recherche en sciences sociales**, Paris, Bordas, 1988.

78- Tinbergen, **Reshaping the international order**, New York, E.P, Dutton, 1974.

79- CENEAP, Evolution de l'emploi en Algérie , N21

مواقع الانترنت :

80- http://www.mddr.gov.dz.

81- www.fao.org.

الملاحق

الملحق رقم 01

الاستمارة

بيانات عامة

1- العمر.....

2- الحالة العائلية.....

عدد الزوجات.....

3- الحالة التعليمية.....

4- نوع الاسرة.....

5- عدد الابناء الذكور..... اقصى تعليم.....

6- عدد الابناء الاناث.....اقصى تعليم.....

الحالة الاقتصادية:

7- ما هو النشاط الذي تمارسه.....

8- هل هذا النشاط في الريف ☐ في المدينة ☐ الاثنين معا ☐

9- هل أحد أفراد عائلتك يعمل في الريف نعم ☐ لا ☐

10- بالتقريب ما هو الدخل السنوي للعائلة.....

11- هل استفدت من الاعانات الاجتماعية نعم ☐ لا ☐

12- اذا كان الجواب (نعم) ما هي : قفة رمضان ☐ منحة التمدرس ☐

اخرى.....

13- ما هو نوع السكن الذي تقيمون فيه قصديري نمط قديم ☐ فيلا ☐ ايجار ☐

14- ما هي المهارات المهنية التي تتوفر لديك.....

15- هل تقوم نسائكم بنشاطات اقتصادية نعم ☐ لا ☐

16- اذا كان الجواب نعم ما هي .....

17- هل استفادت نسائكم من دعم او قرض نعم ☐ لا ☐

18- اذا كان الجواب نعم ما هو.....

19- اذا كان الجواب لا لماذا.....

20- هل تملك أرض : نعم ☐ لا ☐

21- اذا كان الجواب نعم كيف ذلك : شيوع ☐ عقد ملكية ☐

الانخراط في برامج التنمية

22- هل سبق و أن اطلعت على برامج التنمية الريفية نعم ☐ لا ☐

23- اذا كان الجواب نعم كيف ذلك : عن طريق أصدقاء ☐ اتصلت بكم المؤسسة المعنية ☐

أخرى أذكرها.....

24- هل هناك جمعيات تتصل بكم في هذا الشأن نعم ☐ لا ☐

25- هل قمت بتسوية وثقك في اطار هذه البرامج : نعم ☐ لا ☐

26- هل عندما تسمع ببرنامج تنموي في منطقتكم :

تذهب للإدارة للاستفسار ☐ تنتظر حتى يأتوا اليك ☐

27- هل توافق على مشاركة المرأة في تدعيمها في هذه البرامج : نعم ☐ لا ☐

28- اذا كان الجواب لا لماذا.....

29- عند الذهاب للإدارة للاستفسار كيف كان رد فعلهم :

التوجيه و الارشاد ☐ اللامبالاة ☐ لم تفهمهم ☐

30- هل هناك تحفيز للعمل في الريف نعم ☐ لا ☐

31- في كلتا الحالتين كيف ذلك .....

أثر البرامج الريفية :

32- من كم سنة و أنت في هذه المنطقة.....

33- هل غادرت هذه المنطقة نعم ☐ لا ☐

34- ما هو السبب .....

35- منذ متى عدت.....

36- ما هي أسباب العودة :

عدم وجود حل ☐ تحفيز من طرف ☐ الارتباط بنشاط ☐

37- ماذا تفضل في البرامج الريفية : المشاريع الجماعية ☐ المشاريع الفردية ☐

38- ما هي الأولويات في المشاريع الجماعية ؟.....

الطريق ☐ الصحة ☐ التعليم ☐ العمل ☐ النقل ☐

39- هل استفدتم من قرض أو دعم :

ريفي ☐ فلاحي ☐ لا ☐

40- ما هو .....

41- هل حولت بعض الاموال إلى نشاط آخر نعم ☐ لا ☐

42- إذا كان الجواب نعم ما هو هذا النشاط.....

43- إذا كان الجواب لا ما رأيك فيمن غير النشاط الذي أخذ فيه الدعم أو القرض ؟

.....

44- في رأيك أيهما أفضل ؟ الدعم ☐ القرض ☐

45- لماذا ؟.....

46- أين ترى مستقبل استقرارك ؟ الريف ☐ المدينة ☐

47- لماذا ؟.....

48- هل ترى ان المشاريع التنموية تساعد على البقاء في الريف؟ نعم ☐ لا ☐

الامكانات المادية و المؤسساتية :

49- الصحة ما هي أقرب قاعة علاج ؟.....

50- على ماذا تتوفر؟

اسعاف ☐ قاعة ع ☐ طبيب عا ☐ طبيب مختص ☐ طبيب أ ☐

51- هل هناك سيارة اسعاف ؟ نعم ☐ لا ☐ سيارة الصحة الجوارية ☐

52- التعليم : كم تبعد المدرسة الابتدائية ؟.....

53- هل هناك النقل المدرسي ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم هل يكفي لنقل التلاميذ؟.....

ملاحظات أخرى :

.....

.....

.....

أسئلة المقابلة

اسئلة خاصة بالتقنيين و الاداريين :

1-كيف تروا الاهتمام بالمجال الريفي ؟

2-هل تروا أن هناك طرق جديدة للتدخل في المجال الريفي ؟

3-ما هي الصعوبات التي تواجهكم في تطبيق ذلك ؟

4-هل هناك توافق بين هذه الطرق و قدراتكم اللوجستيكية و المعرفية ؟

5-كيف تروا مستقبل الريف و تنميته ؟

أسئلة خاصة بالسكان الريفيين :

1-هل هناك اهتمام بالمجال الريفي ؟

2-هل هناك تركيز على المشاكل المطروحة من قبلكم ؟

3-هل هناك تواصل بينكم و بين القائمين على التنمية في المجال الريفي ؟

4-كيف تروا مستقبل الريف و تنميته ؟

ملاحظة : أسئلة المقابلة تم طرحها باللغة الدارجة – العامية –

الملحق رقم 02

ترتيب المقابلة	جماعات المقابلة	أعضاء الجماعة	المؤسسة	التاريخ
المقابلة الأولى	القائمين على تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية	-نائب محافظ الغابات المكلفة بالإعلام. - 03 أعوان	محافظة الغابات لولاية سعيدة.	04/10/2011
المقابلة الثانية	تقنيين في محافظة السهوب	-مهندس فلاحي. -عون اداري. -مكلف بمشاريع الامتياز	محافظة تطوير السهوب	17/10/2011
المقابلة الثالثة	المستفدين من مشاريع الجوارية للتنمية الريفية .	-مجموعة من سكان الدوار.	دوار سيدي مبخوت ببلدية عين السلطان.	03/01/2012

الملحق رقم 03

جدول رقم يبين توزيع المبحوثين حسب مستقبل الاستقرار والاستفادة من دعم

		أسباب مستقبل الاستقرار		الاستفادة من دعم		المجموع
				نعم	لا	
مستقبل الاستقرار	الريف	التجهيوات	التكرار	0	12	12
			النسبة	0	100	100
		ليس هناك مستقبل	التكرار	0	4	4
			النسبة	0	100	100
		العمل	التكرار	20	24	44
			النسبة	45.5	54.5	100
		الاصل	التكرار	64	16	80
			النسبة	80	20	100
		الاهتمام	التكرار	8	0	8
			النسبة	100	0	100
	المجموع		التكرار	42	56	148
			النسبة	62.2	37.8	100
	المدينة	التجهيزات	التكرار	8	32	40
			النسبة	20	80	100
		ليس هناك مستقبل	التكرار	16	12	28
			النسبة	57.1	42.9	100
		العمل	التكرار	12	48	60
			النسبة	20	80	100
		الأصل	التكرار	4	8	12
			النسبة	33.3	66.7	100
	المجموع		التكرار	40	100	140
			النسبة	28.6	71.4	100

جدول رقم يبين توزيع المبحوثين حسب النشاط الممارس و نوع الاستفادة

			نوع الاستفادة					المجموع
			بناء ريفي	تربية المواشي	تشجير	قطعة أرض	ترميم	
النشاط الممارس	الفلاحة	التكرار	64	0	8	4	8	84
		النسبة	76,2%	,0%	9,5%	4,8%	9,5%	100,0%
	التوظيف	التكرار	32	4	0	0	0	36
		النسبة	88,9%	11,1%	,0%	,0%	,0%	100,0%
	البطالة	التكرار	4	0	0	0	0	4
		النسبة	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
	التقاعد	التكرار	4	0	0	0	0	4
		النسبة	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
	العمل الحر	التكرار	8	0	0	0	0	8
		النسبة	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
المجموع		التكرار	112	4	8	4	8	136
		النسبة	82,4%	2,9%	5,9%	2,9%	5,9%	100,0%

الملحق رقم04

جدول يبين توزيع السكان لولاية سعيدة حسب التعداد العام للسكن والسكان 2008.

Commune	R.G.P.H – 2008			
	Agglomération	Type	Population TRC	Composition en dists
	SAIDA	A.C.L	118860	007 à 137
	Total Agglomérations	**1**	**118860**	
	Zone Eparse	Z E	3135	001 à 006
	Total Commune		**121995**	**001 à 137**
DOUI THABET	**FIDJEL**	A.C.L	2064	006 et 007
	Ain Beida	A.S	1060	005
	Total Agglomérations	**2**	**3124**	
	Zone Eparse	Z E	2047	001 à 004
	Population Nomade		8	
	Total Commune		**5179**	**001 à 007**
AIN EL HADJAR	**AIN EL HADJAR**	A.C.L	20861	012 à 030
	Sidi Maamar	A.S	2461	010 et 011
	Sidi Embarek	A.S	1539	008 et 009
	Total Agglomérations	**3**	**24861**	
	Zone Eparse	Z E	3749	001 à 007
	Total Commune		**28610**	**001 à 030**
OULED KHALED	**REBAHIA**	A.C.L	17467	017 à 032
	Ain Taghit	A.S	5357	012 à 016
	Ain Zerga	A.S	2045	008 et 009
	Hammam Rabbi	A.S	954	011
	El Aoune	A.S	708	010
	Total Agglomérations	**5**	**26531**	

	Zone Eparse	Z E	4081	001 à 007
	Population Nomade		5	
	Total Commune		**30617**	**001 à 032**
MOULAY LARBI	**MOULAY LARBI**	A.C.L	7621	007 à 013
	Oued Falette	A.S	1412	005 et 006
	Oum Doud	A.S	776	004
	Total Agglomérations	**3**	**9809**	
	Zone Eparse	Z E	1270	001 à 003
	Total Commune		**11079**	**001 à 013**
YOUB	**YOUB**	A.C.L	13390	010 à 022
	Hassi El Abed	A.S	1665	008 et 009
	Berbour	A.S	1067	007
	Maata	A.S	906	006
	Total Agglomérations	**4**	**17028**	
	Zone Eparse	Z E	236	001 à 005
	Population Nomade		46	
	Total Commune		**17310**	**001 à 022**
HOUNET	**HOUNET**	A.C.L	3785	006 à 009
	Ain Merighia	A.S	398	005
	Hamdat	A.S	521	004
	Total Agglomérations	**3**	**4704**	
	Zone Eparse	Z E	47	001 à 003
	Population Nomade		16	
	Total Commune		**4767**	**001 à 009**
SIDI AMAR	**SIDI AMAR**	A.C.L	4260	009 à 012
	Sidi Aissa	A.S	1534	007 et 008
	Total Agglomérations	**2**	**5794**	
	Zone Eparse	Z E	3189	001 et 006
	Total Commune		**8983**	**001 à 012**

SIDI BOUBEKEUR	**SIDI BOUBEKEUR**	A.C.L	14749	008 à 021
	Moulay Touhami	A.S	2377	004 à 006
	Sidi Ahmed	A.S	1118	003
	Zeraoune	A.S	329	007
	Total Agglomérations	**4**	**18573**	
	Zone Eparse	Z E	744	001 et 002
	Population Nomade		36	
	Total Commune		**19353**	**001 à 021**
EL HASSASNA	**EL HASSASNA**	A.C.L	9399	007 à 015
	Tamesna	A.S	1913	005 et 006
	Total Agglomérations	**2**	**11312**	
	Zone Eparse	Z E	1832	001 à 004
	Total Commune		**13144**	**001 à 015**
MAAMORA	**MAAMORA**	A.C.L	4131	007 à 010
	Sidi Youcef	A.S	1033	005 et 006
	Total Agglomérations	**2**	**5164**	
	Zone Eparse	Z E	1881	001 à 004
	Population Nomade		73	
	Total Commune		**7118**	**001 à 010**
SIDI AHMED	**KHALFALLAH**	A.C.L	3754	018 à 020
	Morghad	A.S	994	015
	Bourached	A.S	1072	014
	Sfid	A.S	855	016
	Timetlas	A.S	509	017
	Total Agglomérations	**5**	**7184**	
	Zone Eparse	Z E	7350	001 à 013
	Population Nomade		69	
	Total Commune		**14603**	**001 à 020**
AIN SEKHOUNA	**AIN SEKHOUNA**	A.C.L	4277	005 à 008

	Dayet Zeraguet	A.S	1707	003 et 004
	Total Agglomérations	**2**	**5984**	
	Zone Eparse	Z E	1162	001 et 002
	Population Nomade		503	
	Total Commune		**7649**	**001 à 008**
OULED BRAHIM	**BELLOUL**	A.C.L	13419	011 à 023
	Khourichfa	A.S	1426	008 et 009
	Touta	A.S	1167	010
	Total Agglomérations	**3**	**16012**	
	Zone Eparse	Z E	3698	001 à 007
	Total Commune		**19710**	**001 à 023**
TIRCINE	**TIRCINE**	A.C.L	1884	011 et 012
	Total Agglomérations	**1**	**1884**	
	Zone Eparse	Z E	5445	001 à 010
	Total Commune		**7329**	**001 à 012**
AIN SOLTANE	**AIN SOLTANE**	A.C.L	2390	007 et 008
	Tifrit	A.S	1507	005 et 006
	Sidi Mimoun	A.S	973	004
	Bouchikhi Miloud	A.S	739	003
	Total Agglomérations	**4**	**5609**	
	Zone Eparse	Z E	1256	001 et 002
	Total Commune		**6865**	**001 à 008**
	TOTAL WILAYA		**324311**	**379**

الملحق رقم 05

نقطة الارتكاز: الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية

مؤشر التنمية الريفية المستدامة: مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية، مؤشر الاقتصاد الريفي ومؤشر البيئة
قيمة المؤشر/ عدد البلديات

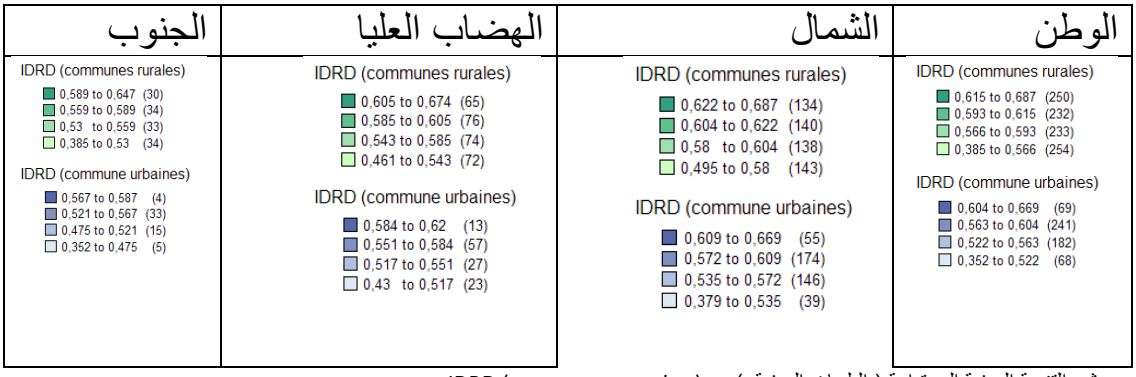

مؤشر التنمية الريفية المستدامة (البلديات الريفية) IDRD (communes rurales)
مؤشر التنمية الريفية المستدامة (البلديات الحضرية) IDRD (communes urbaines)

مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية: ظروف المعيشة، التربية، الصحة، التشغيل، فك العزلة الرقمية
قيمة المؤشر/ عدد البلديات

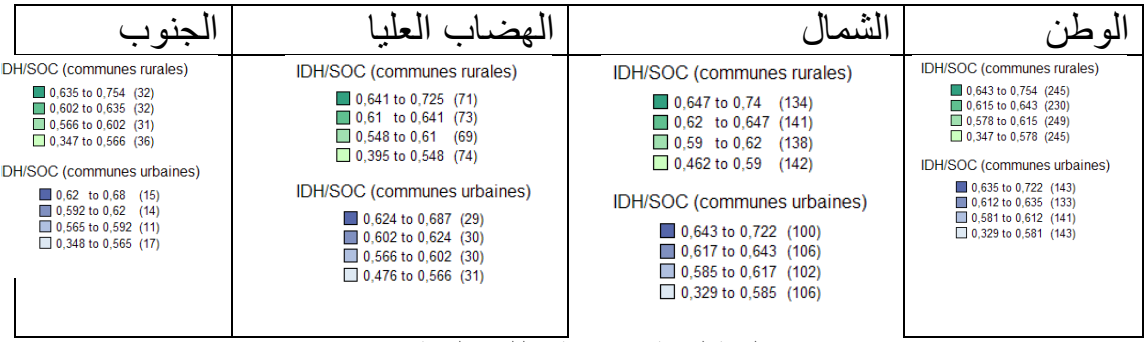

مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية (البلديات الريفية) IDHS/SOC (communes rurales)
مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية (البلديات الحضرية) IDHS/SOC (communes urbaines)

مؤشر ظروف المعيشة: السكن، معدل شغل المسكن، الكهرباء، التموين بالماء الشروب، التطهير
قيمة المؤشر/ عدد البلديات

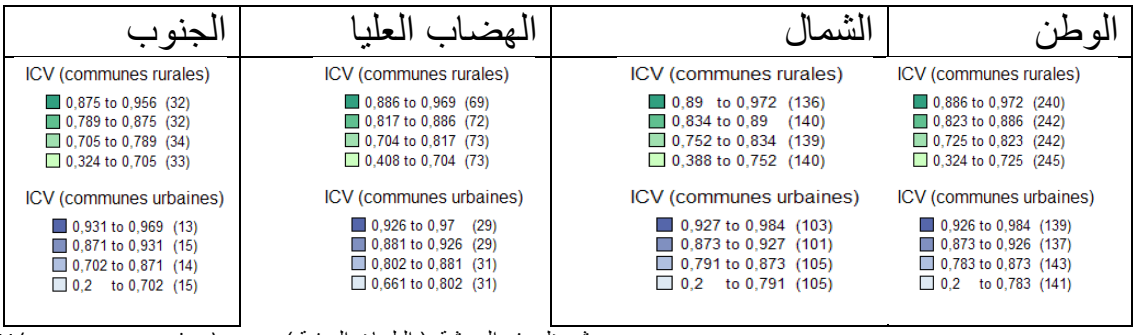

مؤشر ظروف المعيشة (البلديات الريفية) ICV (communes rurales)
مؤشر ظروف المعيشة (البلديات الحضرية) ICV (communes urbaines)